وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة :علوم التسيير

التخصص :إدارة مالية

العنوان

إنعكاسات التمويل الإسلامي على الشمول المالي –عرض تجارب دولية-

من إعـداد

سليمان أسماء

المناقشة بتاريخ28 /2024/11 من طرف اللجنة المكونة من:

أ.د/ نورين بومدين	أستاذ	جامعة الشلف	رئيسا
أ.د/ حريري عبد الغني	أستاذ	جامعة الشلف	مقررا
أ.د/ بن داودية وهيبة	أستاذ	جامعة الشلف	مشرف مساعد
د/ مداني أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	ممتحنا
أ.د/ مادي محمد ابراهيم	أستاذ	جامعة خميس مليانة	ممتحنا
أ.د/ آيت مختار عمر	أستاذ	جامعة مستغانم	ممتحنا

الإهداء

إلى أبي رحمه الله الذي كان سندي الأول في مسيرتي العلمية وحافزي حتى بلوغي مرحلة الدكتوراه التي كان سعيدا بها، لكن شاء الله أن لن يشهد إتمامي لها، أسأل الله العظيم أن يجازيه عني خير الجزاء ويجعله في جنات النعيم.

إلى رفيقة دربي وأنسي في الحياة أمي الغالية من وجدت فيها الأخت والصديقة أطال الله في عمرها وأدام عليها الصحة والعافية.

إلى من قال الله فيهما (قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ ﴾ .سورة القصص الآية رقم 35 **سندي في الحياة أسامة وعبد الناصر**

إلى صديقتي فاطمة زهراء وكافة زملائي

الشكر

الحمد لله عز وجل له الفضل والمنة على أن هداني لأسلك سبيل العلم ووفقني لإتمام هذا العمل ونسأله تعالى أن يجعله علما ينتفع به وحجة لنا لا علينا

ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري وإمتناني لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور: حريري عبد الغني لإشرافه على هذا العمل ولتوجيهاته القيمة طيلة فترة الدراسة

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذتي المشرف المساعد الأستاذة الدكتورة: بن داودية وهيبة على دعمها المستمر ونصائحها القيمة

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

ملخص الدراسة

الملخص :

تناولت الدراسة موضوع إنعكاسات التمويل الإسلامي على الشمول المالي من خلال عرض تجارب دول رائدة في مجال التمويل الإسلامي وهي ماليزيا والسعودية، بالإضافة إلى بريطانيا التي تسعى لأن تكون بوابة التمويل الإسلامي في أوروبا والعالم.

تهدف الدراسة إلى إبراز إنعكاس تبني التمويل الإسلامي على تطور الشمول المالي في هذه الدول، بالإضافة إلى عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ومدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيزه. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن التمويل الإسلامي يساهم في دعم وتحقيق الشمول المالي من خلال تعزيز الوصول للفئات المستبعدة ماليا لأسباب دينية ومحدودي الدخل كونه يوفر بدائل تمويلية تخدم المتطلبات المالية لهذه الفئات، ويرجع نجاح كل من ماليزيا والسعودية وبريطانيا في تحقيق مؤشرات جيدة للشمول المالي إلى تبنيها لإستراتيجيات وطنية قائمة على التمويل الإسلامي والثقافة المالية، في حين تبقى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر ضعيفة بسبب نقص الثقافة المالية لأفراد المجتمع وإنعدام الثقة في المنظومة البنكية

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الشمول المالي، الثقافة المالية، ماليزيا، السعودية، بريطانيا، الجزائر.

Summary :

The study addresses the reflections of islamic finance on financial inclusion by presenting the experiences of leding countries in islamic finance, namely Malaysia and Saudi Arabia, in addittion to Britain, which seeks to be a gateway Islamic finance in Europe and the world.

The study aims to highlight the impact of adopting islamic finance on the development of financial inclusion in there countries, in addition to presenting and analysing indicators of financial inclusion in algeria and the extent of the contribution of islamic banks to enhancing it.

The study reached many results, the most important of wich is that islamic finance contributes to supporting and achieving financial in inclusion by enhancing access to groups that are financially excluded for religious reasons and those with limited income, as it provides financing alternatives that serve the financial requirements of thesse groups. The success of malaysia, saudi arabia and britain in achieving good indicators of financial inclusion in due to their adoption of national strategies based on islamic finance and financial culture, while the contribution of islamic banks to enhancing financial inclusion in algeria remains weak due to the lack of financial culture among individuals and the lack of confidence in the banking system

Keywords : islamic finance, financial inclusion, financial culture, Mlaysia, Saudi Arabia, Briain, Algeria.

قائمة المحتويات

	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المختصرات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة	
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي	
المبحث الأول: مدخل للتمويل الإسلامي	03
المطلب الأول: النظام المالي الإسلامي وركائزه	03
أولا: المال في الإسلام ثانيا: تعريف النظام المالي الإسلامي ثالثا: ضوابط النظام المالي الإسلامي	03 06 07
المطلب الثاني: أساسيات التمويل الإسلامي	9
أولا: تعريف وتطور التمويل الإسلامي ثانيا: أسباب نشأة التمويل الإسلامي ثالثا: مزايا ومبادئ التمويل الإسلامي	09 12 13
المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الإسلامي والأهمية الإقتصادية له	15
أولا: المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية ثانيا: المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية ثالثا: الأهمية الإقتصادية للتمويل الإسلامي	15 18 20
المبحث الثاني: آليات وصيغ التمويل الإسلامي	22
المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة	22
أولا: صيغة المضاربة ثانيا: صيغة المشاركة	22 24
المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على البيوع	28
أولا: بيع المرابحة ثانيا: بيع السلم ثالثا: الإستصناع	28 31 34

المطلب الثالث: الإجارة وأنواعها	36
أولا: الإجارة ثانيا: الإجارة المنتهية بالتمليك ثالثا: التأجير التشغيلي (الإجارة التشغيلية)	36 38 41
المبحث الثالث: الصكوك والتمويل الخيري	43
المطلب الأول: الصكوك الإسلامية	43
أولا: تعريف الصكوك الإسلامية وخصائصها ثانيا: أهمية الصكوك الإسلامية	43 44
المطلب الثاني: التمويل الخيري	46
أولا: القرض الحسن ثانيا: الزكاة	46 49
خاتمة الفصل	
الفصل الثاني: مفاهيم وأسس حول الشمول المالي	54
تمهيد	
المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي	60
المطلب الأول: مفهوم الإستبعاد المالي	55
أولا: تعريف الإستبعاد المالي ثانيا: أوجه الإستبعاد المالي ثالثا: أسباب الإستبعاد المالي رابعا: مخاطر الإستبعاد المالي	55 56 57 60
المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي	61
أولا: تعريف الشمول المالي ثانيا: تطور مؤشرات الشمول المالي عالميا ثالثا: المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب مجموعة العشرين	61 63 67
المطلب الثالث: أهداف وأهمية الشمول المالي	68
أولا: أهداف الشمول المالي ثانيا: أهمية الشمول المالي	68 70
المبحث الثاني: أبعاد ومتطلبات الشمول المالي	72
المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها	72
أولا: أبعاد الشمول المالي ثانيا: الشروط الأساسية الواجب توفرها في مؤشرات الشمول المالي	72 75

المطلب الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي	76
أولا: تعزيز البنية التحتية المالية ثانيا: حماية مستهلكي الخدمات المالية ثالثا: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع رابعا: التثقيف المالي	76 77 78 78
المطلب الثالث: سياسات وتحديات الشمول المالي	80
أولا: سياسات الشمول المالي ثانيا: التحديات والعوائق التي تواجه الشمول المالي	80 83
المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي	86
المطلب الأول: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي	86
أولا: تعريف التكنولوجيا المالية ومراحل تطورها ثانيا: المهارات الأساسية لثورة التكنولوجيا المالية ومجالاتها ثالثا: مساهمة التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي في تحقيق الشمول المالي	86 89 92
المطلب الثاني: التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي	94
أولا: تعريف التمويل الأصغر الإسلامي ثانيا: مزايا التمويل الأصغر الإسلامي ثالثا: الخدمات المالية الأساسية لمؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي رابعا: تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات التمويل الأصغر الإسلامي خامسا: التحديات التي تواجه قطاع التمويل الأصغر الإسلامي	94 95 96 98 100
خاتمة الفصل	
الفصل الثالث: عرض تجارب دولية في مجال التمويل الإسلامي لتعزيز الشمول المالي	103
تمهيد	
المبحث الأول: التجربة الماليزية	105
المطلب الأول: واقع التمويل الإسلامي في ماليزيا	105
أولا: تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا ثانيا: اللوائح والسياسات التنظيمية للتمويل الإسلامي في ماليزيا ثالثا: النظام البيئي للتمويل الإسلامي في ماليزيا رابعا: تطور مؤشرات التمويل الإسلامي في ماليزيا	105 107 109 111
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا	114
أولا: إطار الشمول المالي في ماليزيا	114 115

ثانيا: الإستراتيجية الوطنية الماليزية لمحو الأمية المالية لتعزيز الشمول المالي في ماليزيا ثالثا: تطور المؤشرات الرئيسية للشمول المالي في ماليزيا (2011-2022)	116
المطلب الثالث: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا	119
أولا: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي ثانيا: التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا	119 121
المبحث الثاني: التجربة السعودية	124
المطلب الأول: التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية	124
أولا: نشأة وواقع التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية ثانيا: الهيئات والقوانين المنظمة للتمويل الإسلامي في السعودية ثالثا: إستراتيجية مجلس الخدمات المالية الإسلامية للتمويل الإسلامي 2030	124 126 128
المطلب الثاني: تطور مؤشرات الشمول المالي في السعودية	129
أولا: جهود وسياسات السعودية في تحقيق الشمول المالي ثانيا: تطور مؤشرات الشمول المالي في السعودية ثالثا: تحديات الشمول المالي في السعودية	129 131 132
المطلب الثالث: تعزيز الشمول المالي في السعودية من خلال خدمات الصيرفة الإسلامية والتكافل.	133
أولا: تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في السعودية	133
ثانيا: تطور مؤشرات التمويل التكافلي في السعودية	136
المبحث الثالث: التجربة البريطانية	138
المطلب الأول: نشأة وواقع التمويل الإسلامي والشمول المالي في بريطانيا	138
أولا: نشأة التمويل الإسلامي في بريطانيا ثانيا: تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا ثالثا: التطور التنظيمي للتمويل الإسلامي في بريطانيا رابعا: واقع الشمول المالي في بريطانيا	138 139 141 142
المطلب الثاني: تطور مؤشرات التمويل الإسلامي في بريطانيا	144
أولا: تطور إجمالي تمويل البنوك الإسلامية في بريطانيا ثانيا: تطور إجمالي عوائد البنوك الإسلامية في بريطانيا ثالثا: تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا	144 146 147
المطلب الثالث: تحديات التمويل الإسلامي في بريطانيا	149
خاتمة الفصل	
الفصل الرابع: دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	151
تمهيد	

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر	153
المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر	153
أولا: البنوك الإسلامية في الجزائر ثانيا: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الخاصة ثالثا: النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية	153 154 155
المطلب الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر	157
أولا: قانون النقد والقرض (90-10) ثانيا: النظام رقم (18-02) المتعلق بالصيرفة التشاركية ثالثا: النظام رقم (20-02) رابعا: القانون المصرفي 23-09	157 158 159 160
المطلب الثالث: مؤشرات وتحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	161
أولا: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعد صدور النظامين (18-02) و (20-02) ثانيا: التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر	161 165
المبحث الثاني: عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	167
المطلب الأول: تطور مؤشرات العرض للشمول المالي في الجزائر	167
أولا: تطور الشمول المالي في الجزائر حسب المؤشر العالمي للشمول المالي ثانيا: مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية في الجزائر	167 169
المطلب الثاني: مؤشرات قياس بعد الإستخدام المالي في الجزائر	171
المطلب الثالث: سياسات وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر	176
أولا: سياسات بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي ثانيا: سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر	176 178
المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	179
المطلب الأول: التعريف ببنك البركة ومصرف السلام الجزائر	179
أولا: بنك البركة الجزائري ثانيا: مصرف السلام الجزائر	179 181
المطلب الثاني: مساهمة بنك البركة ومصرف السلام في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	184
أولا: تطور عدد وكالات البنكين الإسلاميين في الجزائر ثانيا: مساهمة بنك البركة ومصرف السلام في دعم الشمول المالي في الجزائر من خلال التمويلات المقدمة ثالثا: مساهمة بنك البركة ومصرف السلام في دعم الشمول المالي في الجزائر من خلال ودائع التمويل الإسلامي	184 185 190

المطلب الثالث: إقتراح بناء إستراتيجية وطنية لدعم الشمول المالي في الجزائر من خلال الثقافة المالية	196
أولا: واقع الثقافة المالية في الجزائر ثانيا: المبادرات الوطنية في مجال التعليم المالي في الجزائر ثالثا: متطلبات ومعالم بناء إستراتيجية لتفعيل التمويل الإسلامي والشمول المالي في الجزائر	197 198 199
خلاصة الفصل	
خاتمة عامة	
قائمة المراجع	

قائمة الرموز والإختصارات

الإختصار أو الرمز	الدلالة	
	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
SAC	Shariah Advisory Council	المجلس الإستشاري الشرعي
MIFC	Malaysia International Islamic Financial Centre	المركز المالي الإسلامي العالمي بماليزيا
BIMB	Bank Islamic Malaysia Berhad	بنك إسلام ماليزيا بيرهاد
SPI	Skim Perbankan Islam	خطة الصيرفة الإسلامية
IBA	Islamic banking act	قانون الصيرفة الإسلامية
BAFIA	Banking and financial institutions act	قانون المؤسسات المصرفية والمالية
CBA	Central Bank act of Malaysia	قانون البنك المركزي في ماليزيا
IFSA	Islamic financial Services Act	قانون الخدمات المالية الإسلامية
IBFIM	Islamic Banking and finance institut Malaysia	معهد الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية في ماليزيا
SDLT	Stamp Duty Land Tax	ضريبة الدمغة على الأراضي
FSA	Financial Services Authority	هيئة الخدمات المالية
FCA	Financial Conduct Authority	هيئة مراقبة السلوكيات المالية
CFIT	Centre of finance, Innovation & Technology	مركز التمويل والإبتكار والتكنولوجيا

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أقسام المال في الإسلام	05
(2-1)	توزيع الخدمات المالية الإسلامية العالمية حسب القطاع والمنطقة (2022)	11
(3-1)	الأهداف المالية والإجتماعية للبنوك الإسلامية	17
(4-1)	الفروق الجوهرية بين صيغتي المشاركة والمضاربة	27
(1-2)	تطور مؤشر إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية عالميا	63
(2-2)	تطور مؤشر إدخار الأفراد البالغين في مؤسسات مالية رسمية عالميا	64
(3-2)	تطور مؤشر إقتراض الأفراد البالغين من مؤسسات مالية رسمية عالميا	65
(4-2)	أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي	74
(5-2)	أدوات الشمول المالي في إطار التمويل الأصغر الإسلامي	100
(1-3)	مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا ونسبتها من الصناعة المالية الإسلامية في العالم (2012-2021) (٪)	111
(2-3)	تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا (2018 Q1-2023 Q3)	112
(3-3)	تطور إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في ماليزيا (2018-2023)	113
(4-3)	تطور مؤشرات الشمول المالي لجانب العرض في ماليزيا (2011-2022)	117
(5-3)	تطور مؤشرات الشمول المالي لجانب الطلب في ماليزيا (2011-2021)	118
(6-3)	تطور قيمة القرض الحسن في ماليزيا (2021 Q3-2023 Q3)	120
(7-3)	حجم التمويل الإسلامي المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في ماليزيا (2021- 2024)	121
(8-3)	الهيئات والقوانين المنظمة للتمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية	127
(9-3)	تطور مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية (2015-2021)	131
(10-3)	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي والبطاقات المصدرة وفروع المصارف العاملة في السعودية (2019-2023)	132
(11-3)	تطور إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية (2019-2023)	133
(12-3)	تطور إجمالي تمويل الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية (2019-2023)	134
(13-3)	تطور إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية (2019-2023)	134

(3-14)	تطور قيمة عقود التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية (2019-2023)	135
(3-15)	تطور إجمالي أصول التكافل في المملكة العربية السعودية (2019-2022)	136
(3-16)	المساهمات السنوية لمؤسسات التكافل في المملكة العربية السعودية (2019-2022)	137
(3-17)	مراحل تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة (1970-2021)	139
(3-18)	تطور إجمالي التمويل الإسلامي في بريطانيا (2018-2023)	146
(3-19)	تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا (2018-2023)	147
(4-1)	تطور عدد وكالات الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)	161
(4-2)	تطور حجم الودائع والتمويل الإسلامي في الجزائر (2020-2022)	163
(4-3)	توزيع حجم التمويل حسب منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر (2020-2022)	164
(4-4)	تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر حسب المؤشر العالمي للشمول المالي (2010 -2021)	168
(4-5)	تطور أجهزة الصراف الآلي البنكي العاملة في الجزائر (2016-مارس 2024)	169
(4-6)	تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني العاملة في الجزائر (2016- مارس 2024)	169
(4-7)	تطور الوكالات البنكية في الجزائر (2014- 2022)	171
(4-8)	تطور عدد الحسابات النشطة في الجزائر (2014 – 2022)	171
(4-9)	تطور عدد المودعين والمقترضين من البنوك التجارية في الجزائر (2014 – 2022)	172
(4-10)	تطور عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي ومعاملات الدفع الإلكتروني في الجزائر (2016 – مارس 2024)	174
(4-11)	تطور عدد حركات الدفع عبر الإنترنيت حسب القطاع في الجزائر (2016- مارس 2024)	175
(4-12)	تطور إجمالي الأصول في بنك البركة الجزائر	180
(4-13)	الخدمات المقدمة من طرف بنك البركة الجزائر للأفراد والمؤسسات والمهنيين	180
(4-14)	تطور إجمالي أصول مصرف السلام (2014- 2022)	182
(4-15)	تطور مؤشرات النشاط لمصرف السلام (2014-2022)	182
(4-16)	الخدمات المالية المقدمة من طرف مصرف السلام الجزائر	183
(4-17)	تطور عدد وكالات مصرف السلام الجزائر (2010-2024)	184

(4-18)	تطور عدد وكالات بنك البركة الجزائري (1991-2023)	184
(4-19)	تطور حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائر (2014-2023)	185
(4-20)	تطور إجمالي تمويلات مصرف السلام الجزائر(2014-2022)	186
(4-21)	توزيع التمويل حسب المتعامل الاقتصادي لمصرف السلام (2017-2022)	186
(4-22)	تطور نسبة تمويلات البنكين الإسلاميين من إجمالي التمويلات وتمويلات البنوك الخاصة في الجزائر (2014-2022)	188
(4-23)	تطور حجم ودائع بنك البركة الجزائر (2014-2023)	190
(4-24)	تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام (2014-2022)	192
(4-25)	توزيع الودائع في مصرف السلام حسب المتعامل الاقتصادي(2017-2022)	193
(4-26)	تطور نسبة ودائع البنكين الإسلاميين من إجمالي الودائع وإجمالي ودائع البنوك الخاصة في الجزائر (2014-2022)	194

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	نمو أصول التمويل الإسلامي (2015-2021)	10
(2-1)	توزيع خدمات التمويل الإسلامي في العالم حسب القطاع (2022)	12
(1-2)	أنواع الإستبعاد المالي	59
(2-2)	تطور مؤشرات الشمول المالي عالميا	66
(3-2)	خدمات البنية التحتية المالية	77
(4-2)	إنتشار التكنولوجيا المالية حسب القطاع وحسب المنطقة بحلول 2030	88
(5-2)	خدمات التمويل الأصغر الإسلامي	96
(1-3)	توزيع نسبة التمويل حسب نوع العقد المتوافق مع الشريعة الإسلامية في ماليزيا (2023 Q3)	113
(2-3)	تطور قيمة القرض الحسن في ماليزيا (2021 Q3-2023 Q3)	120
(3-3)	تطور التمويل الإسلامي المقدم حسب حجم المؤسسة في ماليزيا (2021-2024)	122
(4-3)	نسبة التمويل الإسلامي المقدم لكل فئة من المؤسسات بماليزيا في الفترة الممتدة من (2021-2024)	123
(5-3)	نسبة التمويل من خلال عقود التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية لسنة 2023	135
(6-3)	نسبة إجمالي العوائد حسب عقود التمويل الإسلامي في بريطانيا سنة 2018	146
(7-3)	تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في المملكة المتحدة (2018-2023)	147
(1-4)	تطور عدد وكالات الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)	162
(2-4)	نسبة التمويل من خلال منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر لسنة 2022	165
(3-4)	تطور أجهزة الصراف الآلي ومحطات الدفع الإلكتروني في الجزائر (2014-مارس 2024)	170
(4-4)	تطور عدد المقترضين والمودعين في البنوك التجارية في الجزائر (2014-2022)	173
(5-4)	تطور عدد معاملات السحب الآلي ومعاملات الدفع الإلكتروني في الجزائر (2016- مارس 2024)	175
(6-4)	تطور نسبة تمويلات البنكين الإسلاميين من إجمالي التمويلات وتمويلات البنوك الخاصة في الجزائر (2014-2022)	189
(7-4)	تطور حجم الودائع في بنك البركة الجزائر (2014-2023)	191

(4-8)	تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام الجزائر (2014-2022)	192
(4-9)	تطور نسبة ودائع البنكين الإسلاميين من إجمالي الودائع وودائع البنوك الخاصة في الجزائر (2014-2022)	195
(4-10)	السياسات الأكثر فاعلية لتعزيز الشمول المالي	196

المقدمة

توطئة

يقوم النظام المالي الإسلامي على ضوابط شرعها الإسلام لحفظ المال والحقوق، وضبط مختلف المعاملات الاقتصادية والمالية وحفظ المصالح العامة للمجتمع. حيث يتميز التمويل الإسلامي عن نظيره الربوي بقيامه على أسس تهدف إلى تقاسم الأرباح والخسارة وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما يسمح بتنمية الأرباح من خلال أدوات وآليات أباحها الإسلام، ويشمل مختلف فئات المجتمع مهما كانت وضعيتهم المالية، فحتى الفقراء ومحدودي الدخل لهم نصيب من التمويل الإسلامي من خلال الزكاة والوقف القرض الحسن. وشهد التمويل الإسلامي إهتماما متزايدا في الساحة العالمية خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، والتي مست أغلبية المؤسسات المالية وعانت من تداعياتها كل دول العالم، حيث أثبتت مؤسسات التمويل الإسلامي صمودها خلال الأزمة، ما وجه الأنظار إلى التمويل الإسلامي كتجربة فعالة للتصدي للأزمات المالية.

وفي ظل التركيز على تحقيق الشمول المالي في مختلف دول العالم، لما له من آثار إيجابية على الاستقرار المالي والإقتصادي ودعم التنمية المستدامة للدول من خلال دمج الفئات المستبعدة لأسباب دينية أو شخصية في النظام المالي الرسمي ودعم مساهمتهم في الاقتصاد الوطني، سعت العديد من الحكومات والهيئات الدولية لوضع سياسات واستراتيجيات من شأنها تعزيز وصول وإستخدام الخدمات والمنتجات المالية.

تم إعتماد التمويل الإسلامي كمدخل لتعزيز الشمول المالي ضمن إستراتيجيات مختلف الدول سواء كانت إسلامية أو غير مسلمة، وهذا من أجل الوصول لفئات لم يتمكن التمويل الربوي التقليدي من دمجها بسبب التعاملات بالفائدة الربوية، وأيضا الفئات المحرومة وذوي القدرة الإئتمانية الضعيفة لغياب الضمانات، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال المنتجات المالية الإسلامية لإعادة توزيع الثروة كالزكاة والوقف والقرض الحسن. وتعتبر كل من ماليزيا والسعودية من الدول التي تحضى بأكبر حصة من أصول التمويل الإسلامي عالميا. كما تسعى بريطانيا لتقديم خدمات التمويل الإسلامي في ظل تبنيها إستراتيجية تسعى من خلالها أن تصبح بوابة للتمويل الإسلامي في أوروبا والعالم.

تعتبر تجربة الجزائر حديثة في مجال الإهتمام بالتمويل الإسلامي خاصة وأن أول قانون يخص الصيرفة التشاركية أصدر سنة 2018، ولا تملك سوى بنكين إسلاميين بنك البركة (1990) ومصرف السلام الجزائر (2008). وبدأ الاهتمام الفعلي بالصيرفة الإسلامية سنة 2020، أين تم اعتمادها كإستراتيجية لتنويع

الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، بالإضافة إلى رقمنة القطاع المالي. ومع ذلك تبقى جهود الجزائر في مجال التمويل الإسلامي والشمول المالي متواضعة في ظل غياب إستراتيجية وطنية لدعمهما.

أولا: إشكالية الدراسة

يرجع إمتناع مجموعة كبيرة من الأفراد عن التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية التقليدية إلى أسباب دينية، حيث يتجنبون التعامل بالفوائد الربوية. ومن هذا المنطلق تم تبني التمويل الإسلامي كإستراتيجية لدمج هذه الفئات في القطاع المالي من خلال توفير مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية المتطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وعليه نطرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف ينعكس التمويل الإسلامي على الشمول المالي في ظل التجارب الدولية ؟

الأسئلة الفرعية:

1. فيما تتمثل صيغ وآليات التمويل الإسلامي؟
2. ما هي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه؟
3. كيف نجحت تجارب الدول في تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي؟
4. ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟
5. -كيف ساهم التمويل الإسلامي في دعم الشمول المالي في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة: للإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة والتساؤلات الفرعية، ننطلق من الفرضيات التالية:

1. -يقتصر التمويل الإسلامي على صيغ التمويل المقدمة من طرف البنوك الإسلامية.
2. الشمول المالي هو قدرة كافة أفراد المجتمع حتى ذوي الدخل المنخفض على الوصول للخدمات المالية وإستخدامها، وللشمول المالي ثلاثة أبعاد أساسية هي الوصول، الإستخدام والجودة، وتقاس من خلال مؤشرات خاصة بكل بعد.
3. نجحت الدول في تحقيق الشمول المالي من خلال تبني إستراتيجيات وطنية تقوم على تبني التمويل الإسلامي كوسيلة لدمج الفئات المستبعدة ماليا لأسباب دينية أو بسبب الفقر المدقع.

4. مستويات الشمول المالي متوسطة وأقل من المستوى العالمي.
5. يساهم التمويل الإسلامي المقدم من طرف البنوك في الجزائر في دعم الشمول المالي من خلال التوسع في فتح وكالات ونوافذ إسلامية لتعزيز الوصول لخدمات الصيرفة الإسلامية.

ثالثا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون أن الشمول المالي أصبح غاية حتمية تسعى مختلف دول العالم إلى بلوغها، لما للشمول المالي من أثر إيجابي على الاستقرار المالي والتنمية المستدامة للدول. ونجاح التمويل الإسلامي في الوصول إلى مختلف الفئات المستبعدة والمهمشة ماليا ودمجها في النظام المالي الرسمي من خلال الإمتيازات التي يقدمها. وضرورة إستفادة الجزائر من تجارب الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي كماليزيا والمملكة العربية السعودية وبريطانيا في بناء إستراتيجية لتحقيق وتطوير مؤشرات الشمول المالي من خلال الصيرفة الإسلامية.

رابعا: أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

1. التعرف على مبادئ التمويل الإسلامي ومختلف صيغه وآلياته.
2. -توضيح الإطار العام للشمول المالي وأبعاده وأهم مؤشرات قياسه.
3. -إبراز دور التمويل الإسلامي في دعم الشمول المالي في ماليزيا والسعودية وبريطانيا.
4. عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، ومعرفة مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيزه.
5. إقتراح بناء إستراتيجية لتفعيل الشمول المالي والتمويل الإسلامي في الجزائر من خلال دعم الثقافة المالية.

خامسا: منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الإستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث تم إستخدام أداة الوصف لوصف الظاهرة محل الدراسة، وكذلك فيما يتعلق بمفاهيم الدراسة وتحديد العلاقة بين المتغيرات، وتوضيح إسهامات التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال عرض تجارب دولية، في حين تم إستخدام أداة التحليل من أجل تحليل مختلف مؤشرات الشمول المالي والتمويل الإسلامي.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: شملت الدراسة كل من دولة ماليزيا والمملكة العربية السعودية وبريطانيا كتجارب دولية، بالإضافة إلى دولة الجزائر.

الحدود الزمانية: الحدود الزمانية للدراسة تتراوح بين سنة 2011 وسنة 2024 وذلك وفقا لمؤشرات الشمول المالي والتمويل الإسلامي والمعطيات المتاحة.

سابعا: صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على التقارير والبيانات المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي والتمويل الإسلامي.

- عدم توفر الإحصائيات المتعلقة بالتمويل الإسلامي والشمول المالي لسنوات متتالية حال دون التمكن من إعداد دراسة قياسية لدراسة أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي.

- حداثة الصيرفة الإسلامية في الجزائر ونقص المعرفة المالية الإسلامية لدى أفراد المجتمع الجزائري، وأيضا عدم كفاءة المكلفين بالصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية.

ثامنا: الدراسات السابقة

1-دراسة جمال الجويني وعبد الكريم قندوز بعنوان: أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، هدفت الدراسة إلى قياس إستجابة الشمول المالي للتطورات في التمويل الإسلامي في ستة عشر دولة عربية خلال الفترة (2011-2019) باستخدام منهجية قياسية تستند إلى نماذج السلاسل الزمنية المقطعية. حيث تم الإعتماد على مؤشرين للشمول المالي (أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية)، إضافة إلى مؤشر التطور المالي الإسلامي، والإئتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مؤشر الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف الآلي يستجيب طرديا للتغيرات في التمويل الإسلامي، في حين لا يؤثر التمويل الإسلامي على مؤشر الشمول المالي المقاس بالفروع البنكية في الدول العربية محل الدراسة.

2-دراسة دريد حنان، غريب الطاوس بعنوان: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 1، 2021، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام التمويل الإسلامي كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان لجمع المعلومات التي تم تحليلها عن طريق برنامج التحليل الإحصائي spss. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر. التعامل بصيغ التمويل المعمول بها في البنوك الإسلامية الجزائرية أكثر قبولا مقارنة بالتمويل القائم على الفائدة. مستويات التثقيف المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة نسبيا ويجب تضافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة.

3- دراسة آمنة خلج، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022، هدفت الدراسة إلى بيان دور الصناعة المصرفية الإسلامية كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي في الدول العربية، وتم اعتماد منهج دراسة حالة، من خلال دراسة تجارب عربية رائدة في الصناعة المصرفية الإسلامية (السعودية، سلطنة عمان، السودان). وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الصناعة المصرفية الإسلامية تعد من أهم الآليات المساهمة في تحقيق التمكين المالي للعملاء الذين استبعدوا أنفسهم طواعية من النظام المالي الرسمي بسبب غياب منتجات وأدوات تمويل تتوافق مع اعتقادهم الديني.

4- دراسة رشيد نعيمي، التمويل الأصغر الإسلامي آلية لتعزيز الشمول المالي – دراسة وصفية إستكشافية على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023، هدفت الدراسة إلى تعزيز وصول ذوي الدخل المحدود للخدمات المالية الرسمية وإستخدامها من خلال التوجه نحو التمويل الأصغر الإسلامي، وتمت عملية اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل البيانات المجمعة باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والإستدلالي. وأظهرت النتائج أن مواقف وتوقعات أفراد العينة لها توجه إيجابي نحو

تبني التمويل الأصغر الإسلامي بشرط توفر منتجات مالية تناسب احتياجاتهم الأساسية. وإدراج منتجات التمويل الأصغر الإسلامي يؤدي إلى تحسين مستوى الشمول المالي بين فئات ذوي الدخل المحدود.

5 - Daud Mustafa,Abubakar Jamilu Baita, Aminu Yusuf Usman, Impact Analysis Of Islamic Finance On Financial Inclusion And Economic Growth In Selected Muslim Countries : Lessons For Nigeria, International Journal Of Economics, Management and Accounting 26, no 2, 2018

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي والشمول المالي في بلدان إسلامية مختارة، والتي تم تصنيفها على أنها الأسواق الأساسية للتمويل الإسلامي (المملكة العربية السعودية، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، تركيا، اندونيسيا، البحرين، باكستان). وإستخلاص دروس من تجارب هذه الدول لتمكين نيجيريا من الإستفادة بكفاءة من الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي لتحقيق الشمول المالي والنمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد تبنت الدراسة منهج نموذج المعادلات المتزامنة مع بيانات من عام 2011 إلى 2014. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود تأثيرات إيجابية وهامة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، كما يتأثر الشمول المالي بشكل إيجابي بالتكامل المالي لكن ليس بشكل كبير.

6-Hadj Ali Amina, Bidi Aissaoui Soraya, The impact of Islamic Finance on Financial Inclusion Evidence from Algeria, Journal of Contemporary Business and Economic Studies, vol 07, no 1, 2024

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2004-2021) باستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وتم استخدام إجمالي ودائع بنك البركة الجزائري كمقياس للتمويل الإسلامي، كما تم استخدام عدد أجهزة الصراف الآلي كمؤشر على الشمول المالي. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي وعلاقة إيجابية بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، لكن يبقى هذا التأثير ضعيف في الجزائر، وهذا عائد لقلة الفروع البنكية الإسلامية وإرتفاع تكاليف الخدمات المالية الإسلامية.

من خلال هذه الدراسات تم التطرق لمختلف مؤشرات الشمول المالي ودراسة أثر التمويل الإسلامي عليه بمختلف الطرق، لكن ما يؤخذ عن هذه الدراسات أنها:

- الإعتماد على مؤشرات الوصول للخدمات المالية فقط لقياس الشمول المالي، مع إهمال مؤشرات إستخدام الخدمات المالية وجودة تقديمها.
- عدم التوسع في حالة الجزائر من خلال عرض مؤشرات التمويل الإسلامي والشمول المالي الخاصة بها.

تتفق دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث الموضوع العام وتختلف من حيث المواضيع الفرعية وأبعادها، حيث أنه خلافا للدراسات السابقة تم إعتماد التجربة البريطانية كدولة غير مسلمة تعتمد التمويل الإسلامي وفق إستراتيجياتها لتحقيق شمول مالي أكبر. كما تم التطرق بالتفصيل لمؤشرات التمويل الإسلامي والشمول المالي في الجزائر وتطورها مع إستعمال بيانات حديثة.

تاسعا: تقسيمات الدراسة

لدراسة مختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي: تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى النظام المالي الإسلامي وأهم الركائز التي يقوم عليها، بالإضافة إلى مفهوم التمويل الإسلامي وأسباب نشأته وما يميزه عن التمويل القائم على الفوائد الربوية، كما أشرنا إلى مختلف آليات وصيغ التمويل الإسلامي و أهميته في الاقتصاد العالمي والصعوبات التي تواجهه وتحول دون إنتشاره.

الفصل الثاني: مفاهيم وأسس حول الشمول المالي: من خلال هذا الفصل قمنا بعرض أهم أسباب الإستبعاد المالي وأنواعه، كما أشرنا لتعريف الشمول المالي من قبل مختلف الهيئات العالمية والدول، وأهميته والأهداف المرجوة من تحقيقه، بالإضافة إلى أبعاد الشمول المالي ومتطلبات تحقيقه المتمثلة في تعزيز البنية التحتية المالية، حماية مستهلكي الخدمات المالية وتطوير منتجات تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع بالإضافة إلى التثقيف المالي، وأشرنا إلى دور كل من التكنولوجيا المالية والتمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الثالث: عرض تجارب دولية في مجال التمويل الإسلامي لتعزيز الشمول المالي: تناول هذا الفصل تجربة كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية وبريطانيا في التمويل الإسلامي كآلية لتعزيز الشمول المالي، حيث تم عرض وتحليل مختلف مؤشرات الشمول المالي والتمويل الإسلامي في هذه الدول، كما تم عرض الإستراتيجيات التي انتهجتها في دعم التمويل الإسلامي.

الفصل الرابع: دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر: تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى واقع وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ومختلف الأطر التنظيمية والتشريعية لها، كما قمنا بعرض وتحليل مختلف مؤشرات الشمول المالي من ناحية العرض والطلب في الجزائر وسبل تعزيزه، بالإضافة إلى إبراز مساهمة كل من بنك البركة ومصرف السلام الجزائر في تعزيز الشمول المالي. وفي الأخير قمنا بإقتراح بناء إستراتيجية وطنية لدعم التمويل الإسلامي والشمول المالي في الجزائر من خلال تعزيز الثقافة المالية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتمويل الإسلامي

تمهيد:

يعود ظهور التمويل الإسلامي إلى فجر الإسلام، حيث كانت المبادئ والقواعد الشرعية الإسلامية توجه المعاملات المالية والإقتصادية، وفي الفترة الحديثة بدأ التركيز على تطوير وتوسيع التمويل الإسلامي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث تأسست المنظمة الإسلامية للتنمية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية سنة 1975، وهي منظمة دولية تهدف إلى تعزيز التمويل الإسلامي وتطويره على المستوى العالمي.

وبعدما ثبت فشل التمويل الربوي في الصمود أمام الأزمات خلال الأزمة المالية 2008 عكس التمويل الإسلامي الذي تجاوز الأزمة بأقل الأضرار، كانت إنطلاقة جديدة بالنسبة للتمويل الإسلامي، وبداية إنتشاره في مختلف أنحاء العالم حتى الدول الغير مسلمة، ليظهر مصطلح التمويل التشاركي القائم على قواعد الشريعة الإسلامية، والذي من أهم مبادئه تحريم الربا والتعامل بالفائدة في التعاملات المالية.

يرجع سبب التوجه إلى التمويل الإسلامي والإهتمام به إلى توفيره للعديد من صيغ التمويل التي تخدم مختلف فئات المجتمع ومختلف الأنشطة الإستثمارية، فمنها القائمة على المشاركة(في رأس المال أو الربح)، وأخرى قائمة على البيوع، بالإضافة إلى الإجارة بمختلف أنواعها، ومنها القائمة على التكافل كالزكاة والقرض الحسن، والتي تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي وضمان حق الفقير من مال الغني.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدخل للتمويل الإسلامي.

المبحث الثاني: آليات وصيغ التمويل الإسلامي.

المبحث الثالث: الصكوك والتمويل الخيري.

المبحث الأول: مدخل للتمويل الإسلامي

جاء الإسلام شاملا ومنظما لكافة جوانب الحياة في العقيدة والعبادة، وكافة أوجه المعاملات خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعاملات المالية، حيث حدد مبادئ قيام نظام مالي إسلامي قائم على أسس سليمة وصحيحة، والذي من شأنه تحقيق العدل والتوازن الاجتماعي وتوفير الحياة الكريمة للأفراد من خلال التمويل الإسلامي ما يساهم في دعم الاقتصاد الإسلامي للدول. وعليه سنتطرق في هذا المبحث تعريف النظام المالي الإسلامي والمبادئ التي يقوم عليها بالإضافة إلى مفهوم التمويل الإسلامي وواقعه في العالم.

المطلب الأول:النظام المالي الإسلامي وركائزه

يعتبر النظام المالي الإسلامي أساس المعاملات المالية والإقتصادية في المجتمعات المسلمة، حيث أنه يقوم على ركائز من شأنها ضبط مختلف المعاملات المالية بين الأفراد والمؤسسات وحفظ الأموال.

أولا: المال في الإسلام

قبل تعريف النظام المالي الإسلامي يجدر بنا التعرف على نظرة الإسلام للمال، والمقاصد الشرعية له بالإضافة إلى طرق كسب المال في الإسلام.

1/ تعريف المال في الإسلام

المال لغة: هو ما ملكه الإنسان من كل شيء وجمعه فهو أموال، ومال الرجل يمول مولا ومؤولا إذا صار مالا، فكل ما يقبل الملك فهو مال سواء كان عينا أو منفعة، فهو يشتمل جميع ما يمتلك من ذهب وفضة وحيوان ونبات وأرض. (زعرب، 2007، صفحة 38)، وقيل: المال معروف، وجمعه أموال، وكانت أموال العرب أنعامها.

المال اصطلاحا: هو ما يميل إليه الطبع، ويمكن إدخاره إلى وقت الحاجة منقولا كان أو غير منقول. (زعرب، 2007، صفحة 39)

وتم تعريف المال عند جمهور الفقهاء من اعتبار المنافع أموالا بأنه: ما كان له قيمة مادية بين الناس، وجاز شرعا الإنتفاع به. (كتاف، 2014، ص 06)

في حين يعرف خبراء الإقتصاد المال على أنه: كل ما ينتفع به على وجه من وجوه النفع، كما يعد كل ما تم تقييمه بثمن مالا، أيا كان نوعه أو قيمته، فكل شيء يمكن أن يعرض في السوق وتقر له قيمة فهو مال. (بوحديدة، 2008/2007، صفحة 239)

وعليه يمكن تعريف المال في الإسلام على أنه الثروة وكل ماله قيمة مادية التي يمتلكها الفرد أو المجتمع، يتعاملون بها في حياتهم اليومية ونشاطاتهم وفقا للمبادئ الإسلامية.

2/ المقاصد الشرعية للأموال: نقصد بها المبادئ والأهداف التي يجب أن تحققها المعاملات المالية وفقا للشريعة الإسلامية من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية والإقتصادية، ونميز بين خمسة مقاصد أساسية تتمثل في: الرواج، الوضوح، حفظ الأموال، الإثبات، العدل. (بوحديدة، 2008/2007، الصفحات 240-241)

–الرواج: نقصد به دوران المال بين أيدي أكبر عدد ممكن من الأفراد بوجه الحق، وهو مقصد شرعي عظيم يدعو إلى الترغيب في التعامل بالمال بدل اكتنازه.

– الوضوح: **ويتعلق وضوح الأموال بإبعادها عن الضرر والتعرض للخصومات بقد الإمكان، ولذلك شرع الإشهاد والرهن في التداين، لقوله تعالى:** ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾ **سورة البقرة الآية 282**

– حفظ الأموال:أصله قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾**.** الآية 29 سورة النساء، وإذا كان ذلك حكم حفظ مال الأفراد فحفظ مال الأمة أجل وأعظم.

– إثبات الأموال: هي أن يتم إقرارها (تقررها) لأصحابها بوجه لا خطر فيه لا منازعة.

– **العدل فيها:** وذلك بأن يتم تحصيلها بعمل مكتسبها، أو بعوض من مالكها أو تبرع، أو بإرث. ومن مراعاة العدل حفظ المصالح العامة ودفع الأضرار. والمعنى العام المحصل من مقصد العدل المنافي للظلم هو ألا يعتري المعاملة المالية أي نوع من أنواع الظلم، فالظلم يمنع سواء كان على احد الطرفين أو سواهما، بل يجب أن تتم المعاملة المالية وفق قانون العدل وعدم الظلم، وطبقا لما رعته الشريعة في أحكامها كافة.

3/ أقسام المال في الإسلام: يقسم المال في الإسلام وفق عدة أوجه، ونلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1–1): أقسام المال في الإسلام

أقسام المال في الإسلام	
التقسيم الأول حسب الضمان	**1–المال المتقوم:** هو ما حيز وجاز الانتفاع به في حالة السعة والاختيار بغير إجبار.
	2–المال غير المتقوم: هو ما لم يتوفر فيه أحد الشرطين أو كليهما أي الحيازة وجواز الإنتفاع به مثل التملك في المال لعدم حيازته، والخمر والخنزير لعدم جواز الإنتفاع به شرعا.
التقسيم الثاني حسب الثبات	**1–العقار (مال غير منقول):**وهو كل ما له أصل وقرار ثابت لا يمكن نقله وتحويله من مكان لآخر مع بقاء هيئته وشكله، كالأرض والدار.
	2–المال المنقول:هو كل ما يمكن نقله وتحويله من مكان لآخر، سواء بقي مع ذلك التحويل على صورته أم تغيرت هيأته وصورته، ويشمل النقود والعروض والمكيلات والمؤونات.
التقسيم الثالث حسب الخصائص	**1–مال إستهلاكي:**هو الذي ينتهي بالاستعمال لأول مرة مثل المأكولات والمحروقات والأوراق الخاصة بالكتابة ونحوها.
	2–مال إستعمالي:ما يمكن الإنتفاع به عن طريق الإستعمال لعدة سنوات مع بقاء عينه مثل العقارات والسيارات.
التقسيم الرابع حسب الوضع	**1–الدين:**هو ما يثبت في الذمة كالدراهم والدنانير في ذمة شخص.
	2–العين:هي الشيء المعين المشخص كالبيت والسيارة.
التقسيم الخامس حسب الملكية	**1–المال المملوك:** هو ما دخل تحت ملكية شخص طبيعي أو معنوي كالدولة والمؤسسة العامة.
	2–المال المباح إباحة عامة:مثل البحار والغابات، وصيد البر والبحر، وهو ما يسمى بالمال المشترك.
	3–المال المحجور للمصالح العامة:كالطريق العام، المساجد، المقابر، والمال الموقوف للمصالح العامة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (ساعد، 2016–2017، صفحة 40)**و** (**داغي، 2008**)**و** (**بورقبة، 2013، صفحة 29**)

4/ طرق كسب المال في الإسلام:يمكن إجمال طرق الكسب المشروعة في الإسلام في ثلاث طرق كما يلي:

-الكسب بعوض: أي كسب الملكية عن طريق العمل، وقرر المجالات المشروعة لهذا العمل وحث عليها مثل الزراعة واستصلاح الأرض البور لإحياء مواتها، والتصنيع والتعدين والطاقة، والتبادل التجاري. (محمد م.، 2021، صفحة 30)

-الكسب بغير عوض: ويتضمن:

- كسب الملكية بغير عمل: مال عن ذلك الهبة والوصية والميراث والهدية، على شرط أن يكون التملك وفقا لما تقضي به أحكام الشريعة.

- كسب الملكية عن طريق ما يأخذه المسلم من نصيبه في الغنيمة أو الفيء، أو من مال الزكاة إذا كان من مستحقيها، أو من أموال بيت مال المسلمين. (الكفراوي، ص95)

ثانيا: تعريف النظام المالي الإسلامي

يعتبر توفر نظام مالي قائم على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية أساسا لقيام إقتصاد سليم خاصة في الدول الإسلامية التي يجب عليها تبني نظام مالي إسلامي للتصدي لمختلف الأزمات المالية الناتجة عن نقائص وفجوات النظام المالي القائم على الربا، ويعرف النظام المالي الإسلامي كالآتي:

النظام المالي هو نظام يساعد على تحويل الأموال من وحدات الفائض (لديهم القدرة على التمويل) إلى وحدات العجز المالي (الوكلاء الذين هم بحاجة للتمويل). (loisel, 2021, p. 5)، كما يمكن تعريفه على أنه مجموعة من المؤسسات (البنوك، الأسواق المالية، شركات التأمين)، والأنظمة القانونية، والأفراد (مقرضون، مقترضون، مستثمرون) الذين يقومون بتبادل الأموال لتمويل المشاريع والسعي لتحقيق عائد على أصولهم المالية. ويتضمن النظام المالي أيضا مجموعة من القواعد والممارسات وشروط إتمام الصفقات المالية. (alpert, 2019)، حيث يعبر النظام المالي عن الهيئات والأعوان والآليات التي تسمح لفئة ما بالحصول على موارد التمويل، وللفئة الأخرى باستخدام وتوظيف مدخراتهم خلال فترة زمنية معينة. (قندوز، 2019، ص 48)

أما النظام المالي الإسلامي فيعرف على أنه مجموعة المؤسسات والقوانين والأنظمة والتقنيات التي يتم من خلالها إيجاد الأصول المالية وتداولها، ويتم من خلاله إنتاج وتوزيع الخدمات المالية وتخصيص الأموال، كل ذلك

في إطار موجهات الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق التشغيل الأمثل للموارد المالية. (قندوز، 2019، ص 49)

كما يعرف النظام المالي الإسلامي أيضا على أنه مجموعة الأحكام الشرعية التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية فيما يتعلق بالأموال والملكية الخاصة وطرق الحصول عليها، وكيفية التصرف فيها. (الكفراوي ع.، صفحة 15)

وعليه يمكن القول أن النظام المالي الإسلامي هو نمط مالي يستند إلى المبادئ والقيم الإسلامية والشرعية، يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والإقتصادية، وبناء إقتصاد عادل ومستدام يعزز التنمية الشاملة، وهو عبارة عن مجموعة من التشريعات التي وضعها الإسلام لإدارة المال العام إيرادا وتصريفا ومراقبة.

ثالثا: ضوابط النظام المالي الإسلامي

يقوم النظام المالي الإسلامي على مرتكزات ومقومات أساسية تحول دون تطابقه مع النظام المالي العادي، حيث يخضع النظام المالي الإسلامي إلى قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية التي تحكم مختلف المعاملات والإجراءات المالية، وتتمثل هذه المرتكزات في العناصر التالية:

1/ العقيدة:والعقيدة في الإسلام هي الإيمان بوجود إله واحد لا شريك له، ، ومن آثار العقيدة الصادقة استشعار المؤمن لمراقبة الله له وبالتالي ينقاد لأوامره ويتجنب ما نهاه عنه، ويسعى لعمل الخير، وينتهي وينهى عن مخالفة أحكام الشريعة من تلقاء نفسه دون مراقب خارجي.

2/ المساواة بين الناس: والإسلام دين المساواة في جميع الحقوق، فلا فرق لمسلم عن غيره المسلمين إلا بالتقوى، ، وقد حقق الإسلام المساواة في شؤون الاقتصاد، جعل الناس سواسية أمام الفرص المتاحة، فمن حق كل فرد أن يتملك وأن يعمل، محققا تكافؤ الفرص بين الناس ولا يتفوق فرد عن غيره إلا بإجتهاده وعمله.

3/ العدل: العدل من أهم الأركان التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي الصالح المتكافل، فكل مجتمع لا يقوم على العدل يعد مجتمع فاسد. والعدالة في الإسلام لها ميزان واحد يطبق على الجميع دون تفرقة، وإن إقتضى

استعمال القوة لتحقيق العدل من طرف القائمين على المجتمع المسلم، فالعدل من أهم دعائم الاستقرار الاقتصادي، حيث يطمئن الأفراد على حقوقهم ونتائج أعمالهم.

4/ التكافل الاجتماعي: ويقوم مبدأ التكافل الاجتماعي على إيجاد مجتمع متماسك قائم على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فتتضامن الجماعة لسد حاجة المحتاجين وقت الشدة والضيق، فيكفي الغني الفقير ويسد حاجته، ويعين بعضهم بعضا. ونظام التكافل الاجتماعي في الإسلام يحرم الظلم والعدوان، ويمنع كل طرق الكسب غير المشروع كالتعامل بالربا والسرقة والإحتكار، وأمر بالزكاة كحق معلوم من أموال الأغنياء للفقراء. (الكفراوي، ص 84- 97)

5/ تحريم التعامل بالربا: الربا لغة: يعني الزيادة أو الإضافة أو النمو أو النماء. لكن الإسلام مع ذلك لم يمنع كل زيادة أو نمو، فالربا في الشرع والاصطلاح يعني العلاوة التي يشترط المقرض على المقترض دفعها مع أصل القرض لأجل القرض أو لزيادة مدته، وبهذا المعنى يكون للربا نفس مدلول الفائدة بإجماع الفقهاء كلهم بلا استثناء. (العوضي، 2010، صفحة 54)

وقد أجمع أهل العلم على تحريمها، ففي القرآن الكريم حرم الله الربا قي قوله عز وجل (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ) سورة البقرة الآية 278-279

وأثبت الواقع أن للتعامل بالربا أثار مدمرة للإقتصاد، فزيادة أسعار الفائدة يؤثر في زيادة الأسعار، ويؤدي لزيادة حدة التضخم خاصة في الدول النامية.

6/ النهي عن كسب المال بطرق غير مشروعة: تقوم نظرة الإسلام للمال وملكيته على أن المالك هو الله تعالى، واستخلف عباده وسخر لهم ما خلق. وقد بينت الشريعة الإسلامية قواعد حيازة الأموال والتصرف فيها، واستثمارها وتنميتها، فقد نهت عن الغش والتدليس في المعاملات، ومنعت الإحتكار والمنافسة غير الشريفة.

7/ جعل الإسلام للمال وظيفة إجتماعية: للإسلام نظرة خاصة للملكية، جعل منها وظيفة اجتماعية هدفها صالح الفرد والجماعة، فالإسلام يقرر الملكية الفردية ويحميها، ويجعل منها وظيفة اجتماعية تؤدي إلى التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وإلى تكاملهم اقتصاديا بما فرض على حق الملكية الفردية من تكاليف وواجبات

يؤديها المالك، أو يفرض عليه القيام بها، كإخراج الزكاة المفروضة حقا للفقراء والمحتاجين، والإنفاق في سبيل الله بالقدر الذي يفي بضروريات الجماعة، وأيضا من خلال التكاليف والواجبات الأخرى المفروضة على المالك. فإقرار الشريعة الإسلامية لنظام الملكية بين للمسلم سبل التملك، وكيفية الحصول على المال، وفتحت المجال أمام المنافسة وحوافز الطموح، فلا حد في الإسلام للتملك ما دام قد كسب من حلال. وهذا ما ينتج عنه إشباع لحاجات المجتمع الاقتصادية والإجتماعية.

المطلب الثاني: أساسيات التمويل الإسلامي

يشهد التمويل الإسلامي إنتشار كبير في مختلف أنحاء العالم، حيث أصبح يطبق في الدول الغير مسلمة ذلك أنه يقدم بدائل تمويلية تجذب فئات مختلفة لما يتمتع به من امتيازات تنعدم في نظيره التقليدي (الربوي)، وعليه سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف التمويل الإسلامي وأسباب نشأته، كما سنعرض تطور ونمو أصوله وقطاعاته (الصيرفة الإسلامية، صناديق الإستثمار، الصكوك، التكافل) في العالم.

أولا: تعريف وتطور التمويل الإسلامي

1/ تعريف التمويل الإسلامي:

التمويل لغة من موله، قدم له ما يحتاج إليه من مال. يقال، مول فلان، ومول العمل. وتمول، نما له مال. جاء في القاموس المحيط، "وملت تمال وملت وتمولت واستملت، كثر مالك...وملته (بالضم)، أعطيته المال"، أي أن التمول، هو كسب المال، والتمويل، هو إنفاقه (عادة)، فأموله تمويلا أي أزوده بالمال. والتمول، اتخاذ المال، يقال، تمول فلان مالا إذ اتخذ قنية. ومال الرجل يمول إذا صار ذا مال. (أبو مؤنس، حريز، و علي غيث، 2019، صفحة 226)

ويشير مصطلح "التمويل الإسلامي" حسب صندوق النقد الدولي، إلى تقديم الخدمات المالية طبقا للشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعدها. وتحرم الشريعة تقاضي الربا "الفائدة" وتقديمها، والغرر "عدم اليقين المفرط"، والميسر "القمار"، وعمليات البيع على المكشوف أو أنشطة التمويل التي تعتبرها ضارة بالمجتمع. وبدلا من ذلك، يتعين على الأطراف المعنية إقتسام المخاطر والمنافع المترتبة على المعاملات التجارية كما ينبغي أن يكون للمعاملة غرض إقتصادي حقيقي دون مضاربة لا داعي لها، وألا تنطوي على أي إستغلال لأي من الطرفين.

كما يعرف أيضا على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه أحكام الشريعة الإسلامية. (عبد الرحمان و حساني، 2020، صفحة 478)، فالتمويل الإسلامي هو وسيلة لتطبيق مبادئ الإسلام في المجال المالي الذي يشكل جزءا من المجال الاقتصادي. (polet, 2016, p. 3)

كما يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه تمويل نقدي أو عيني يتم تقديمه للأفراد والمنشآت المختلفة بصيغ وضوابط تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. (غانم، 2010، صفحة 28)

وعليه فإن التمويل الإسلامي هو نوع من أنواع التمويل يستند إلى المبادئ والقيم الإسلامية والشرعية، يتميز بكونه يستبعد التعامل بالربا (الفائدة المحرمة)، والمعاملات غير العادلة، يتم تحقيقه من خلال آليات وأدوات تتوافق مع الشرعية الإسلامية تهدف لتحقيق العدالة والنزاهة في المعاملات المالية والإقتصادية.

2/ تطور أصول التمويل الإسلامي: وفي ظل الاهتمام المتزايد لدول العالم بالتمويل الإسلامي بمختلف قطاعاته (الصيرفة الإسلامية، الأسواق المالية، الصناديق الإستثمارية، التأمين التكافلي) نجح التمويل الإسلامي بتحقيق مؤشرات إيجابية على المستوى العالمي، والشكل الموالي يوضح نمو أصول التمويل الإسلامي في العالم خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021 مع توقع قيمة النمو لسنة 2026.

الشكل رقم (1–1): نمو أصول التمويل الإسلامي (2015–2021) مليار دولار أمريكي

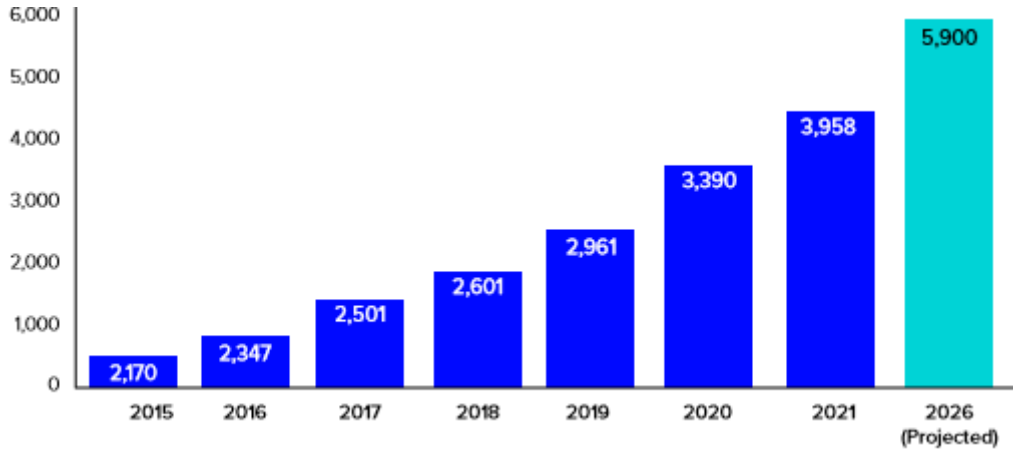

Source :(international classification of diseases, 2022)

نلاحظ من خلال الشكل النمو المستمر لأصول التمويل الإسلامي في العالم خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2021 حيث بلغت قيمتها 3.958 مليار دولار أمريكي، بعدما كانت قيمتها سنة 2015 تقدر بـ 2.170 مليار دولار أمريكي، في حين يتوقع أن تبلغ 5.900 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2026 إذا استمرت في النمو وفق هذه الوتيرة والظروف المؤثرة. وهذا النمو يعكس زيادة إهتمام مختلف دول العالم بالتمويل الإسلامي والتوسع في إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية، على الرغم من أنه يمثل نسبة منخفضة جدا من قيمة التمويل العالمي. وزيادة هذه النسبة يتطلب إستراتيجيات فعالة وتعزيز الثقة في التمويل الإسلامي وتفعيل دور الهيئات الشرعية والرقابية بالإضافة إلى تطوير المنتجات المالية الإسلامية وإبتكار منتجات تتوافق مع المتطلبات المالية للأفراد والمؤسسات في مختلف العالم.

ومن خلال الجدول الموالي نوضح توزيع الخدمات المالية الإسلامية العالمية حسب القطاع والمنطقة لسنة 2022.

الجدول رقم (1–2): توزيع الخدمات المالية الإسلامية العالمية حسب القطاع والمنطقة (2022) مليار دولار أمريكي

المنطقة	الصيرفة الإسلامية	الصكوك	صناديق الإستثمار	التكافل	المجموع	النسبة
مجلس التعاون الخليجي	1342.9	356.6	24.1	16.7	1740.4	٪53.6
جنوب شرق آسيا	307.2	411.4	32.8	6	757.4	٪23.3
الشرق الأوسط وجنوب آسيا	478.3	57.8	62.9	5.9	604.9	٪18.6
أفريقيا	49.6	2.9	1.9	0.8	55.2	٪1.7
أخرى	71.2	1.0	14.9	0.6	87.7	٪2.7
المجموع	2249.2	829.7	136.6	30.0	3245.5	٪100
النسبة	٪69.3	٪25.6	٪4.2	٪0.9	٪100	

Source :(Islamic Financial Services Board, 2023)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الصيرفة الإسلامية يحظى بأعلى قيمة أصول في العالم لسنة 2022 قدرت بـ 2249.2 مليار دولار أمريكي، ذلك لأن خدمات الصيرفة الإسلامية أكثر إنتشارا في مختلف الدول والأكثر إستخداما من طرف المتعاملين، ما جعل البنوك تتوسع في تقديم هذه الخدمات، تليها الصكوك بقيمة 829.7 مليار دولار أمريكي، في حين قدرت مساهمات التكافل بـ 30 مليار دولار أمريكي

وهو القطاع الأقل مساهمة مقارنة بباقي قطاعات التمويل الإسلامي. أما فيما يخص المناطق فتعتبر دول التعاون الخليجي ذات الصدارة من حيث أصول التمويل الإسلامي في العالم بنسبة 53.6٪، تليها دول جنوب شرق آسيا بنسبة 23.3٪، ثم دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا بـ 18.6٪، في حين أقل نسبة كانت من نصيب أفريقيا بـ 1.7٪، وهذا دلالة على أن دول أفريقيا لا تزال فتية في مجال التمويل الإسلامي وتقديم الخدمات المالية الإسلامية.

والشكل الموالي يوضح نسبة كل قطاع من قطاعات التمويل الإسلامي من إجمالي خدمات التمويل الإسلامي في العالم لسنة 2022.

الشكل رقم (1–2): توزيع خدمات التمويل الإسلامي في العالم حسب القطاع (2022)

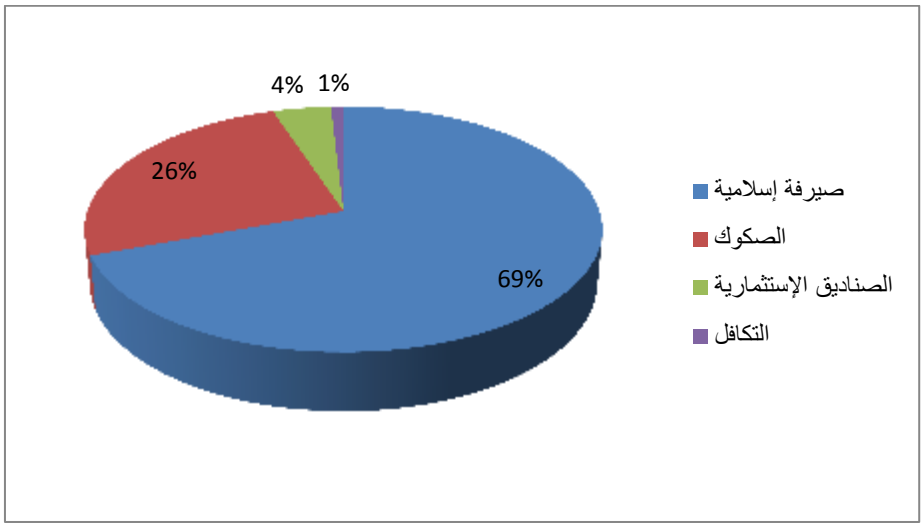

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (1–2)

من خلال الشكل يتبين أن أعلى نسبة من إجمالي خدمات التمويل الإسلامي في العالم لسنة 2022 تعود لخدمات الصيرفة الإسلامية بنسبة تقدر بـ 69٪، وهي الأكثر إنتشارا في مختلف الدول، تليها الصكوك بنسبة 26٪، وتبقى الصناديق الإستثمارية أقل نسبة من حيث أصول التمويل الإسلامي في العالم بنسبة متواضعة جدا قدرها 4٪ ، في حين تكاد تكون مساهمات التكافل منعدمة بنسبة 1 ٪فقط.

ثانيا: أسباب نشأة التمويل الإسلامي: جاء التمويل الإسلامي كحل لعدة مشاكل و بديل فعال للتمويل التقليدي الربوي، ومن أسباب زيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي والتعامل به ما يلي: (قحف، 2013، صفحة 32)

1/ النفور من التمويل القائم على القرض الربوي وتزايد القناعات بكمال النظام الإسلامي وتكامله وشموله لجميع جوانب الحياة، بما فيها النظام الاقتصادي وما يتضمنه من ترتيبات ونظم مالية.

2/ المطالبات العديدة في جميع بلدان المسلمين بإلغاء الربا من النظام التمويلي.

3/ التربص والتساؤل حول إمكانية قيام مؤسسات تمويلية تتجنب القرض الربوي، دون أن تتنازل عن مزايا الوساطة المالية، وهي الوساطة بين الموفرين والمدخرين من جهة، وبين المستثمرين والمستهلكين من جهة أخرى.

4/ وجود طلب متزايد لتمويل إسلامي في شكل مؤسسي يضاهي النموذج المصرفي المؤسسي الذي ابتكره الغربيون.

ثالثا: مزايا ومبادئ التمويل الإسلامي

1/ مزايا التمويل الإسلامي: يتمتع التمويل الإسلامي بعدة مزايا تجعله خيارا أمثلا للكثير من الأفراد والمؤسسات، وفي ما يلي نذكر أهم مزايا التمويل الإسلامي: (الأسرج، 2018، صفحة 03)

–بديل يقوم على أسس الشريعة الإسلامية يساهم في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للإستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات.

– القيام بالإستثمار المباشر في مشروعات إئتمانية أو المشاركة فيها أو القيام بتمويلها وذلك بهدف إقامة مشروعات إئتمانية جديدة أو لتجديد وإحلال مشروعات قائمة فعلا، ما يساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات ويؤدي إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الدولة. ويستلزم ذلك قيام هذه الإستثمارات على أسس عملية وخطط مدروسة وقد توجد جهات متخصصة للقيام بدراسات حتى لا تتسم بالإرتجال والتخبط.

– المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة وذلك بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ هذه المشروعات.

– توفير بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لإختيار مجال استثمار مدخراتهم إلى جانب إختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلائم مع ظروف كل منهم.

– تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع وذلك بتنويع مجالات الإستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة إلى جانب انتشار المشروعات الإستثمارية في أنحاء الدولة وهو ما يعني إتباع نظام اللامركزية في التنمية.

– الإعتماد على الموارد المحلية في إنشاء وتوفير فرص العمل.

2/ مبادئ التمويل الإسلامي: يتميز النهج الإسلامي عن الممارسات المالية التقليدية في المفهوم المختلف لقيمة رأس المال والعمل. بدلا من علاقة بسيطة بين المقرض والمقترض، يعتمد النظام المالي الإسلامي على تقاسم أكثر إنصافا للمخاطر بين المقرض وصاحب العمل. وتتمثل هذه المبادئ في ما يلي: (abdesslam, 2017, pp. 12-14)

–تحريم الربا: يشير مصطلح الربا في الشريعة الإسلامية إلى أي فائض يراه أحد الأطراف المتعاقدة دون أي نظير مقبول وشرعي من وجهة نظر الشريعة.

– تحريم الغرر والميسر: كما تشترط الشريعة الإسلامية في الأعمال والتجارة أنه لا يجوز الدخول في أي صفة تحتوي على الغرر. يمكن تعريف الغرر بأنه أي غموض على مستوى إحدى السلع المتبادلة. (ويمكن أن يكون في أحد الأشكال التالية):

–عندما يتعلق البيع بسلع لم يتم تحديدها بدقة.

– عند إتمام الصفقة دون تحديد سعر البضاعة بوضوح.

– عندما تتعلق الصفقة بسلعة معينة لا يمتلكها البائع بعد.

– حظر الاستثمار غير المشروع: في الشريعة الإسلامية لا يستطيع أي مسلم التعامل في البضائع المحرمة والغير مشروعة.

– مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر: غالبا ما يشار إلى التمويل الإسلامي على أنه تشاركي، استنادا إلى تشغيل عقود المشاركة. حيث يتم ربط رأس المال المالي برأس المال البشري، ويتطلب أن تكون المشاركة ثابتة بنسبة وليس ميزة عند توقيع العقد.

– **قاعدة الخراج بالضمان:** تعتبر من القواعد المهمة في الفقه الإسلامي، إذ أنها تتعلق بكثير من أبواب المعاملات المالية كالإجارة والكفالة والرهن والشركة وغيرها، وتعبر عن أهم مبدأ من مبادئ المعاملات المالية وهو مبدأ العدل. حيث يعرف الخراج على أنه ما حصل من غلة العين المبيعة، وذلك أن يشتري شيئا ويستغله لمدة.

أما الضمان فهو عبارة عن رد مثل الهالك إن كان مثليا، أو قيمته إن كان قيميا.

وهذه القاعدة صحيحة لحديث عائشة رضي الله عنها أن رجلا اشترى عبدا، استعمله لعدة أيام ثم وجد به عيبا، فرده إلى البائع، فقال البائع: يا رسول الله، لقد استغله واستفاد منه (أي أخذ الخراج)، فقال النبي □: الخراج بضمان.

المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الإسلامي والأهمية الاقتصادية له

يتوسع التمويل الإسلامي وينتشر من خلال مؤسسات مالية تقدم الخدمات المالية والإستثمارية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتلبي احتياجات الأفراد والشركات المالية وفقا لتعاليم الدين الإسلامي، وتعزز أهميته في الاقتصاد العالمي.

أولا: المؤسسات المالية المصرفية الإسلامية: وتشمل كل من البنوك المركزية الإسلامية، البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية.

1/ البنك المركزي الإسلامي: هو عبارة عن مؤسسة حكومية مستقلة، تسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الإسلامي في المجال النقدي والمصرفي ومن خلاله.

والبنك المركزي الإسلامي مسئول عن إصدار العملة، واستقرارها داخليا وخارجيا بالتنسيق مع الحكومة، كما يوجه البنوك التجارية الإسلامية وينظمها ويشرف عليها دون مساس كبير باستقلالية هذه المؤسسات.(قندوز ع.، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 2008، صفحة 104)

ومن خصائص البنك المركزي الإسلامي ما يلي: (كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية، 2014)

- ✓ يعتبر هيئة نقدية وحيدة في النظام النقدي والمصرفي الإسلامي، هو يقوم على مبدأ وحدة القيادة وليس له منافس في أداء وظائفه.
- ✓ هو مؤسسة مملوكة للدولة قائم على مبدأ الإستقلالية، له خاصية حق إصدار النقود القانونية في الدولة دون غيره من المؤسسات النقدية والمصرفية الأخرى.
- ✓ يقوم بدور المنسق لجهود البنوك الإسلامية، وينظم العلاقات بينها وبين مختلف المؤسسات المالية، كما يقوم بالرقابة والإشراف على المعاملات المصرفية وعمليات السوق النقدية.
- ✓ هو مؤسسة غير ربحية يهدف لتحقيق أهداف عامة تخدم المصلحة الاقتصادية العامة، كما يرتكز نشاطه على الأنشطة الكلية أي الإصدار والإشراف على النقد والإئتمان.
- ✓ **2/ البنوك الإسلامية:** البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي. ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي. (مختار البدرى جبريل، 2016، صفحة 23)، ويتمثل دورها الأساسي في العناصر التالية: (عبد العال، المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي، 2013، الصفحات 29-33)
- ✓ الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالربا والالتزام بالحلال والابتعاد عن الحرام.
- ✓ حسن اختيار القائمين على إدارة الأموال بهدف ضمان تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية.
- ✓ الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات حتى يتبين لعملاء البنك الإسلامي كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك.
- ✓ تنمية الوعي الإدخاري وعدم حبس المال وإكتنازه.
- ✓ تحقيق التوازن في مجالات الإستثمار المختلفة وفقا للأولويات الإسلامية، الضروريات فالحاجات فالكماليات.
- ✓ أداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة أموال ومعاملات ونتائج أعمال البنك الإسلامي.

أهداف البنوك الإسلامية: تقوم البنوك الإسلامية على مجموعة من المبادئ التي تتفرد بها للتعامل مع العملاء، كما أنها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في أهداف مالية وأخرى إجتماعية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1–3): الأهداف المالية والإجتماعية للبنوك الإسلامية

الأهداف المالية	الأهداف الإجتماعية
–جذب الودائع المالية وتنميتها، وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال وإستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع وأفراده. –تطوير وسائل الإستثمار المصرفي الإسلامي من أجل جذب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو الإستثمار. –تحقيق أرباح مناسبة ومشروعة من أعمالها ونشاطاتها سواء للمساهمين أو المتعاملين معها. –تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية والإهتمام بضم خدمات هادفة لإحياء صور التعامل الإسلامي. –توفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة مع مراعاة القواعد المالية الإسلامية.	–تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. –العمل على تنمية وتطوير ثقة أفراد المجتمع بالنظام الاقتصادي الإسلامي من خلال الزكاة. –تقديم القروض الحسنة للمحتاجين على أن يسددها المقترض دون فائدة وعلى دفعات تتناسب مع قدرته على التسديد. –المساهمة في دراسة مشكلات المجتمع والمشاركة في وضع حلول لها. –منح تيسيرات للمنظمات والأجهزة التي تخدم البيئة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (عبد العال، 2013) و (زيتون رجب، 2010، الصفحات 20–21)

3/ الفروع والنوافذ الإسلامية: تعرف على أنها كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات وإستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تضبط وتراقب أعماله وجميع المعاملات التي يقوم بها. وتختلف أسباب إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية حسب خطط وأهداف كل بنك، ويمكن حصر أهم هذه الأسباب فيما يلي: (ساعد، 2016–2017، الصفحات 112–113)

- ✓ رغبة البنوك التقليدية (الربوية) في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال من خلال التمويل الإسلامي للإستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
- ✓ مجاراة النهضة في العالم الإسلامي في مجال إنشاء البنوك الإسلامية وإختبار تجربتها وتقويمها من خلال الممارسة العملية.

- ✓ تلبية الطلب الكبير على الخدمات المالية الإسلامية، ورفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا مع البنوك الربوية في الكثير من الدول الإسلامية.
- ✓ المحافظة على عملاء البنوك الربوية من النزوح إلى البنوك الإسلامية.
- ✓ سهولة سيطرة البنك الرئيسي على الفرع مقارنة بالسيطرة على بنك مستقل، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس بنك جديد.
- ✓ رغبة بعض البنوك في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام الإسلامي.

ثانيا: المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية: نقصد بالمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي وتقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لكنها ليست عبارة عن بنوك، وسنتطرق إلى أهم المؤسسات المالية غير المصرفية فيما يلي:

1/ شركات التأمين التكافلي (التشاركي): شركة التأمين التكافلي شركة وظيفتها الأساسية إدارة الأموال لصالح المشتركين في العملية التأمينية، على عكس شركة التأمين التجاري التي وظيفتها الأساسية الضمان أو جبر الضرر الناتج عن تحقق الخطر المؤمن ضده. ويقوم الهيكل الأساسي لعمل شركة التأمين التعاوني على الإجراءات التالية: (قندوز ع.، مؤسسات التمويل الإسلامي، 2022، الصفحات 16-17)

- ✓ تقوم الشركة بتصميم محافظ تأمينية (مثلا محفظة التأمين ضد حوادث السيارات، محفظة التامين ضد أخطار الحريق ...).
- ✓ تحدد طبيعة الخطر وتقوم بوظائف شركات التأمين المعروفة كتسعير وثائق التأمين، وتسويق الوثائق، تصميم برامج التعويضات ...
- ✓ تقوم الشركة بتسويق برامجها التأمينية وتدعو الأفراد للإشتراك (الإكتتاب) فيها من خلال دفع أقساط التأمين التي تحددها بناءا على اعتبارات عدة (كدرجة الخطر، سياسة الشركة، نوع المشترك ...) .
- ✓ تجمع الشركة أموال الإشتراكات في صندوق يسمى (صندوق المشتركين) وتديره لصالحهم، حيث تقوم بدفع التعويضات منه، كما تتولى إستثماره وفق السياسات الإستثمارية المتعارف عليها في قطاع التأمين وفي إطار ضوابط الشريعة الإسلامية.
- ✓ تكون العلاقة بين الشركة وبين صندوق المشتركين إما علاقة مضاربة أو وكالة (وقد تكون مزيجا بينهما).

- ✓ تبقى الأموال في صندوق المشتركين ملكا للمشتركين، ووظيفة الشركة هي إدارتها لصالحهم.
- ✓ إذا حصل الخطر المؤمن ضده وتعرض أحد المشتركين للخسارة، تقوم شركة التأمين (وفق سياسة التعويض لديها) بإقتطاع الأموال بمقدار التعويض من صندوق المشتركين.
- ✓ تقوم الشركة بتصفية المحفظة سنويا، وفق الإجراء التالي:

-إذا وجد فائض أموال في صندوق المشتركين، تقوم الشركة برد الفائض إلى المشتركين.

-إذا كان هناك عجز (نقص)، تطالب الشركة مجموع المشاركين بدفع قسط إضافي لتغطية العجز، كما يمكنها أن تقرض صندوق المشتركين أو تقترض لصالحهم، على أن يتم رد قيمة القرض من اشتراكات السنوات التالية.

2/ الشركات المالية والإستثمارية الإسلامية: هي عبارة عن شركات تتلقى الأموال من مستثمرين من مختلف الفئات، وتقوم باستثمارها في تشكيلات (صناديق) من الأوراق المالية الإسلامية التي تناسب كل فئة، ويتحدد نصيب المستثمر بعدد من الحصص في التشكيلة التي يستثمر فيها أمواله، وليس من حق المستثمر أن يدعي ملكية أوراق مالية معينة داخل التشكيلة، بل حقه يتمثل فقط في حصة في التشكيلة ككل، يحصل في مقابلها على أسهم أو شهادات تدل على ذلك. وتعتبر شركات الإستثمار الإسلامية من المؤسسات المستقلة التي تقوم بإدارة أموال الغير وفق قيود قانونية وشروط تعاقدية مع المستثمرين أو تدير الاستثمارات لحسابها، وتقدم هذه الشركات نوعين من خدمات الإستثمار: (كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الاسلامية –دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والاسلامية، 2014/2013، صفحة 45)

- ✓ **النوع الأول:** إدارة خدمات الإستثمار في الصناديق الإسلامية المختلطة، وهي عبارة عن محافظ استثمارية مملوكة من عدد كبير من المستثمرين.
- ✓ **النوع الثاني:** إدارة الحسابات المنفصلة أو الخاصة، ويقصد بها المحافظ الإستثمارية التي يملكها مستثمر واحد فقط وتدار من قبل إدارة محترفة.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي (أهمية التمويل الإسلامي في الإقتصاد العالمي)

برزت الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي على مستويات عدة، وذلك لإبتعاده عن التعامل بالفائدة وإحلال نظام المشاركة بديلا عنها، وهذا ما ساعد على تحقيق الأهداف الاجتماعية والإقتصادية للتمويل الإسلامي. وبرزت الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي على عدة مستويات.

- ✓ **على المستوى الاقتصادي:** نجح التمويل الإسلامي في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحفاظ على قيمة النقود، من خلال ما يلي:

-قرار الإستثمار في العمل المصرفي الإسلامي لا يرتبط بمعدل سعر الفائدة الذي يحدث التقلبات الدورية.

- عدم التعامل بالفائدة يقلل من تكاليف الإنتاج التي تؤثر على أسعار السلع مما يحدث نقصا في الطلب عليها.

- حصول صاحب المال على العائد العادل الذي يتكافأ مع المساهمة الفعلية في الإنتاج.

- عدالة التوزيع في الناتج، وهذا ما يساعد على عدم تركيز الثروة بيد فئة قليلة مما يعرض الإستثمار للتغلب.

- ✓ **على مستوى التجارة الخارجية:** تمارس المؤسسات المالية الإسلامية أنشطة متعددة كتداول الأوراق المالية الإسلامية، وهو ما يؤثر على التجارة الخارجية، إذ يمكن لها من خلال هذا التمويل أن تقوم بما يلي:

-تمويل التجارة الخارجية، وتتم ممارسة هذا النشاط من خلال شراء المواد الأولية من المنتج مباشرة وتشجع الصناعات لتحويل المواد الأولية إلى سلع قابلة للتصدير.

- تمويل الأصول الثابتة، إذ يستطيع البنك الإسلامي أن يوفر الأصول اللازمة لقيام المصانع وتقديمها كرأس مال مقابل الحصول على جزء من الأرباح الناتجة من بيع منتجات هذه المصانع.

- تمويل المشروعات الصغيرة.

- ✓ **على مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية:** تسعى المؤسسات المالية الإسلامية من خلال التمويل الإسلامي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية الشاملة لكافة القطاعات، وهذا ما

يتطلب وجود بعض المبادئ من ضمنها: تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد، زيادة الطاقة الإنتاجية، تنمية القطاعات الاقتصادية، تقليل نسبة البطالة.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية يجب الإعتماد على الآليات الموالية: (عبد و محمد، 2013، الصفحات 470-471)

-التركيز على أن يكون العمل هو المصدر الوحيد للكسب.

- دعم الوعي الإدخاري، إذ أن منطلقات البنك الإسلامي تعتبر النقد وسيلة وليس سلعة وهذا الوعي يغير سلوك الأفراد من الإكتناز إلى الإدخار، مما يؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال، فتصبح مهيئة لعمليات الإستثمار في البنك الإسلامي.

- القيام بالأنشطة الإستثمارية المباحة شرعا، والتي من خلالها يصبح الإستثمار مسألة حتمية يتوقف عليها وجود البنك من عدمه.

المبحث الثاني: آليات وصيغ التمويل الإسلامي

يعتمد التمويل الإسلامي على مجموعة من الصيغ التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تلبي إحتياجات العملاء المختلفة، وعيه سنتطرق في هذا المبحث إلى صيغ التمويل القائمة على المشاركة والقائمة على البيوع بالإضافة إلى الإجارة بأنواعها.

المطلب الأول: صيغ التمويل التشاركية (القائمة على المشاركة)

تعتبر صيغ التمويل القائمة على المشاركة نماذج تمويلية تستند إلى مبدأ المشاركة والشراكة بين الأطراف وفقا للشريعة الإسلامية. تعتمد هذه الصيغ على توزيع المخاطر والأرباح بين الأطراف المشتركة في العملية التمويلية.ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لصيغتي المشاركة والمضاربة بالإضافة إلى صيغ التمويل الزراعي.

أولا: صيغة المشاركة: لغة الشركة والمشاركة بمعنى واحد وهي خلط أحد المالين بالآخر بحيث لا يتميزان عن بعضهما. (بلعجوز، 2009، صفحة 28)، ما تعني المشاركة في اللغة الإختلاط والإمتزاج. (العلجوني، 2008، صفحة 223)، أي إشتراك الشريكين في رأس المال.

وتعرف المشاركة بأنها عقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون الأصل (رأس المال) والربح أو الخسارة مشتركا بينهم حسب ما يتفقون عليه. (المغربي ع.، 2004، صفحة 167)، ويقوم أحدهم بالعمل فيه بمفرده كما يجوز لكل منهم المشاركة في العمل إذا ما اتفقوا على ذلك. (اتحاد المصارف العربية، 2002، صفحة 142).

1/ ضوابط المشاركة وشروطها: من أجل أن يكون عقد المشاركة صحيحا يجب توفر شروط نذكرها فيما يلي: (رجب زيتون، 2010، صفحة 38)

- ✓ أن يكون رأس المال معلوما وموجودا يمكن التصرف فيه.
- ✓ أن يكون رأس المال من النقود، ويجوز أن يكون عروضا (كالبضائع والعقارات)
- ✓ لا يشترط تساوي رأس مال الشركاء بل يمكن أن تتفاوت الحصص.
- ✓ يتم توزيع الربح بين الشركاء حسب ما اتفقوا عليه.
- ✓ يجوز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل، ويتقاسم الشركاء الربح بنسب متساوية، كما يجوز أن يختلفوا في الربح برغم تساويهم في المال.

2/ مزايا التمويل بالمشاركة: يوفر التمويل بصيغة المشاركة مزايا لمختلف الأطراف، نذكر منها ما يلي: (ملحق و بلبلاغ، 2021، الصفحات 184-185)

- ✓ **تقليل نسبة الخطأ في إدارة المشاريع ونجاحها:** يؤدي إنشاء المشاريع على أساس المشاركة إلى اجتماع الخبرات وتنوع الكفاءات وتجميع قدر كبير من الأموال، مما يساهم بشكل فعال في نجاح هذه المشاريع وتحقيقها لأهدافها المسطرة.
- ✓ **توزيع المخاطر:** تشترك جميع الأطراف بمقتضى عقد المشاركة في الأرباح والخسائر المحتملة الحدوث، وبالتالي فكل الشركاء يتحملون المخاطر مهما كان نوع مساهمتهم في الشركة، وهذا عكس النظام الربوي الذي يتحمل فيه المستثمر فقط المخاطر الناتجة عن الاستثمار.
- ✓ **تخطي حاجز الضمانات:** من العوامل التي حالت دون استفادة صغار المستثمرين من التمويل هو عدم قدرتهم على تقديم الضمانات الكافية للحصول على التمويل، لكن بمقتضى عقد المشاركة لا يشترط توفير مثل هذه الضمانات من أجل حصول العملاء على التمويل لإقامة مشاريعهم مما يؤدي إلى زيادة عدد المشاريع وتنوعها.
- ✓ تساهم المشاركة في استغلال السيولة الزائدة في المصارف الإسلامية، وتحقق لها عوائد معتبرة.

3/ أنواع التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية:

3-1-المشاركة في تمويل صفقة معينة (مشاركة مباشرة): ضمن هذا الشكل تكون المشاركة في عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض حتى بالنسبة للمشروع الواحد، وتختص بنوع أو عدد معين من السلع، ويتم حساب الأرباح والخسائر ونصيب كل طرف فيها طبقا للاتفاق. (لمسلف، 2006)، ومن خلال هذا النوع من المشاركة تقوم المصارف الإسلامية بتوفير التمويل للنشاطات التجارية الداخلية منها والخارجية حتى يتم بالصفقات المحددة والمستقلة تصريف السلعة أو السلع المعينة موضوع المشاركة، وتنتهي عندها هذه المشاركة.(خلف، 2006، صفحة 276)

3-2- المشاركة الدائمة (الثابتة): تعني المشاركة الدائمة أن البنك الإسلامي يشارك مع شخص أو أكثر في إحدى المؤسسات التجارية أو بناية أو زراعة أو غيرها، عن طريق التمويل المشترك، فيستحق كل واحد من

الشركاء نصيبه من أرباح ذلك المشروع (موضوع المشاركة) وتكون المحاسبة عن الخسائر والأرباح بعد نهاية كل سنة مالية. (السيد، 2012، صفحة 270).

3-3- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: هي نوع من المشاركة ينتهي بالتملك للعميل أي يحل محل البنك الإسلامي في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات وفقا للشروط المتفق عليها وطبيعة العملية، وذلك من خلال توزيع الربح على ثلاثة أجزاء أو أربعة أو خمسة على النحو التالي: (نصيب و سحنون، 2017، الصفحات 480-481)

- ✓ جزء يقدم للمصرف كمساهمة منه في سداد العين الممولة، والمقابل لذلك يصبح ملكا للعميل وبزيادة الحصة المدفوعة تتناقص ملكية المصرف إلى أن يكتمل سداد قيمة التمويل الذي قدمه المصرف للعميل.
- ✓ الجزء الثاني يقدم للمصرف كربح صافي له بحسب النسبة المتفق عليها، وكذلك مشاركته للخسائر إن وقعت بقدر مشاركته للعميل في التمويل والإدارة.
- ✓ الجزء الثالث هو نصيب العميل من الربح.

ثانيا: صيغة المضاربة: المضاربة في اللغة إسم مشتق من الضرب في الأرض، بمعنى السفر. (الحنيطي، 2015، صفحة 555)، وقال في لسان العرب:"يقال ضرب في الأرض إذا سار فيها مسافرا فهو ضارب والضرب يقع على جميع الأعمال ومنه المضاربة في المال وهي القراض. (العجلان ع.، 2015، صفحة 27)

والمضاربة هي اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما ماله للآخر ليعمل فيه على أن يكون ربح ذلك بينهما على ما يتفقان عليه، ويسمى الأول برب المال، والثاني المضارب أو العامل.ويطلق على المضاربة أسماء أخرى مثل القراض أو المقارضة. (مرزوق، 2001، صفحة 276)

1/ شروط صحة عقد المضاربة:

1-1-الشروط المتعلقة برأس المال:يشترط توفر مجموعة من الشروط في رأس المال حتى يكون عقد المضاربة صحيحان وتتمثل في ما يلي:

- ✓ أن يكون رأس مال المضاربة نقدا، كما يجوز أن تكون العروض رأس مال للمضاربة على أن يتم الإعتماد على قيمة العرض عند التعاقد باعتبارها رأس مال للمضاربة، والتي تيم تقويمها من طرف مختصين أو بإتفاق الطرفين.
- ✓ أن يكون رأس مال المضاربة معلوما من حيث الصفة والقدر.
- ✓ لا يجوز أن يكون رأس المال دينا لرب المال على المضارب أو غيره.
- ✓ يشترط تسليم رأس مال المضاربة للمضارب وتمكينه من التصرف فيه من أجل إنفاذ عقد المضاربة.

1-**2-الشروط المتعلقة بالربح:** (البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة، 2018، الصفحات 28-29)

- ✓ يجب أن تكون كيفية توزيع الربح معلومة علما نافيا للجهالة ومانعا للمنازعة، ويكون ذلك على أساس نسبة مشاعة من الربح لا على أساس مبلغ مقطوع أو نسبة من رأس المال.
- ✓ يتم الاتفاق على نسبة توزيع الربح عند التعاقد.
- ✓ إذا اشترط أحد الطرفين لنفسه مبلغا مقطوعا فسدت المضاربة.
- ✓ لا يجوز لرب المال أن يدفع مالين للمضارب على أن يكون للمضارب ربح أحد المالين ولرب المال ربح الآخر، أو لأحدهما ربح الصفقة الأولى وللآخر ربح الصفقة الأخرى.
- ✓ لا ربح في المضاربة غلا بعد سلامة رأس المال، وإذا حصلت خسارة في عمليات المضاربة جبرت من أرباح العمليات الأخرى، فالخسارة السابقة يجبرها الربح اللاحق.
- ✓ إذا خلط المضارب مال المضاربة بماله فإنه يصبح شريكا بماله ومضاربا بمال الآخر، ويقسم الربح الحاصل على المالين، فيأخذ المضارب ماله ويقسم ربح مال المضاربة بينه وبين رب المال على الوجه الذي إتفقا عليه.

2/ أنواع المضاربة

2-1- المضاربة من حيث الشروط: يمكن تقسيم المضاربة من حيث الشروط إلى مضاربة مطلقة ومضاربة مقيدة.

- ✓ **المضاربة المطلقة:**وهي أن يدفع رب المال للعامل في المضاربة رأس المال من غير تعيين العم أو المكان أو الزمان أو صفة العمل أو من يعامله، أي يكون للمضارب فيها حرية التصرف بما يرى فيه المصلحة دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة. (ساتساتي، 2015، صفحة 94)
- ✓ **المضاربة المقيدة:**وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله، كتقييدها بقيد الزمان أو المكان، أو نوع العمل.

2-2-المضاربة من حيث عدد الشركاء: يمكن تقسيمها إلى مضاربة ثنائية، ومضاربة متعددة. (الوادي و سمحان، 2008، صفحة 63)

- ✓ **المضاربة الثنائية:** هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل، بمعنى أن العلاقة تكون ثنائية بين العامل ورب المال فقط.
- ✓ **المضاربة المتعددة (المشتركة/الموازية):** حيث تكون العلاقة فيها متعددة، فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد كل من أرباب المال و المضاربون. وهذه المضاربة ناجمة عن جواز خلط مال المضاربة.

3/مخاطر التمويل بالمضاربة: يكتنف التمويل بالمضاربة العديد من المخاطر يمكن ذكرها على النحو التالي: (بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، 2009، صفحة 25)

- ✓ **نسبة توزيع الأرباح:** باعتبار أن المضاربة تجمع بين الجهد ورأس المال، فتوزيع الأرباح يشمل هاذين العنصرين ويكون غير متساوي في غالب الأحيان، وذلك لسوء تقدير الجهد الذي يبذله المضارب، وبالتالي فإن أي خطأ في تقدير هذا الجهد قد يعرض رأس المال لمخاطر، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسة جدوى اقتصادية دقيقة جدا وفنية في نفس الوقت لتحديد نسب توزيع الأرباح حتى لا يظلم أي طرف، ولا يتعرض البنك للمخاطر.

- ✓ **تعرض البضاعة للتلف في ظروف إستثنائية:** في حالة تعرض البضاعة للتلف نتيجة ظروف غير متوقعة، ودون إهمال أو تقصير من المضارب، فإن الخسارة يتحملها البنك وحده، وبالتالي تتعرض مصالح البنك لمخاطر عديدة.
- ✓ **مماطلة المضارب في تصفية العملية:** عمليات المضاربة تكون قصيرة الأجل وعليه يجب تصفية العمليات في آجالها، فإذا ما قام المضارب بالمماطلة في تصفية عمليات المضاربة، فهو يعطل رأس مال البنك من العمل وهذا ما يعود بمخاطر عديدة على البنك بشكل عام.

4/ الفروق الجوهرية بين المشاركة والمضاربة: يمكن التمييز بين المشاركة والمضاربة من خلال العناصر الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-4): الفروق الجوهرية بين صيغتي المشاركة والمضاربة

	المشاركة	المضاربة
الإستثمار	-يتشارك كل الأطراف في الإستثمار.	-يكون الإستثمار من شخص واحد أو عدة أشخاص ولا يأتي من المضارب.
المشاركة في الإدارة	-يكون لكل الشركاء حق الإشتراك في إدارة العمل ويمكنهم العمل في الشركة.	-لا يحق لرب المال في المضاربة أن يشارك في الإدارة.
تحمل الخسارة	-يتشارك كل الشركاء في الخسارة وفقا لنسب استثمارهم.	-يتحمل رب المال الخسارة وحده في المضاربة إذا ثبت قيام المضارب بعمله دون إهمال أو سوء تصرف.
توزيع الربح	-يمكن توزيع الربح على أساس سنوي أو فصلي أو شهري بتقييم الأصول.	-يمكن إجراء التوزيع النهائي بعد تصفية عمل المضاربة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (أيوب، 2009، صفحة 520)

المطلب الثاني:صيغ التمويل القائمة على البيوع

تعتبر صيغ التمويل الإسلامي القائمة على البيوع نماذج تمويلية تستند إلى مبدأ الشراء والبيع المشروع والمباح وفقا للشريعة الإسلامية، تعتمد هذه الصيغ على تعاقد الأطراف لشراء وبيع الأصول والممتلكات بطرق متفق عليها، وتتضمن تحويل الملكية من البائع إلى المشتري بشكل شرعي.

أولا: صيغة المرابحة (بيع المرابحة)

المرابحة لغة تحقيق الربح، يقال بعت المتاع مرابحة، أو اشتريته مرابحة، إذا سميت لكل قدر من الثمن ربحا. (زعتري، 2010)، والمرابحة لغة مشتقة من ربح أي النماء. وهي نقل ما ملك بالعقد الأول مع زيادة ربح. (الشمري، 2008، صفحة 61)

والمرابحة هي بيع الشيء مقابل ثمن نقدي يتكون من أصل مبلغ الشراء مضافا إليه هامش من الربح الذي يستحقه البائع أو ما يطلق عليه شرعا وعملا الربح المعلوم، ويلزم معه إعلام المشتري بأصل ثمن الشيء أو ثمنه الأساسي ومقدار الربح المعلوم، وذلك فضلا عن المصروفات وأي نفقات أو تكاليف أخرى لمحل البيع. (البدري، 2008، صفحة 89)

1/ مزايا بيع المرابحة: تتميز صيغة (عقد) المرابحة عن غيرها من الصيغ بأنها أكثر استعمالا في البنوك الإسلامية وذلك لما له من مزايا نذكرها في ما يلي: (حامد، 2003/2002، الصفحات 135-136)

- ✓ ارتفاع عامل الضمان وانخفاض درجة المخاطرة المصاحبة له.
- ✓ هامش ومقدار الربح محدد سلفا ومعلوم مقدما ومصحوبا بضمانات جيدة، تقدم لتغطية مخاطر عدم سداد الأقساط الآجلة.
- ✓ سهولة إجراءات ونظم تطبيقه، مع سهولة التنفيذ والمتابعة، إذ أن المرابحة برغم عائدها المنخفض مقارنة بالصيغ الأخرى، لكنها تناس تمويل العمليات الاستثمارية التي يصعب متابعتها والإشراف عليها.
- ✓ تعتبر المرابحة من الصيغ المفضلة لتمويل السلع الرأسمالية للحرفيين وصغار المنتجين والصناع الجدد الذين تنقصهم الخبرات الكافية والملاءة المالية التي تسمح بتمويلهم وفق صيغة المشاركة.

- ✓ المرابحة أقرب من غيرها إلى التمويل قصير الأجل، الأمر الذي يعني سرعة دوران رأس المال الموظف فيها.
- ✓ تعطي العميل الحرية في التصرف دون تدخل من جانب المصرف في الأعمال الخاصة للعميل بعد استلامه البضاعة محل المرابحة. عب متابعتها والإشراف عليها.

2/ شروط البيع بالمرابحة: من أهم شروط البيع بالمرابحة ما يلي: (المغربي ع.، 2004، صفحة 154/153)

- ✓ تتطلب المرابحة كونها من البيوع التجارية المسموح بها شرعا المعرفة التامة بأحوال السوق وظروفه وأنواع المنتجات محل التعامل وأماكن توزيعها بالإضافة إلى الدراية بأخلاقيات التجارة.
- ✓ أن تكون المرابحة على شيء مملوك للبائع، أي له عليه حق الملكية الذي يترتب بمجرد انعقاد العقد صحيحا حتى ولو لم يتم قبض أو حيازة المبيع وتسلمه.
- ✓ ضرورة التعريف بالثمن الذي دفعه البائع وما يضاف إليه من التكاليف الضرورية للمنتجات وما جرى عليه العرف التجاري حتى يكون كل ذلك معلوما للمشتري عند التعاقد.
- ✓ ضرورة التعريف بالربح سواء كان مبلغا محددا أو نسبة حتى يعلمه المشتري ويقبله. ومن المعروف أن أسباب استحقاق الربح في المنهج الإسلامي ثلاثة وهي المال والعمل والضمان. والبائع مرابحة كمالك للسلعة يضمنها وعليه فهو يستحق الربح لهذه الأسباب الثلاثة مجتمعة، وذلك لعمله بالبيع والشراء في مال مملوك له ويضمنه.
- ✓ وضوح البيانات المتعلقة بالمرابحة وفهمها من قبل المشتري حتى يكون على علم بكافة خصائصها فلا يكون هناك جهالة أو غرر.
- ✓ كل كذب أو خيانة في عملية البيع بالمرابحة تفسدها وعليه يمكن للمشتري الخيار في المضي في العقد أو عدمه.
- ✓ تجوز المرابحة في السلع الحاضرة في التجارة الداخلية وفي السلع الغائبة على الصفة في التجارة الخارجية بعد دخولها واستقرارها في ملكية البائع مرابحة وحيازته لها.

3/ أنواع المرابحة: وتنقسم بيوع المرابحة إلى نوعين:

3-1-بيع المرابحة البسيطة: في هذا النوع يشترط أن يكون المبيع مملوكا للبائع، وتمارس البنوك الإسلامية هذا النوع من البيوع، وذلك من خلال شراء السلعة التي يحتاجها السوق أو بناء على طلب أحد عملائه، فإذا اقتنع البنك بذلك قام بشرائها، وله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو غيره مرابحة. (خصاونة، 2008، صفحة 88)

ومن أهم شروط هذا النوع من المرابحة ما يلي:

- ✓ علم المشتري بالثمن الأول.
- ✓ علم المشتري (العميل) والبائع (البنك) بالربح.
- ✓ ألا تكون المرابحة في بيع الأموال الربوية بجنسها .

3-2-بيع المرابحة للآمر بالشراء: يختلف هذا النوع من بيوع المرابحة عن النوع الأول في ملكية السلعة المباعة للبائع وقت التفاوض، ولذا يشترط التملك في النوع الأول، ولكن النوع الثاني لا يكون البنك مالكا للسلعة وقت التفاوض والإتفاق المبدئي، وبعد أن يشتري البنك السلعة المطلوبة تدخل في ضمانة البنك، وللآمر بالشراء الحق في رفضها أو العدول عن الشراء لوجود عيب فيها أو لعدم مطابقتها للمواصفات المتفق عليها، وبذلك تستقر هذه السلعة في ملك البنك. (خضراوي، 2009)

4/ مخاطر التمويل بالمرابحة: يعد بيع المرابحة من أكثر صيغ التمويل الإسلامي شيوعا وإستعمالا في البنوك سواء كانت إسلامية أو نوافذ إسلامية في البنوك التجارية، وعلى الرغم من كون هذه الصيغة أقل مخاطر من الصيغ الأخرى لكنها لا تخلو كليا من المخاطر المتمثلة في ما يلي: (حاكمي، 2019، صفحة 111)

-تعرض أموال المصرف للخطر في حالة عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء، إذ أن التنفيذ على هذه الضمانات يستغرق مدة زمنية طويلة تصل لأكثر من سنة أحيانا، وهذا يعني أن البنك يفقد عائد على هذه الأموال طيلة فترة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حتى يتم تحصيل حقوق البنك.

-ثبات أرباح المصرف طوال مدة المرابحة، ففي بيوع المرابحة للآمر بالشراء يتم تحديد نسبة المرابحة وتضاف إلى رأس المال (التمويل)، ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقا، وكما هو معروف قيمة الكمبيالات ثابتة لا تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد أم تأخر على عكس ما هو مطبق في البنوك التقليدية حيث يمكن تغيير سعر الفائدة إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

-تحمل البنك المسؤولية اتجاه البضاعة: سواء هلاك السلعة المشتراة أو غير ذلك، فمن الناحية الشرعية يجب على البنك تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها،ومن ثم التنازل عنها للعميل، فإذا ما حصل أن حدث موانع تحول دون تحويل ملكية السلعة المشتراة للعميل، فتبقى ملكيتها للبنك الذي قد لا يستطيع بيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة أو في حالة تلفها أثناء هذه العملية.

ثانيا: بيع السَّلم : السَّلم لغة على هو الإعطاء والترك والتسليف وهو بيع الدين بالعين. (سبع و قويدري، 2016، صفحة 226)، والسَّلم هو التقديم والتسليم، وهو معنى السلف وأسلم بمعنى أسلف أي قدم وسلم. (المغربي م.، 2020، صفحة 49).

ويعرف السَّلم إصطلاحا على أنه نوع من البيوع تؤجل فيه السلع المباعة المحددة المواصفات ويعجل فيه بثمنها، بغية تمويل البائع من قبل المشتري بأسعار تقل عن الأسعار المتوقعة وقت التسليم في العادة، حيث يمكن للعميل أن يبيع سلعة موصوفة مؤجلة للبنك على أن يتعجل الثمن من الآن، فتتحقق للعميل السيولة اللازمة ويستفيد البنك من فرق الأسعار. (برابح، 2018/2017، صفحة 49)

1/ شروط صحة السَّلم: لتكون صيغة السَّلم مطابقة للضوابط الشرعية الإسلامية لابد من التقيد بشروط موضحة وفق الآتي:

1-1- الشروط التي ترجع إلى البدلين معا: (زعتري، فقه المعاملات المالية المقارن صياغة جديدة وأمثلة معاصرة، 2010، صفحة 262)

- ✓ أن يكون كل من رأس المال والمسلم فيه مالا متقوما، فلا يجوز أن يكون أحدهما خمرا أو خنزيرا أو غير ذلك، مما لا يعد مالا منتفعا به شرعا.
- ✓ ألا يكون البدلان مالين يتحقق في سلم أحدهما بالآخر ربا النسيئة، وذلك بألا يجمع البدلين أحد وصفي علة ربا الفضل، حيث إن المسلم فيه مؤجل في الذمة، فإذا جمعه مع رأس المال أحد وصفي

علة ربا الفضل، تحقق ربا النسيئة فيه، وكان فاسدا باتفاق الفقهاء، للحديث: " الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواءا بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد" .

- ✓ ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المنافع أموال بحد ذاتها، وأنها تحاز بحيازة أصولها ومصادرها، وهي الأعيان المنتفع بها، ومن ثم أجازوا كونها رأس مال ومسلما فيه في عقد السلم، وعلى ذلك لو قال رب السلم: أسلمت إليك سكنى داري هذه سنة، أو خدمتي شهرا في كذا إلى أجل كذا صح ذلك السَّلم، ولو قال له: أسلمت إليك عشرين دينارا في منفعة موصوفة في ذمتك إلى اجل كذا صح السَّلم.

1-2-شروط مرتبطة برأس مال السَّلم: (لنصاري، محيريق، و فودو، 2021، صفحة 342)

- ✓ لا يمنع إن قدم رأس المال في صورة نقد أو عين أو حتى منفعة.
- ✓ يشترط تسليم رأس المال (ثمن المسلم فيه) في مجلس العقد.
- ✓ أن يكون رأس المال معلوما قدرا وصفة بما لا يدع مجال للريبة.
- ✓ أن لا يكون لرأس المال دينا في ذمة المسلم إليه (البائع).

1-3-شروط مرتبطة بالأجل: وتتضمن ما يلي:

- ✓ الاتفاق على اجل معلوم لتسليم المثمن.
- ✓ الاتفاق على مكان معلوم للطرفين لتسليم المثمن وقت حلول الأجل.

1-4-شروط المسلم فيه: (مختار البدري جبريل، 2016، صفحة 51)

- ✓ أن يكون في الذمة.
- ✓ أن يكون موصوفا بما يؤدي إلى العلم بمقداره وأوصافه التي تميزه عن غيره كي ينتفى الضرر وينقطع النزاع.
- ✓ أن يكون الأجل معلوما.

2/ أركان السَّلم: (هيثم، 2015، الصفحات 31-32)

الركن الأول: الصيغة: الصيغة التي يفصح المتعاقدان بها عن رغبتهما في التعاقد، ويعر عنها بالإيجاب والقبول، كأن يقول صاحب المال: أسلمتك أو أسلفتك هذه الألف دينار في عشرين صفيحة زيت زيتون، فيقول المسلم إليه: استلمت، أو استلفت، أو قبلت، أو نحو ذلك. ويشترط فيها ما يشترط في الصيغة في عقد البيع، من اتصال الإيجاب والقبول، وموافقتهما فيما يجب التراضي عليه وكذلك أن تكون الصيغة منجزة ونحو ذلك.

ويشترط في صيغة عقد السلم بالإضافة إلى ما سبق: أن تكون الصيغة بلفظ السلم أو السلف فلا تصلح بغيرهما.

الركن الثاني: العاقدان: وهما طرفا العقد اللذان يصدر عنهما الإيجاب والقبول ويسمى المشتري الذي يسلف ماله مقابل السلعة التي يرغب بها (المسلم) أو رب السلم، ويسمى البائع الذي يستلف المال ليقدم السلعة بمقابله (المسلم إليه). ويشترط فيهما ما يشترط في طرفي عقد البيع، من العقد والبلوغ والرشد والاختيار والتعدد ونحو ذلك.

الركن الثالث: المعقود عليه: وهو محل عقد السلم، أي البدلان، الثمن ويسمى (رأس المال)، والمبيع ويسمى (المسلم فيه).

3/ تطبيقات بيع السلم في البنوك الإسلامية: يشمل تطبيق عقد السلم في البنوك الإسلامية عدة مجالات نذكر منها ما يلي: (برابح، 2018/2017، الصفحات 55-56)

3-1-تمويل عمليات زراعية مختلفة: وذلك لدورة زراعية تقل عادة عن سنة حيث يتعامل البنك الإسلامي مع المزارعين الذي يتوقع أن تتوفر لديهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن لهم شرائها وتسليمها إذا أخفقوا في تسليم محاصيلهم، فيقدم لهم بهذا التمويل نفعا بالغا ويدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقق إنتاجهم.

3-2-تمويل النشاط الزراعي والصناعي: ولاسيما تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، وذلك بشرائها سلما وإعادة تسويقها بأسعار مجزية.

3-3-تمويل الحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين: وذلك من خلال إمدادهم بمستلزمات الإنتاج في صورة معدات وآلات أو مواد أولية لرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها.

3-4-تمويل التجارة الخارجية: من خلال تشجيع قيام صناعات لتحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة يتم تصديرها إلى الخارج.

4/ مخاطر بيع السلم: يعتبر السلم من أكثر الصيغ التمويلية الإسلامية تعرضا للمخاطر، نذكر منها ما يلي: (سايح و نشاد، 2021، صفحة 254)

- ✓ مخاطر إئتمانية تنشأ بسبب عدم مقدرة العميل الذي تم تمويله أو عدم رغبته بالوفاء بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها.
- ✓ مخاطر كساد سلعة السلم التي قام البنك بشرائها.
- ✓ عدم التزام البائعين في تسليم سلعة السلم في آجالها، وهذا ما يترتب عليه خسائر هي عبارة عن الفرصة الضائعة على البنك في استثمار ثمن البيع في أنشطة أخرى وهذا ما يؤدي إلى تعرض البنك لخسائر في العائد أو في رأس المال.
- ✓ انخفاض أسعار سلعة السلم، بحيث يترتب على ذلك خسائر للبنك في حالة قيامه ببيع سلعة السلم.
- ✓ انخفاض جودة المسلم فيه بسبب الكوارث الطبيعية.
- ✓ عدم القدرة على بيع السلعة بعد استلامها بواسطة البنك مما يؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية كالتخزين والتأمين.
- ✓ تعذر تسليم المسلم فيه من طرف البائع عند الآجال المحددة، وذلك بسبب مماطلة العميل في هذا التسليم.

ثالثا: الإستصناع الاستصناع لغة من الفعل صنع وهو من الصناعة، وهو أيضا طلب عمل الصنعة من الصانع. (سفر، 2005، صفحة 178)، ويعرف الاستصناع على أنه عقد بيع في الذمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص. (أحمد عرفة، 2019، صفحة 178)، وعقد الاستصناع يشترى به في الحال شيء مما

يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده وبأوصاف معينة لقاء ثمن محدد. (التميمي، 2021، صفحة 160)

1/ خصائص عقد الاستصناع: يتميز عقد الإستصناع عن غيره من العقود بالخصائص التالية: (المكاوي، 2009، صفحة 68)

- ✓ أنه عقد وليس مواعدة كما يقول البعض.
- ✓ أن المبيع ليس شيئا معينا بالذات موجودا عند البائع عند التعاقد، بل هو دين في ذمة البائع محددا بأوصاف معينة، يلتزم بإحضاره على هذه المواصفات في موعد التسليم.
- ✓ أن المادة الخام التي يصنع منها المبيع تكون على الصانع سواء كانت من عنده أو يشتريها، فإن كانت من عند المستصنع فهي إجارة لا استصناعا.
- ✓ العمل على الصانع سواء قام به بنفسه أو كلف به غيره بأجر من عنده، لأن المبيع يجب أن يكون موصوفا في الذمة، دون شرط تعيين العامل أو المادة التي تصنع منها البضاعة.
- ✓ الثمن قد يدفع حالا أو مؤجلا أو مقسطا.

2/ أنواع التمويل بالإستصناع: يتم التمويل بالإستصناع في البنوك الإسلامية وفق الصيغتين المواليتين: (قطاف و والي، 2022، صفحة 327)

2-1-الإستصناع العادي: هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة أي عقد شراء ما سيصنعه الصانع وتكون العين والعمل من الصانع، في هذه الحالة يقوم البنك بصناعة السلعة محل العقد بنفسه.

2-2-الاستصناع الموازي: في هذه الحالة يقوم البنك بإبرام عقدين بخصوص السلعة الواحدة، الأول مع العميل طالب السلعة ويكون البنك موضع الصانع، والثاني مع القادر على الصناعة كالمقاول مثلا، ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات المذكورة في العقد الأول والذي يمثل فيه البنك دور المستصنع، وعند تسلم البنك السلعة ودخولها في حيازته، يقوم بتسليمها إلى المستصنع، ولا مانع أن يعقد العقدان في وقت واحد أو يتقدم أي منهما بشرط أن يكون العقدان منفصلان عن بعضهما فتكون مسؤولية البنك ثابتة اتجاه المستصنع.

المطلب الثالث: الإجارة وأنواعها

تعتبر الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك من أكثر آليات التمويل الإسلامي شيوعا، ويستخدمان في تمويل الأصول والمشاريع وشراء الممتلكات بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا ما جعلها أداة فعالة في توفير حلول تمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات بطرق قانونية ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا:الإجارة : الإجارة لغة من أجر يأجر، وهو ما أعطيت من أجر في عمل. (الجبوري نعمة، 2016، صفحة 145)، والإجارة إسم للأجرة وهي مأخوذة من الأجر يقال أجر يأجر أجرا، والأجر الجزاء على العمل، فالإجارة ما أعطيت من أجر في عمل، وقد آجره إذا أعطاه أجرته وآجر داره فاستأجرتها وهو مؤجر، وآجرت الرجل مؤاجرة إذا جعلت له على فعله أجرة ويستعمل الأجر بمعنى الإجارة وبمعنى الأجرة، وجمعه أجور مثل فلس فلوس. (حمدي، 2015، صفحة 391)

أما اصطلاحا فالإجارة هي نقل ملكية المنفعة لفترة محددة أو لاعتبار قانوني متفق عليه. (العجلان، 2010، صفحة 168)

ويقصد بها إجارة أعيان بعقد يراد به تمليك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم.(مندور، 2013، صفحة 277) والإجارة من أهم وسائل التمويل في البنوك، ويحصل التمويل عن طريق الإجارة بقيام البنك بتأجير الأصل إلى العميل لقاء أجرة محددة تقابل الإنتفاع به. (محمدين جلال البدري، 2008، صفحة 87)ويلزم عقد الإجارة البنك على شراء الأصل (منقول، عقار) وإتاحته لعملائه. وعند الاستحقاق يجوز للمستأجر شراء العقار أو عدمه اعتمادا على نوع العقد (إجارة منتهية بالتمليك / تأجير تشغيلي). (korbi, 2016, pp. 59-60)

1/ شروط صحة الإجارة: يشترط في صحة الإجارة ما يلي:

- ✓ أن يكون المعقود عليه (المنفعة) معلوما علما يمنع المنازعة فإن كان مجهولا لا تصح الإجارة.
- ✓ أن يكون المعقود عليه مقدور الاستيفاء حقيقة وشرعا، فلا يجوز إجارة متعذر التسليم، وأن المؤجر نافذ الأهلية.
- ✓ بيان المدة في إجارة المنافع.

- ✓ يشترط أن يتحمل المؤجر مسؤولية المالك عند تأجيره للعين (دفع تكلفة التأمين، القيام الصيانة) (حامد العالم، 2002-2003، صفحة 140)
- ✓ يجوز للطرفين أن يقوما بمراجعة عقد الإجارة كل فترة زمنية أو حسب ما يستجد، واستحداث تعديلات بالعقد أو إنشاء عقد جديد بموافقة الطرفين، إذا لم ينص العقد على غير ذلك.
- ✓ يحق لمالك السلعة، إذا رغب أن يبيعها لطرف ثالث قبل إنتهاء عقد الإجارة، إلا أن العقد يبقى ساريا كما هو وبدون أي ضرر على المستأجر.
- ✓ يمكن للبنك أن يقوم بتملك سلعة معينة بناء على رغبة عميله، ومن ثم تأجيره إياها، كما يحق له بيعها أو تأجيرها بعد انتهاء العقد لطرف آخر. (قدوري، 2021/2020، الصفحات 71-72)

2/ مخاطر التمويل بالإجارة: يمكن حصر أهم المخاطر التي يتم مواجهتها في عقد الإجارة في النقاط التالية: (رزيق، 2011/2010، صفحة 112)

- ✓ مخاطر فقدان أو تلف الأصل، نتيجة السرقة أو سوء الاستعمال، أو الفقدان أو الكوارث والاضطرابات.
- ✓ مخاطر الإدارة والتسويق.
- ✓ رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء مدة العقد.
- ✓ ضعف الصيانة الدورية للمعدات.
- ✓ ارتفاع أسعار المعدات في السوق بعد إبرام عقد التأجير.
- ✓ التأخر أو عدم الالتزام بسداد أقساط التأجير.
- ✓ مخاطر التضخم، وهي مخاطر زيادة تكلفة الأصول في المستقبل، أو تقادم الأصول المستأجرة والتي يمكن أن تتعرض لتطورات تقنية سريعة، كذلك المخاطر المترتبة على المؤجر والمتعلقة بقيمة الأصول كخردة في نهاية عمرها الإفتراضي، فقد لا يستطيع البنك نقل هذه المخاطر للمستأجر من ناحية شرعية، وبالتالي تحقق خسارة فادحة تلحق به الضرر.

ثانيا: الإجارة المنتهية بالتمليك: هي عملية يقوم فيها البنك باقتناء الأصل بناءا على طلب العميل (المستأجر) باستئجارها، وهي في حقيقتها بيع مستتر بإجارة. والإجارة المنتهية بالتمليك صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة، وفي إطار صيغة تمويلية تسمح بالتيسير على الراغب في اقتناء أصل رأسمالي، ولا يملك مجمل الثمن فورا. (قندوز ع.، التحوط وإدارة المخاطر في التمويل الإسلامي، 2016، صفحة 121)

1/ الضوابط الشرعية للإجارة المنتهية بالتمليك: تتمثل الضوابط التي تحكم عملية الإجارة المنتهية بالتمليك في النقاط التالية: (العمودي، 2021، صفحة 223)

- ✓ أن يكون الأصل المؤجرة والمتفق على بيعها مملوكة للمؤجر وقت التعاقد.
- ✓ لا يجوز إضافة أي مبلغ زيادة على مستحقات الأجرة نتيجة تأخير الدفع.
- ✓ لا يجوز فسخ العقد من أحد أطرافه دون رضا الطرف الآخر.
- ✓ يجوز في بعض الحالات أن يؤخذ عربون عن مبلغ الإجارة الكلي، على أن يحتسب وقت التمليك كجزء من الثمن.
- ✓ يمكن للعميل أو طالب التأجير أن يشترك في شراء الأصل المؤجرة من خلال إحتساب المبلغ المدفوع في الأجرة المتفق عليها.

2/ خصائص عقد الإجارة المنتهية بالتمليك: يتميز عقد الإجارة المنتهية بالتمليك بما يلي: (المكاوي، 2009، صفحة 68)

- ✓ هو عقد ملزم للطرفين، فكل من المؤجر والمستأجر يعدان في الوقت نفسه دائنا ومدينا للطرف الآخر بحيث أن إخلال أحدهما بتنفيذ التزاماته يعطي للطرف الآخر الحق في التمسك بالدفع بعدم التنفيذ أو فسخ العقد.
- ✓ الأصل الذي يقوم عليه عقد التأجير التمويلي يمكن أن يكون عقارا أو منقولا سواء كانت المنقولات مادية أو معنوية كحقوق الملكية الصناعية(براءات إختراع، التصاميم الطوبوغرافية للدوائر المتكاملة أو المعرفة الفنية)، وأيا كان نوع هذه الأموال فإنه يشترط أن يكون التأجير لأغراض الاستخدامات

الإنتاجية أو الاستعمال المهني، أما إذا كانت لأغراض استهلاكية غير إنتاجية فلا تعد من قبيل عقود التأجير التمويلي.

- ✓ مدة التأجير: تظهر خصوصية عقد التأجير التمويلي من حيث مدته، والتي تمتد لتشمل العمر الإفتراضي للمال محل العقد، بحيث تسمح للممول باسترداد المبلغ الذي قدمه في تمويل شراء المال فيراعي المتعاقدان هذا الهدف في تحديدهما لمدة العقد، ويتم الاتفاق على أن تكون المدة غير قابلة للإلغاء بحيث لا يحق للمستفيد فسخ العقد حتى يضمن الممول استرداده للمبالغ التي قدمها في عملية التمويل.
- ✓ حمل المستأجر جميع المصاريف المرتبطة بالأصل المؤجر كالتامين والتصليح.
- ✓ عقد التأجير التمويلي هو عقد غير قابل للإنتهاء.
- ✓ وجود خيار التملك. (عبد الله و سعيفان، 2011، صفحة 213)

3/أركان الإجارة المنهية بالتمليك: على غرار مختلف العقود يتشكل عقد الإجارة المنتهية بالتمليك من أركان أساسية والمتمثلة في: (الشلبي، 2009، الصفحات 18-21)

-الركن الأول: الصيغة: الصيغة هي ما يصدر من المتعاقدين دالا على إرادة إنشاء العقد، قد تكون بالإيجاب والقبول إما باللفظ أو بالكتابة أو بالإشارة، وقد تكون فعلية بالمعاطاة أي تسليم العين وأخذ الأجرة من غير لفظ أو كتابة أو إشارة.

الركن الثاني: العاقدان: وهما طرفا العقد أي المؤجر والمستأجر، ويشترط في العاقدين كمال الأهلية، والمقصود بذلك أهلية الأداء وهي: البلوغ والعقل والرشد، وهو حسن التصرف في المال.

-الركن الثالث: العين المؤجرة: وهي المال أو الأصل محل العقد، ويشترط فيها ما يلي:

- ✓ أن تكون معلومة للعاقدين إما بالرؤية أو الوصف المنضبط.
- ✓ أن تكون مملوكة للمؤجر عند إبرام العقد.
- ✓ أن تكون مما يمكن الإنتفاع بها مع بقائها، فمثلا لا يجوز إجارة الأوراق النقدية لأنها تستهلك بالإنتفاع بها.

-الركن الرابع: المنفعة: يشترط في المنفعة أن تكون معلومة عند التعاقد، كما يجب أن تكون مباحة، فلا يجوز إجارة العقار أو غيره لمن يستخدمه في نشاط محرم.

-الركن الخامس: الأجرة: يشترط أن تكون الأجرة معلومة سواء كانت ثابتة أم متغيرة، ويجوز تعجيل الأجرة أو تأخيرها.

4/ مزايا الإجارة المنتهية بالتمليك بالنسبة للمؤجرين: يحقق التأجير التمويلي للمؤجر مجموعة من المزايا، أهمها ما يلي: (عباد و الخصاونة، 2019، الصفحات 6-7)

- ✓ يستطيع المالك استثمار الأصل الذي يملكه دون أن يضطر للتخلي عن ملكيته وإنما يتم العقد بما يوفر تدفقات نقدية مستمرة له طول فترة التعاقد.
- ✓ يقلل مخاطر منح الإئتمان بالنسبة للمستثمر، وذلك لسرعة استعادته في حال عدم التزام المستأجر بالدفع.
- ✓ تخفيف العبء الضريبي عن طريق خصم قيمة الاستهلاك الأصل الممول تأجيره من الوعاء الخاضع للضريبة، وإعفاء المؤجر من جزء من الضريبة المستحقة عليه من حدود نسبة معينة من قيمة الأصول المشتراة في السنة الأولى لتشغيله.
- ✓ يعد تأجير الأصل أفضل للمؤجر من نظام البيع بالتقسيط نظرا لسهولة تطبيقه.
- ✓ يؤدي إلى زيادة مبيعات الأصول المؤجرة لوجود بعض المستأجرين الراغبين في اقتنائها بعد تجربتها واستخدامها.

ثالثا: التأجير التشغيلي (الإجارة التشغيلية): وهو التأجير الذي يقوم على تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة، على أن يتم إعادة الأصل لمالكه (المصرف) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر، أو تجديد العقد مع المستأجر نفسه إذا رغب الطرفان بذلك. وعادة ما يكون هذا النوع من التأجير قصير الأجل نسبيا، ويتميز بتحميل المصروفات الرأسمالية على الأصل للمؤجر، أما المصروفات التشغيلية فيتحملها المستأجر. (الاجنف، 2018، صفحة 83)

1/ خصائص التأجير التشغيلي: يمكن تلخيص أهم خصائص التأجير التشغيلي في النقاط التالية: (طايل، 2006، صفحة 208)

- ✓ لا تغطى فترة التعاقد على تأجير الأصل العمر الاقتصادي له وإنما تغطي جزءا منه فقط، ومن ثم فإن المؤجر لا يستهلك قيمة الأصل بالكامل خلال فترة التأجير إلا إذا تم تأجير الأصل عدة مرات متتالية.
- ✓ في حالة التأجير التشغيلي يكون المؤجر مسئولا عن صيانة الأصل والتأمين عليه.
- ✓ يتحمل المؤجر مخاطر عدم صلاحية الأصول المؤجرة للإستعمال سواء بالإهتلاك أو بتقادمها عن مسايرة التطورات العلمية أو التكنولوجية.
- ✓ لا يكون للمستأجر في هذا النوع من التأجير فرصة اختيار شراء الأصل في نهاية مدة التعاقد.

بالإضافة إلى الخصائص سالفة الذكر، تمتاز الإجارة التشغيلية بما يلي: (قعنونة، 2016، الصفحات 101-102)

- ✓ توفر الإجارة التشغيلية ميزة هامة وهي التغير المستمر للأصل حسب رغبة العميل كلما أراد التحديث والتجديد كون مدة التأجير قصيرة نسبيا (تتراوح بين ستة أشهر وعامين).
- ✓ لا تعتبر الأقساط دينا في حال هلاك السلعة أو فسخ عقد الإجارة بالتراضي، إذ يتم في هذه الحالة إرجاع العين المؤجر إلى الشركة وتقسط الأقساط المتبقية.
- ✓ يوفر أحد أساليب التوظيف الحلال والمجدي للأموال، إذ يوفر للمؤجر تدفقا نقديا مناسبا ومستمرا طوال فترة التعاقد. -يجنب المستأجر مخاطر تقادم المعدات وخاصة التكنولوجية منها.

- ✓ لا تتأثر قدرة المستأجر في الإستفادة من وسائل التمويل الأخرى نتيجة التزاماته المترتبة على عقد الإجارة، وذلك لان التزاماته المترتبة على عقد الإجارة تعتبر جزءا من مصروفات التشغيل، ولا تدخل عند حساب معدلات المديونية، وبالتالي لا تؤثر على القدرة الإئتمانية للمستأجر.

2/ خطوات الإجارة التشغيلية: يمكن حصر مراحل تنفيذ الإجارة التشغيلية في الخطوات الموالية: (عراب، 2012/2011، صفحة 54)

- ✓ يتقدم المستأجر بطلب إلى البنك لتأجير معدات أو سلع، ويرفق بالطلب دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وطبيعته ومصدر المعدات، الضمانات المقدمة، مدة الإيجار والمركز المالي للمستأجر.
- ✓ يقوم البنك بشراء المعدات إنطلاقا من دراسته وتقييمه للسوق، ويدفع الثمن حالا أو مؤجلا للبائع.
- ✓ يتم توقيع عقد الإيجار مع المستأجر ضمن أحكام الشريعة الإسلامية وبالشروط المتفق عليها.
- ✓ يسلم البنك الأصل محل الإجارة إلى المستأجر.
- ✓ في نهاية مدة التأجير يستلم البنك الأصل من المستأجر ليعيد تأجيره لمستأجر جديد.

المبحث الثالث: الصكوك والتمويل الخيري

يوفر التمويل الإسلامي بدائل متنوعة يغني عن التمويل التقليدي، حيث تعتبر الصكوك الإسلامية بديلا للسندات القائمة على الفائدة الربوية، كما كان للفئات الضعيفة والهشة نصيب من التمويل الإسلامي من خلال التمويل الخيري غير الربحي من خلال الزكاة والقرض الحسن، وهذا ما يميز التمويل الإسلامي عن نظيره التقليدي كونه يسعى لتحقيق العدالة الإجتماعية والإقتصادية لجميع فئات وطبقات المجتمع، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى الصكوك الإسلامية وأهميتها بالنسبة لمختلف الأطراف، بالإضافة إلى القرض الحسن وتطبيقاته والزكاة.

المطلب الأول: الصكوك الإسلامية

تعود نشأة الصكوك الإسلامية إلى العصور القديمة في العالم الإسلامي، حيث كانت تستخدم كأداة لتمويل المشاريع والأعمال التجارية، وشهدت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة لتلبية إحتياجات السوق المالية الإسلامية المتنامية، حيث تعتبر بديل للسندات التقليدية التي لا تتوافق مع الأحكام الشرعية الإسلامية.

أولا: تعريف الصكوك الإسلامية وخصائصها

1/ تعريف الصكوك

الصكوك لغة: جمع صك، وتلاقي حرفي الصاد والكاف يعني إندماج الشيئين وبشدة، بما في ذلك قول: "صككت الشيء صكا".

أما إصطلاحا:عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو موجودات أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط إستثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدء إستخدامها فيما أصدرت من أجله. (حوري، 2022، صفحة 103)، و تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية.

2/ خصائص الصكوك الإسلامية: (العرابي و حمو، 2017، الصفحات 69-70)

- ✓ هي وثيقة تصدر باسم مالكها أو لحاملها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكها من حقوق والتزامات مالية.
- ✓ لها قيمة اسمية موضحة في نشرة الإصدار.
- ✓ تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للمتاجرة أو الاستثمار.
- ✓ تصدر على أساس عقد شرعي.
- ✓ تقوم على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (يشارك مالك الصكوك في حصة شائعة من الأرباح المترتبة حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار وفي المقابل يتحمل نصيبه من الخسارة بنسبة ما يملكه من صكوك)
- ✓ جل أنواع الصكوك قابلة للتداول من حيث المبدأ.
- ✓ عدم قابليتها للتجزئة، بمعنى الصك لا يتجزأ في مواجهة الشركة.

ثانيا: أهمية الصكوك الإسلامية: توفر عملية التصكيك عدة مزايا لكل أطراف العملية، ويمكن تقسيم هذه المزايا وفق الآتي: (مصباحي، 2022/2021، صفحة 183)

1/ بالنسبة للأفراد (المستثمرين): تعد الصكوك الإسلامية مطلب شريحة كبيرة من المستثمرين الذين هم في أمس الحاجة إلى النوع من الصكوك (الإستثمار الإسلامي) لأسباب عقائدية ترتبط بأحكام الشريعة الإسلامية.

- ✓ تشجع الصكوك الإسلامية الأفراد على جمع مدخراتهم الصغيرة وإستثمارها في ما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ تشكل الصكوك الإسلامي قناة جيدة للمستثمرين الذين لهم الرغبة في عملية استثمار الفوائض المالية لديهم، وتقدم لهم سهولة الإسترداد لأموالهم عندما يقررون ذلك عن طريق السوق المالية.
- ✓ تعتبر الصكوك الإسلامية من الأدوات المالية الإستثمارية منخفضة المخاطر والقابلة للتداول والتسييل.
- ✓ تعتبر وسيلة فعالة لإمكانية التوزيع العادل للثروة، عن طريق تمكين كل المستثمرين من الإنتفاع بالربح الحقيقي الناتج عن إستثمار أموالهم، فتعم الثروة على نطاق كبير دون أن تخص شريحة بعينها.

2/ أهمية الصكوك بالنسبة للمصدر الأصلي: (قندوز ع.، الصكوك: الإطار النظري والتطبيقي، 2022، صفحة 37/36)

- ✓ **الحصول على التمويل:** الهدف الأساسي لعملية التصكيك هو التمويل وتوفير السيولة، فقد تمتلك المؤسسة أصولا مادية ملموسة أو لديها مشاريع، لكنها تضل غير قادرة على توفير السيولة لإدارة تلك الأصول أو تمويل المشروعات، حيث يساعد التصكيك على تحرير تلك الأصول وجعلها مدرة للدخل بعدما كانت معطلة.
- ✓ **التنويع:** تعتبر الصكوك مصدر تمويل بديل عن التمويل المصرفي، وهذا يزيد من قدرة المؤسسة المتمولة في الحصول على التمويل من أكثر من مصدر، ويقلل من أخطار تركز الأموال.
- ✓ **تحسين كفاية رأس المال:** يساعد التصكيك في تحسين نسبة كفاية رأس المال لأنه عبارة عن عمليات خارج الميزانية، فضلا عن إمكانية هيكلة أدوات مالية يتم تضمينها ضمن رأس المال.
- ✓ **تحسين وضع المركز المالي للجهة المصدرة:** يتيح التصكيك للمصارف والمؤسسات المالية وغير المالية الأخرى إمكانية منح التمويل والتسهيلات ثم تحريكها واستبعادها من ميزانياتها العمومية خلال فترة قصيرة، وبالتالي فإنه يغنيها عن تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.
- ✓ **إدارة الأخطار:** يعد التصكيك وسيلة جيدة لإدارة المخاطر، حيث يمكن عزل الأصول التي تنطوي على درجات عالية من الخطر من خلال إنشاء كيان مستقل (شركة ذات غرض خاص)، وتحويل تلك الأصول إليه، وهو ما يحسن وضع الشركة الأصلي من ناحية الأخطار التي تواجهها.

المطلب الثاني: التمويل الخيري

التمويل الخيري وهو عبارة عن صيغ التمويل القائمة على التكافل (الزكاة، القرض الحسن، الوقف...) والتي من خلالها يتم تقديم التمويل للفئات المحرومة.

أولا: القرض الحسن: القرض لغة: القطع قرضه يقرضه بالكسر قرضا وقرضه بمعنى قطعه، والقراضة ما سقط بالقراض ومنه قراضة الذهب، والقرض ما يتجازى به الناس بينهم ويتقاضونه، وجمعه قروض. (حطاب و الجراح، 2019، صفحة 40)

أما اصطلاحا فالقرض: مقدار من المال يتنازل عنه صاحبه لمدة محددة لقاء عائد أخروي، وهو من عقود الإرفاق والتبرع. (العلاونة زيدان شحادة، 2015، صفحة 85)

ويعرف القرض الحسن على أنه تقديم مال من شخص (حسي أو معنوي) إلى آخر على أن يرده له بدون زيادة، وهو تمويل بدون مقابل، ويعتبر من أعمال البر والإحسان في الشريعة الإسلامية. (قمومية، 2019، صفحة 114). ولقد شرع القرض بالكتاب والسنة، فالقرض الحسن مشروع خيري لمساعدة المحتاجين في تسيير أمور حياتهم بدون فائدة ربوية. (موليونو و محمد، 2019، صفحة 209)، ودليل مشروعية القرض الحسن قوله تعالى: "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ" سورة البقرة الآية 245.

1/ أركان القرض الحسن: كغيره من صيغ التمويل الإسلامي يجب أن يقوم القرض الحسن على أركان ليكون صحيحا، وتتمثل هذه الأركان في الصيغة، العاقدان، محل القرض): (أردنية، 2010، الصفحات 47-59)

الركن الأول: الصيغة (الإيجاب والقبول): بما أن القرض عقد يتم بين طرفين يوقف وجوده على صيغة تبين ماهية رغبة العاقدين في إنشائه، وتعطي بوضوح صورة متكاملة عن الاتفاق الذي يحصل بينهما والمتعلق بتشكيل القرض، وذلك لأن النية من المستبعد كشفها لأنها أمر باطن ولا يمكن الإطلاع عليه، فوضع مكانه ما يدل عليه وهو الإيجاب والقبول المتصلين المتوافقين. وصيغة الإيجاب والقبول هي أقرضتك واقترضت منك.

الركن الثاني: العاقدان (المقرض والمقترض): ويشترط فيهما ما يلي:

- ✓ **أهلية التبرع في المقرض فيما يقرضه:** يشترط في المقرض أن يكون من أهل التبرع، أي أن يكون حرا بالغا عاقلا رشيدا.
- ✓ **الرشد والإختيار:** ونقصد بالرشد الإتصاف بالبلوغ والصلاح في الدين والمال، فلا يصح الإقراض والاقتراض من صبي أو مجنون. أما الاختيار فهو تصرف الشخص بالمال بإرادته دون إكراه.
- ✓ **ما يشترط في المقترض:** يشترط في المقترض أن يكون أهلا للمعاملة، أي أن يكون بالغا عاقلا غير محجور عليه.

الركن الثالث: المحل (المال المقرض): ويشترط فيه ما يلي:

- ✓ **أن يكون من المثليات:** وهي الأموال التي لا تتفاوت آحادها تفاوتا تختلف به قيمتها، أي أن يكون المال مثليا وأن يرد المقترض مثله.
- ✓ **أن يكون عينا:** معناه يجب أن يكون ملموسا، فلا يصح إقراض المنافع.
- ✓ **أن يكون معلوما:** اشتراط معلومية أو قدر المال المقرض ضرورية لأجل صحة العقد، فيشترط في محل العقد أن يكون معلوم القدر عند القرض (كيلا أو وزنا أو عددا).

2/ شروط القرض الحسن: من أجل ضمان صحة التمويل من خلال القرض الحسن يجب توفر بعض الشروط والمتمثلة في ما يلي: (بعزيز و مخلوفي، 2018، الصفحات 102-103)

- ✓ التحقق من مشروعية الأسباب المطلوب من أجلها هذا القرض.
- ✓ التحقق من الحاجة الفعلية للقرض وذلك بإجراء دراسة إجتماعية، أو بتقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في هذا الميدان.
- ✓ يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن وكفيل وإشهاد وكتابة، فإن لم يوف المقترض بشرطه للمقرض حق الفسخ، ولا يجوز للمقترض التصرف فيما إقترضه قبل الوفاء بالشرط.
- ✓ على المقترض أن يرد القرض إلى المقرض نقدا بالعملة نفسها التي إقترض بها، ويتم سداده على أقساط متساوية يتفق عليها.
- ✓ يجب أن يكون هذا القرض بدون فائدة، وبدون أي مقابل للتمويل.
- ✓ يشترط أن يكون مال المقرض معلوما ومقدرا.

- ✓ يجب أن يكون المال مملوكا للمقرض ذلك لأن الإقتراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك.

3/ تطبيقات القرض الحسن في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: يعتبر القرض الحسن وسيلة لتمويل الأفراد والشركات والمشاريع بطرق تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتتميز تطبيقات القرض الحسن في البنوك الإسلامية بأنها تتوافق مع مبادئ العدالة والتعاون وعدم الإستغلال المالي. وتتمثل أهم تطبيقاته فيما يلي:

3-1-الحسابات الجارية: تعتبر الحسابات الجارية (وفقا لتكييف مجمع الفقه الإسلامي وعدد من هيئات الرقابة الشرعية) من قبيل القرض الحسن المقدم من الزبون (المقرض) للبنك (المقترض)، وإذا سحب الزبون من حسابه مبلغا معينا فيكون من قبيل رد البنك لمبلغ القرض أو لجزء منه، وعليه لا يجوز للبنك أن يقدم منافع مالية أو عينية لصاحب الحساب. ويجوز له أن يتقاضى رسما على المصاريف الفعلية أو الخدمات المقدمة على الحسابات الجارية بشرط ضبط تلك الرسوم وعدم زيادتها على الكلفة الفعلية لها بحيث تكون مبلغا ثابتا ومقطوعا مرة واحدة، كما يمكن للبنك احتساب الرسوم على تقديم الخدمات الإضافية للحساب الجاري باعتبارها كلفة منفصلة كالسحب والإيداع ودفاتر الشيكات وإصدار كشوف الحسابات.

3-2-السحب على المكشوف: وهي تغطية مؤقتة من البنك لحساب الزبون في حالة عدم وجود مال في حساب هذا الزبون، وتعتبر هذه الخدمة من قبيل القرض الحسن كذلك، ويجوز للبنك التعامل بها بشرط تقديمها دون فوائد، ويجوز احتساب الرسوم الفعلية نظير الكلفة الفعلية –إن وجدت- . (حمد فاروق الشيخ، إتحاد المصارف العربية)

3-3-خطابات الضمان (الكفالة المصرفية): وهي عبارة عن تعهد كتابي يصدر من البنك بناء على طلب عميله بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من البنك خلال مدة زمنية معينة، ويصدر لضمان وفاء العميل لالتزاماته في عطاء أو مناقصة عامة أو خاصة، والهدف الرئيسي لهذه الخدمة المصرفية هو ضم ذمة البنك (الكفيل) إلى ذمة عميله في ضمان التزام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه الجهة المستفيدة (المكفول له)، وذلك بما يمكن العميل من الدخول في المناقصة أو المشروع الذي يتم إصدار خطاب الضمان من أجله. ويعتبر شكلا من أشكال التبرع.

3-4-بطاقات الإئتمان: هي بطاقة خاصة يصدرها بنك أو مؤسسة مالية تمكن حاملها من الحصول على النقد السائل أو على السلع والخدمات من أماكن تقبل التعامل بتلك البطاقة، على أن يتم تقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى البنك من طرف البائع، ويقدم البنك كشفا شهريا بإجمالي قيمة المبالغ المستحقة على العميل لتسديدها أو لخصمها من حسابه الجاري لديه.

وقد تتضمن بطاقة الإئتمان قرضا حسنا من خلال قيام العميل باستخدام هذه البطاقة للشراء أو السحب النقدي وليس في رصيده ما يكفي لتغطية المبالغ المستحقة عليه، ويقوم البنك بتحصيل تلك المبالغ خصما من حسابه بعد مرور فترة السماح المتفق عليها، سواء كان ذلك دفعة واحدة أو على أقساط معلومة وفق ما تم النص عليه في اتفاقية إصدار البطاقة. (الملا، 2017، الصفحات 225-229)

ثانيا: الزكاة :أصل الزكاة في اللغة: الطهارة، والنماء والبركة، والزيادة، يقال زكا الزرع إذا نما وزاد، وجمع زكاة: زكوات. (القحطاني، 2010، صفحة 5)، والزكاة لغة من زكا يزكو زكاء بفتح الزاي، وزكوا بمعنى النماء والريع، والزكاء بضم الزاي ما أخرجه الله من الثمر.(محمود ع.، 2014، صفحة 21)

والزكاة شرعا هي اسم لقدر مخصوص، من مال مخصوص، يجب صرفه لأصناف مخصوصة بشروط معينة. والزكاة فرض عين على المسلمين، تفرض على الأموال النامية المملوكة ملكية تامة، إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول. (خريس، 2013، صفحة 17) قال تعالى: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ " سورة البقرة الآية 43.

وتطلق الزكاة على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، وتمليك مال عينه الشارع لمستحقه مع قطع المنفعة على المملك من كل وجه وهي حق واجب لله تعالى في مال معين. (بن الغالي، 2016، صفحة 304)

1/ مشروعية الزكاة وشروط الخضوع لها

1-1-مشروعية الزكاة: فرضت الزكاة في السنة الثانية للهجرة، فهي فرض على كل مسلم حر توافرت في ماله شروط الزكاة، فهي فريضة قطعية محكمة، وأدلة وجوبها ظاهرة في القرآن الكريم والسنة المطهرة. (أبو مخ، 2007، صفحة 36)

قال تعالى: "الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ" سورة الحج الآية 41

وقال عز وجل:" خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" سورة التوبة الآية 103.

1-2-شروط الخضوع للزكاة: تفرض الزكاة على كل مسلم حر بالغ عاقل مالك للنصاب ملكا تاما، ويشترط لخضوع المسلم للزكاة شرطان أساسيان هما: (الكفراوي م.، صفحة 166)

- ✓ **أن يكون مالكا النصاب ملكا تاما:** يجب أن يملك المكلف النصاب وهو الحد الأدنى المقرر شرعا لإخراج الزكاة، أي الحد بين الغني والفقير وبين معطي الزكاة ومستحقها، فيشترط أن يكون ملكه لهذا النصاب ملكا تاما.
- ✓ **مرور الحول على النصاب:** يشترط لوجوب الزكاة مرور على النصاب أي مرور اثني عشر هلالا.

2/ الدور الاقتصادي للزكاة: تساهم الزكاة في تطوير وتنمية الاقتصاد من خلال العناصر التالية: (أبو شويمة، 2016، الصفحات 136-137)

2-1-علاج مشكلة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية: وذلك من خلال الوقوف على أسباب هذه المشكلة وتقديم الحلول التمويلية لها.

2-2-محاربة الإكتناز وتنشيط الإقتصاد: فالزكاة تحارب تجميد المال وعدم إنفاقه واستثماره، وهذا ما يوفر الأموال السائلة أمام المشروعات الاقتصادية لتنمو وتتطور.

2-3-علاج مشكلة البطالة من خلال تمويل المشاريع التي يحتاجها الذين يعانون من البطالة.

2-4-دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة: من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع يجب أن لا تنحصر الثروة في يد طائفة معينة، وهذا ما تهدف الزكاة لتحقيقه، فمن فوائد الزكاة العمل على إيجاد التوازن في المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أبنائه.

خاتمة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مرتكزات ومقومات النظام المالي الإسلامي، ومبادئ التمويل الإسلامي التي تميزه عن نظيره التقليدي القائم على الفوائد الربوية، حيث أثبتت إحصائيات تقارير التمويل الإسلامي توسع وإنتشار خدمات التمويل الإسلامي المستمر على المستوى العالمي، ليتوقع أن تبلغ أصول التمويل الإسلامي ما قيمته 5900 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2026. وكانت أعلى نسبة من أصول التمويل الإسلامي من نصيب دول مجلس التعاون الخليجي.

إن تنوع آليات وصيغ التمويل الإسلامي توفر العديد من البدائل التمويلية التي تلاءم رغبات الأفراد والمؤسسات وحاجتهم المالية، حيث نجد صيغ التمويل التشاركية المتمثلة في المشاركة والمضاربة، وصيغ قائمة على البيوع (بيع المرابحة، السلم، الإستصناع)، بالإضافة إلى الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك التي تدعم أصحاب المشاريع، كما أن للفقراء ومحدودي الدخل نصيب من التمويل الإسلامي وذلك من خلال الزكاة والقرض الحسن.

الفصل الثاني

مفاهيم وأسس حول الشمول المالي

تمهيد:

زاد الإهتمام العالمي بالشمول المالي خاصة أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة سنة 2008، خاصة بعد ما خلفته من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والإجتماعي. ويعتبر الشمول المالي كحل لدمج جميع الفئات المستبعدة ماليا سواء كانوا أفراد أو مؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ذلك أنه يرتبط إرتباطا وثيقا بأهداف التنمية الاقتصادية ومحاربة والفقر وتحقيق الإستقرار المالي، ومن خلاله يتم خلق فرص متكافئة للحصول على المنتجات والخدمات المالية بجودة عالية وأقل تكلفة ممكنة.

تعمل العديد من الهيئات الدولية على تعزيز الشمول المالي في مختلف أنحاء العالم، وتبنت مختلف الدول إستراتيجيات لتحقيقه ودمج الفقراء وذوي الدخل المنخفض في النظام الاقتصادي وجعلهم فاعلين فيه.

وقد كان لكل من التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي دور في تعزيز الشمول المالي، ذلك أن التحول الرقمي الذي شهده القطاع المالي وخدمات الهاتف المحمول ساعدت على وصول الخدمات المالية للأفراد المهمشين والقاطنين بالمناطق النائية، والذين يتعذر عليهم الوصول إلى المؤسسات المالية لعدة أسباب كبعد المسافة وإرتفاع تكلفة التنقل، في حين أن التمويل الإسلامي يشجع الأفراد الذين يعزفون عن التمويل التقليدي (الربوي) لأسباب دينية على الإندماج المالي من خلال توفير خدمات ومنتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وعليه تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري الشمول المالي.

المبحث الثاني: أبعاد ومتطلبات الشمول المالي.

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة عام 1993 في جنوب شرق إنجلترا في دراسة (ليشون وثرفت) عن الخدمات المالية، حيث تناولت هذه الدراسة أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المالية، وتم إستخدامه لوصف محددات وصول الأفراد للخدمات المالية عام 1999، لكن إنتشر وزاد الإهتمام به فعليا في كافة أنحاء العالم بعد الأزمة العالمية 2008، من أجل دمج الفئات المقصية ماليا لعدة أسباب ومحاربة الإستبعاد المالي.

المطلب الأول: مفهوم الإستبعاد المالي

قبل التطرق إلى مفهوم الشمول المالي وتعريفه يجدر بنا التطرق إلى مفهوم الإستبعاد المالي وأسبابه، وكذا المخاطر الناتجة عنه، والتي يمكن الحد منها من خلال تحقيق الشمول المالي وتعزيزه.

أولا: تعريف الإستبعاد المالي

يعرف الإستبعاد المالي بأنه تلك العمليات التي تعمل على منع فئات إجتماعية معينة وأفراد معينين من الوصول إلى النظام المالي. (loukoianova & yang, 2018, p. 1)

ويشير مصطلح الإستبعاد المالي إلى فئة من الأفراد والسكان الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية المشتركة، وتشمل كل من حسابات التوفير والقروض والمعاملات غير النقدية والإئتمان وغيرها من الخدمات المصرفية التقليدية. ويتم إستبعاد هذه الفئة بسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي،وعدم توفرهم على الشروط المفروضة من طرف المؤسسات المصرفية الرسمية، وهذا ما يشكل تحدي كبير للأفراد حيث أنهم غير قادرين على المشاركة في القطاع المالي. (Finca, 2020)

كما أن الإستبعاد المالي ينطوي على خطر كبير يتمثل في الاستبعاد الإجتماعي، لأن عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية يجعل من الصعب على أي شخص أن يعيش حياة طبيعية في المجتمع الذي ينتمي إليه. (fondeville, ozdemir, & ward, 2010, p. 3)

وعليه يمكن القول أن الإستبعاد المالي هو تهميش لفئات معينة وعدم قدرتهم على الحصول على الخدمات المالية والإستفادة منها لعدة أسباب، وتعتبر هذه الفئات غير مدمجة في النظام المالي الرسمي للدول.

ثانيا: أوجه الإستبعاد المالي:

1/ **الإستبعاد بسبب الوصول** (Access exclusion): ويعني أن فئة من السكان مستبعدة ماليا لأسباب جغرافية (بعد المسافة)، أو عملية إدارة المخاطر في النظام المالي.

2/ إستبعاد بسبب الشروط (**condition exclusion**): ينتج الإستبعاد عن عدم ملائمة شروط وطرق تقديم الخدمات المالية لبعض فئات المجتمع.

3/ إستبعاد بسبب السعر (**Price exclusion**): يحدث الاستبعاد بسبب عدم ملائمة أسعار المنتجات وتكلفة الخدمات المالية، والتي تكون مرتفعة في بعض الأحيان ولا يمكن تحملها.

4/ إستبعاد بسبب التسويق (**marketing exclusion**): وينتج عندما تستهدف المؤسسات المالية فئات معينة في تسويق منتجاتها وخدماتها المالية وتقدمها لهم فقط دون غيرهم.

5/ الإستبعاد الذاتي (**self-exclusion**): ويحدث عندما يستبعد بعض الأفراد أنفسهم من إستخدام النظام المالي الرسمي لعدة أسباب كالخوف من الرفض أو إنعدام الثقة، أو بسبب حواجز نفسية وثقافية وعقائدية. (محمود غنيم، المرسي شوشة، و مصباح محمد شبانه، 2023، صفحة 564)

6/ الرفض من قبل البنوك: يمثل الأشخاص الموجودون في مناطق قليلة السكان ومستويات الدخل المنخفض خطرا كبيرا للغاية كعملاء للمؤسسات المالية، التي تتجنب بعد ذلك المناطق الجغرافية التي تعيش فيها هذه الفئة، كما يمكن للبنوك أن ترفض فتح حسابات مصرفية للمعاملات لفئة معينة من الأشخاص، مثل أولئك الذين لديهم تاريخ إئتماني سيئ، أو غير المستقرين وظيفيا، والذين لا يستطيعون تقديم المستندات المطلوبة بموجب القانون كدليل على هويتهم ومكان إقامتهم. (LFRIM, 2022)

7/ الشيخوخة والاستبعاد المالي: أشارت مجموعة العشرين بشأن الشيخوخة والشمول المالي (2019) إلى عشرة عوامل يمكن أن تساهم في الإستبعاد المالي لكبار السن، وهي: قدرة رقمية منخفضة، إنخفاض المعرفة المالية، التدهور المعرفي، التدهور الجسدي والعزل الإجتماعي، العيش على دخل ثابت أو معاش تقاعدي أو معاش سنوي، الإعتماد على أفراد الأسرة، صعوبة الوصول إلى المشورة المالية، نقص المنتجات المالية لكبار السن، الاعتماد على المهنيين الماليين. (وبما أن العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية تشيخ بسرعة، فمن

الممكن الاستفادة من التكنولوجيا لمساعدة هذه الفئة وفهم العوامل التي تدفعها إلى الاستبعاد المالي). (wang tok & heng, 2022, p. 09)

ثالثا: أسباب الإستبعاد المالي: يمكن أن يكون الإستبعاد المالي نتيجة لعدد من العوامل بما في ذلك المنتجات المالية التي لا تلبي احتياجات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، وارتفاع أسعار الفائدة والرسوم الأخرى، ونقص المعلومات، والاستبعاد الذاتي والإعاقة، والعوامل الجغرافية والحواجز الثقافية. وقد تشمل الفئة التي تعاني من التهميش المالي كل من الأشخاص العاطلين عن العمل، وغير القادرين على العمل بسبب المرض أو الإعاقة، والمتقاعدين الوحيدين. (the national forum for financial inclusion, 2014, p. 02)

وفي غالبية الأحيان يكون الإستبعاد المالي نتيجة عدم القدرة على الوصول للخدمات المالية، وقد تم تحديد عدد من العوامل المؤثرة على الوصول إلى الخدمات المالية في العديد من البلدان، وهي: (Dr.S.V.SHINDE, 2014, pp. 11-12)

1/ **الجنس (النوع الاجتماعي):** غالبا ما يكون الوصول إلى الإئتمان محدودا بالنسبة للنساء اللاتي لا يملكن أو لا يستطعن امتلاك أصول مثل الأراضي والممتلكات، ويجب عليهن الحصول على ضمانات من الذكور للإقتراض.

2/ عامل العمر: عادة ما يستهدف مقدمو الخدمات المالية الطبقة الوسطى من السكان النشطين إقتصاديا، وغالبا ما يتجاهلون تصميم المنتجات المناسبة للعملاء المحتملين الأكبر سنا أو الأصغر سنا.

3/ **الهوية القانونية:** غالبا ما يؤدي الإفتقار إلى الهويات القانونية مثل بطاقات الهوية أو شهادات الميلاد أو السجلات المكتوبة إلى استبعاد الأقليات العرقية واللاجئين الإقتصاديين والسياسيين والعمال المهاجرين من الوصول إلى الخدمات المالية.

4/ **المعرفة المحدودة بالقراءة والكتابة:** وخاصة المعرفة المالية، أي الرياضيات الأساسية ومهارات تمويل الأعمال بالإضافة إلى الإفتقار إلى الفهم غالبا ما تؤدي إلى تقييد الطلب على الخدمات المالية.

5/ **مكان المعيشة:** على الرغم من أن المسافة الفعالة تتعلق بالبنية التحتية للنقل تقدر ما تتعلق بالمسافة المادية.

6/ **العوائق النفسية والثقافية**: أدى الشعور بأن البنوك غير مهتمة بالنظر إلى قضيتها إلى الإقصاء الذاتي للعديد من المجموعات ذات الدخل المنخفض. ومع ذلك فقد لوحظت أيضا عوائق ثقافية ودينية أمام الخدمات المالية في بعض البلدان.

7/ **الرسوم المصرفية**: تكون المعاملات مجانية في معظم البلدان طالما أن الحساب يحتوي على أموال كافية لتغطية تكلفة المعاملات التي تم إجراؤها. ومع ذلك، هناك مجموعة من الرسوم الأخرى التي لها تأثير غير متناسب على الأشخاص ذوي الدخل المنخفض.

8/ **الشروط والأحكام**: الشروط والأحكام المرتبطة بالمنتجات المالية مثل متطلبات الحد الأدنى للرصيد، والشروط المتعلقة باستخدامات الحسابات غالبا ما تثني الأشخاص عن إستخدام هذه المنتجات أو الخدمات.

9/ **مستوى الدخل**: الوضع المالي للأشخاص مهم دائما في الحصول على الخدمات المالية. يجد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية حتى عندما تكون مصممة خصيصا لهم. قد تؤدي حواجز الإدراك والتمييز في الدخل بين الأعضاء المحتملين في برامج الإقراض الجماعي إلى إستبعاد الأعضاء الأكثر فقرا في المجتمع.

10/ **نوع المهنة**: لم تقم العديد من البنوك بتطوير القدرة على تقييم طلبات القروض المقدمة من صغار المقترضين والمؤسسات غير المنظمة، وبالتالي تميل إلى رفض طلبات هذه القروض.

11/**جاذبية المنتج**: تعد منتجات الخدمات المالية (حسابات توفير، المنتجات الإئتمانية، خدمات الدفع والتأمين) وكيفية تسويق توفرها أمرا بالغ الأهمية في الشمول المالي.

ويمكن تلخيص مختلف أوجه الإستبعاد المالي في نوعين أساسيين، وهما الإستبعاد الطوعي والإستبعاد غير الطوعي، والممثلة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (2–1): أنواع الإستبعاد المالي

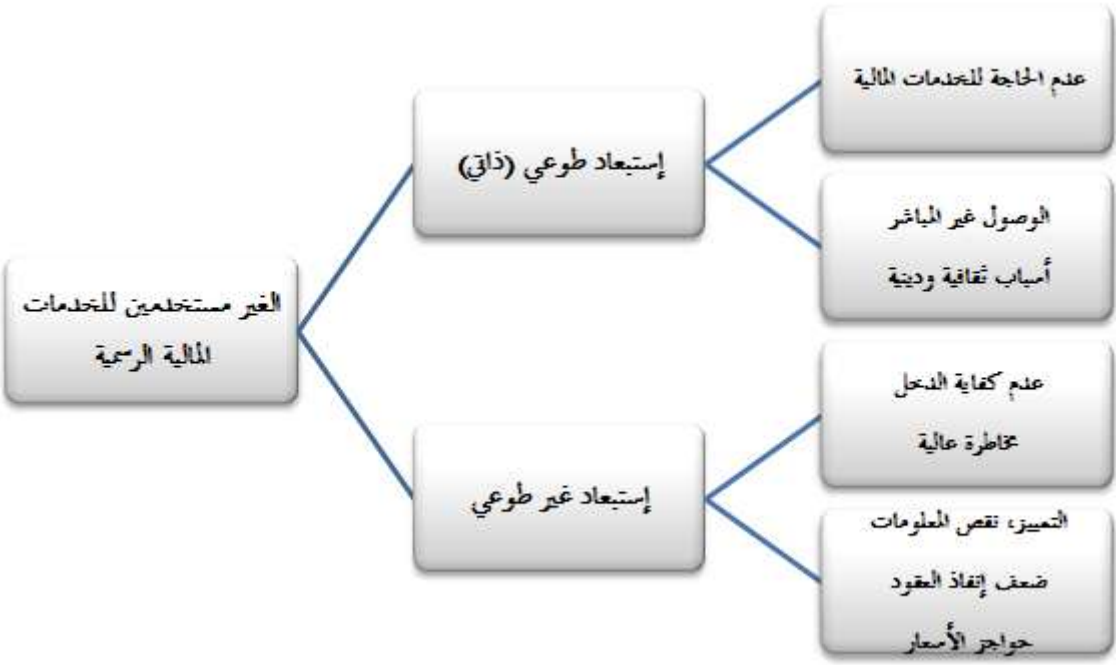

Source :(Amidzic, Massara, & Mialou, 2014, p. 06)

حيث يشير الإستبعاد الطوعي إلى شريحة السكان أو الشركات التي تختار عدم استخدام الخدمات المالية، إما لأنها لا تحتاج إلى تلك الخدمات بسبب عدم وجود مشاريع واعدة أو لأسباب ثقافية ودينية. وبما أن هذا النوع من الاستبعاد ليس نتيجة مباشرة لفشل السوق، فلا يمكن فعل الكثير لمعالجته، لكن هناك دائما مجال للتحسين من خلال زيادة الثقافة المالية على سبيل المثال، أو تشجيع دخول المؤسسات المالية المتخصصة التي تقدم منتجات مالية مصممة لتلبية المتطلبات الثقافية والدينية.

أما في الإستبعاد غير الطوعي فيتم إستبعاد بعض الأفراد والشركات بشكل غير طوعي لأنهم لا يملكون دخلا كافيا، أو في حالة أسواق الإئتمان لديهم مخاطر مفرطة في الإقراض. وهذا النوع من الاستبعاد غير الطوعي ليس أيضا نتيجة لفشل السوق. وتتألف الفئة الثانية من الكيانات المستبعدة قسرا من شريحة الأفراد والشركات المحرومة من الخدمات المالية نتيجة لإخفاقات الحكومة أو عيوب السوق. (Amidzic, Massara, & Mialou, 2014, p. 06)

رابعا: مخاطر الإستبعاد المالي: إن دراية الأفراد بالخدمات والمنتجات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية، ومعرفة نوع الخدمة المالية التي تلبي رغبته وحاجته يدعم النمو الشامل للبلاد، فالحصول على خدمات مالية بتكلفة مناسبة يحسن من حياة الأفراد محدودي الدخل والمستبعدين ماليا، ويمكن تلخيص أهم مخاطر الإستبعاد المالي في ما يلي: (محمد بدر عجوز، 2017، الصفحات 18-19)

1/ ضعف أو إنعدام الثقافة المالية لدى فئات من المجتمع، ما يؤدي على إنخفاض الوعي المصرفي لديهم.

2/ صعوبة الحصول على الإئتمان من المصادر المالية الرسمية، والتوجه لمصادر غير رسمية للحصول على الإئتمان بأسعار مرتفعة جدا.

3/ إنخفاض في عملية الإستثمار لدى الأفراد، وكذا الإدخار.

4/ إرتفاع معدلات التضخم والبطالة.

5/ تراجع مشاريع القطاع الخاص، والذي يعتبر محرك أساسي للنمو الاقتصادي في الدول.

6/ إنتشار الفقر والفساد ما يشجع على زيادة معدلات الجريمة.

7/ ضعف الأنظمة المالية والمصرفية وعجزها على مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في العالم.

المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي وتطور مؤشراته عالميا

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف مختلف الهيئات والدول للشمول المالي، بالإضافة إلى المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب مجموعة العشرين.

أولا: تعريف الشمول المالي

لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا للشمول المالي، حيث يتم وضع تعريف إستنادا إلى مستوى التنمية الإجتماعية والإقتصادية والمالية، وكذا الخصائص الاجتماعية والإقتصادية للقطاعات المستبعدة ماليا في كل دولة. وبشكل عام يمكن الإشارة للشمول المالي على أنه توسيع الوصول ، والتوافر، وتعزيز إستخدام الخدمات المالية الرسمية من قبل جميع شرائح المجتمع. (lensink, hamilton, & adjasi, 2022, p. 11) ، وفي ما يلي نستعرض تعريفات بعض البنوك والهيئات العالمية للشمول المالي:

عرف مركز الشمول المالي CFI الشمول المالي على أنه السماح بالوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة بأسعار معقولة، مع الراحة والكرامة وحماية المستهلك، فالشمول المالي هو أكثر بكثير من مجرد تقديم الخدمات المصرفية لمن لا يتعاملون مع البنوك، وتحدد مبادرة الشمول المالي خمسة أبعاد لتعزيز الشمول المالي: تطوير القدرات المالية، تلبية إحتياجات العملاء، تمكين التكنولوجيا للشركات، إعداد التقارير الإئتمانية، حماية العملاء.

في حين المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (Cgap) تعرف الشمول المالي على أنه العملية التي من خلالها تتمكن الأسر والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة وإستخدامها بفعالية. ويجب تقديم هذه الخدمات بطريقة مسؤولة ومستدامة في بيئة منظمة بشكل جيد.

كما عرفه بنك التنمية الآسيوي على أنه تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية (الودائع، قروض، خدمات الدفع وتحويل الأموال والتأمين) للأفراد الفقراء وذوي الدخل المنخفض، والمشاريع الصغيرة. (shinde, 2014, p. 10)

أما البنك الدولي فعرف الشمول المالي على أنه إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي إحتياجاتهم، ويتم تقديمها على نحو مسئول ومستدام. (أول من أشار وركز على إستدامة تقديم الخدمات المالية)، حيث تعتبر مجموعة البنك الدولي الشمول المالي من عوامل التمكين الرئيسية للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. (world bank, 2022)

أما عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فيقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والإئتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية. كما يتضمن مفهوم الشمول المالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، من أجل تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة. (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017)

في حين عرف بنك الجزائر الشمول المالي على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية وحسابات التوفير، خدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والإئتمان. وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة.)بنك الجزائر(2016 ,

من خلال ما سبق نلاحظ أن مختلف التعاريف أجمعت على أن الشمول المالي هو الوصول الفعلي للخدمات والمنتجات المالية مع ضمان سهولة إستخدامها وجودتها، وذلك بتكلفة مناسبة لمختلف الفئات سواء أفراد أو مؤسسات (خاصة المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا)، إلا أن البنك الدولي كان أول من أشار وركز على إستدامة تقديم هذه الخدمات بصفة مسؤولة.

ثانيا: تطور مؤشرات الشمول المالي عالميا:

1/ مؤشر إمتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية رسمية: ويشمل هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين (+15) الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية في العالم.

الجدول رقم (2–1): تطور مؤشر إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية عالميا

	إفريقيا جنوب الصحراء	جنوب آسيا	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	أوروبا وآسيا الوسطى	شرق آسيا والمحيط الهادي	المعدل العالمي
2011	23.3	32.3	33	39.4	44.4	55	50.6
2014	34.3	46.5		51.6	57.6	68.9	61.9
2017	42.6	69.5	43.4	54.5	65.1	70.4	68.5
2021	55.1	67.9	48.1	72.9	77.8	80.8	76.2

المصدر: (بولمرج، 2022–2023، صفحة 42)

يوضح الجدول أعلاه زيادة مستمرة للمعدل العالمي لمؤشر إمتلاك الأفراد البالغين (+15) لحسابات في مؤسسات مالية رسمية حيث بلغ المعدل العالمي 76.2 سنة 2021 بعدما كان يقدر بـ 50.6 سنة 2011، وشمل هذا التطور الإيجابي في معدل إمتلاك حسابات مالية رسمية مختلف الأقاليم، حيث كانت أعلى نسبة مسجلة خلال هذه السنوات تخص إقليم شرق آسيا والمحيط الهادي، وهذه النسب دلالة على زيادة إقبال الأفراد على التعامل مع مؤسسات القطاع المالي الرسمي، بالإضافة إلى زيادة إمكانية الوصول للحسابات في العديد من البلدان النامية، وحسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي تم تسجيل ارتفاع ملكية الحسابات في البلدان النامية من 63٪ سنة 2011إلى 71٪ سنة 2017، والتوجه في ظل جائحة كورونا (سنة 2021) إلى حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول نتيجة تسريع وتيرة اعتماد أنظمة المدفوعات الرقمية.

2/ مؤشر إستخدام الخدمات المالية: ويشمل هذا المؤشر الأفراد البالغين (+15) الذين قاموا بعمليات ومعاملات مالية مع مؤسسة مالية رسمية كالإدخار و الإقتراض من هذه المؤسسات.

2-1- مؤشر الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية:

الجدول رقم (2-2): تطور مؤشر إدخار الأفراد البالغين في مؤسسات مالية رسمية عالميا

	العالم العربي	إفريقيا جنوب الصحراء	جنوب آسيا	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	أوروبا وآسيا الوسطى	شرق آسيا والمحيط الهادي	المعدل العالمي
2011	6.31	13.86	11.1	10.23	9.81	24.66	31.16	22.37
2014	8.75	15.9	12.69		13.55	30.82	38.66	27.24
2017	8.77	14.94	17.16	12.37	12.59	34.3	33.64	26.57
2021	10.42	15.63	11.16	14.68	17.81	36.74	42.13	29.43

المصدر: (بولمرج، 2022-2023، صفحة 44)

يتضح من خلال الجدول زيادة متواضعة في المعدل العالمي للإدخار في المؤسسات المالية الرسمية خلال السنوات الأربعة، حيث بلغ المعدل العالمي للإدخار 29.43 سنة 2021 في حين كان يقدر سنة 2011 بـ 22.37، كما نلاحظ أن أدنى مستوى لمعدل الإدخار يعود للعالم العربي، بينما أعلى معدل حققته شرق آسيا والمحيط الهادي. وهذا دلالة على أن معظم الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية لا يستخدمونها للإدخار. وهذا قد يكون ناتج عن إنعدام الثقة في القطاع المالي الرسمي، وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد في ظل الإرتفاع المستمر للأسعار خاصة المواد الأساسية مزامنة مع جائحة كورونا سنة 2019 وتوقف العديد من الإستثمارات، ما أدى إلى عدم توفر فائض مالي يتم تحويله للإدخار.

2-2- مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

الجدول رقم (2-3): تطور مؤشر إقتراض الأفراد البالغين من مؤسسات مالية رسمية عالميا

	العالم العربي	إفريقيا جنوب الصحراء	جنوب آسيا	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	أوروبا وآسيا الوسطى	شرق آسيا والمحيط الهادي	المعدل العالمي
2011	4.82	4.7	8.7	5.1	7.8	7.7	8.6	9
2014	9.45	6.3	6.4	6.6	11.3	12.4	11	10.7
2017	8.14	8.4	7.8	9.6	20.8	24.2	21.5	22.5
2021	9.87	14.4	12.1	11.3	30.5	28.9	33.2	29.2

المصدر: (بولمرج، 2022-2023، صفحة 46)

يتضح من خلال الجدول زيادة في المعدل العالمي للإقتراض من مؤسسات مالية رسمية، حيث بلغت سنة 2021 نسبة 29.2 بعدما كانت تقدر سنة 2011 بـ 9، في حين شهد معدل الإقتراض في العالم العربي تذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض خلال هذه السنوات، وشهد معدل الإقتراض لشرق آسيا والمحيط الهادي سنة 2021 نسبة تفوق المعدل العالمي قدرت بـ 33.2. والملاحظ عموما أن معدلات الإدخار العالمي تفوق معدلات الإقتراض، وهذا دلالة على تجنب الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والإعتماد على طرق أخرى، وقد يكون هذا العزوف بسبب معدلات الفائدة أو ضعف القدرة الإئتمانية في ظل غياب الضمانات اللازمة المطلوبة من المؤسسات المالية لتقديم القروض، كما تعتبر الإجراءات والعمليات الإدارية المستمرة لفترة طويلة عائقا لدى بعض الأفراد مما يؤدي إلى التنازل عن طلب القرض.

والشكل الموالي يوضح تطور مؤشرات الشمول المالي العالمي لسنوات 2011، 2014، 2017، 2021

الشكل رقم (2–2): تطور مؤشرات الشمول المالي عالميا

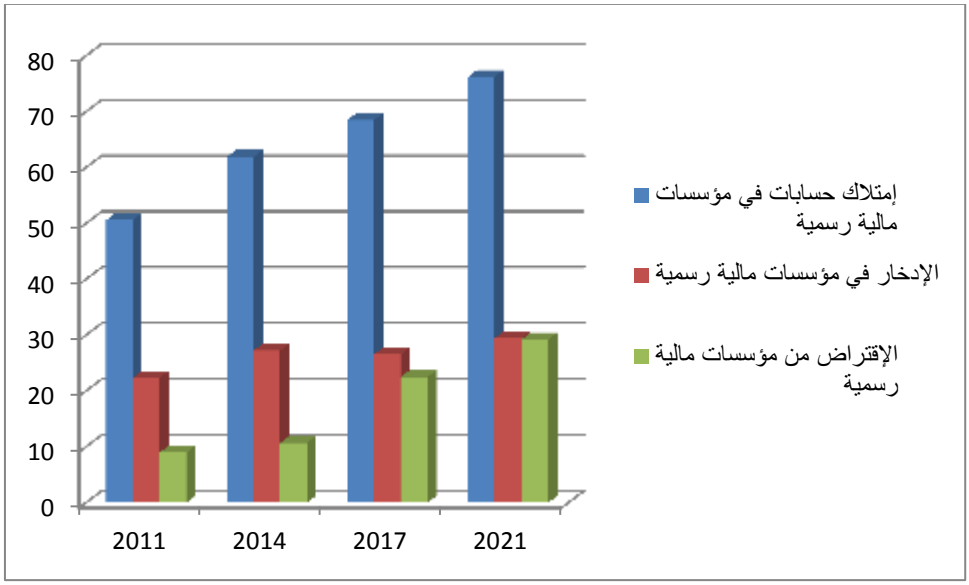

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجداول رقم (2–1)، (2–2)، (2–3)

يظهر من خلال الشكل أعلاه ارتفاع مستمر في مؤشر إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية في العالم، وهو المؤشر الأكثر نسبة مقارنة بالمؤشرين الآخرين، كما شهد المعدل العالمي للإدخار انخفاض سنة 2017 ليعود للارتفاع من جديد سنة 2021، أما المعدل العالمي للإقتراض فشهد ارتفاع مستمر خلال هذه السنوات إلا أنه سجل نسب منخفضة مقارنة بمؤشر إمتلاك حسابات والإدخار في مؤسسات مالية رسمية.

ثالثا: المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب مجموعة العشرين: تتمثل المبادئ المبتكرة للشمول المالي التي حددتها مجموعة العشرين في العناصر الموالية: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، الصفحات 7-8)

القيادة: ضرورة الإلتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي للحد من الفقر.

التنوع: تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، وتقديم خدمات مالية متنوعة.

الإبتكار: تشجيع الإبتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.

الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون هذه الحماية مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء.

التعاون: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات وتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

المعرفة: إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.

النسبية: التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.

الإطار المرجعي: عند وضع الإرشادات للشمول المالي، يجب الأخذ بعين الإعتبار أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي الإلكتروني.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية الشمول المالي

تهدف معظم الدول والهيئات الدولية للوصول إلى أهداف متعددة من خلال تحقيق الشمول المالي كونه يساهم في تحقيق عدة أهداف ترتبط بالتنمية المستدامة كمحاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، كما للشمول المالي أهمية بالغة في عدة مجالات كتحقيق الاستقرار المالي.

أولا: أهداف الشمول المالي

إن تحقيق الشمول المالي ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق غاية، نظرا لدوره التنموي المهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر وعدم المساواة، وتأمين الرفاهية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. ويسعى الشمول المالي لتحقيق الأهداف التالية: (الشمري و صادق راشد، 2022، الصفحات 33-35)

1/ توسيع قاعدة الشمول المالي بالإستفادة من التمويل الرقمي وإعتماد التكنولوجيا في مختلف أنحاء العالم، ومواجهة التحديات التي تواجه الشمول المالي خاصة في الدول النامية.

2/ تحديد العوائق الرئيسية التي تعترض القطاع الخاص في نشر وتطوير مبادرات الشمول المالي، ودور الجهات التنظيمية وواضعي السياسات في رفع مستوى الشمول المالي.

3/ تحديد المناهج الإشرافية والتنظيمية النسبية التي يمكنها مواجهة المخاطر المحتملة، والتي تساعد على إزدهار مبادرات الشمول المالي بطريقة مستدامة.

4/ تكوين شراكات بين القطاعين الخاص والعام في الشمول المالي من خلال عقد صانعي السياسات الوطنية ومسؤولي القطاع الخاص يتناسب مع الإحتياجات التقنية.

5/ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع على المنتجات والخدمات المالية، وتعريف المواطنين بالخدمات المالية المتاحة وأهميتها وكيفية الحصول عليها، والإستفادة منها لتحسين وضعهم الإجتماعي والإقتصادي، وهذا ما يساعد على تحقيق الإستقرار الإجتماعي والمالي.

6/ حماية مستهلكي الخدمات المالية وضمان حقوقهم، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم تجاه المؤسسات المالية من خلال إعداد تعليمات وسياسات خاصة بهذا الخصوص.

7/ تسهيل الوصول إلى المؤسسات المالية من أجل تحسين الوضع المعيشي للمواطنين.

8/ تعاون كافة أطراف إستراتيجية تعزيز الشمول المالي من أجل حسر فجوة التثقيف والتعليم المالي بطرق مثلى.

9/ تسهيل آليات الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية وإستخدامها من طرف فئات المجتمع المستهدفة.

10/ التشجيع على الإدخار والإستثمار بالطرق المثلى، وذلك من خلال إعداد برامج لتعزيز الإدخار والإستثمار لدى مختلف فئات المجتمع، وتحفيز التنافس بين مقدمي الخدمات المالية من أجل تقديم منتجات مالية مبتكرة إدخارية وإستثمارية.

11/تقليص فجوة الوعي والثقافة المالية لدى أفراد المجتمع من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواضيع التعليم المالي والتوعية المالية في مختلف الأطوار التعليمية.

12/ تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية من خلال ضمان الشفافية والإفصاح التام عن كل ما يتعلق بالخدمات والمنتجات المالية لضمان العدالة في التعامل.

13/ الحد من مخاطر مقدمي الخدمات المالية في القطاع غير الرسمي.

14/ محاولة تقليل إستخدام العملات النقدية والورقية والتوجه للتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك والهيئات المالية المعتمدة.

ثانيا: أهمية الشمول المالي

تبرز أهمية الشمول المالي في كونه شرط ضروري لاستدامة النمو العادل لأنه يوفر للفقراء فرصا لبناء المدخرات، والقيام بالإستثمارات، وفهم استخدامات الإئتمان، والأهم من ذلك أن الوصول إلى الخدمات المالية يساعد الفقراء على تأمين أنفسهم ضد صدمات الدخل ويجهزهم لمواجهة حالات الطوارئ مثل المرض أو فقدان الوظيفة. ينصب تركيز الشمول المالي بشكل أساسي على الفقراء وسكان الريف الذين ليس لديهم حسابات مصرفية بهدف الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل. (Ali, Ali, & Khaleequzzaman, 2020, p. 15)

1/ المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: يساهم الشمول المالي في الحد والتقليل من عدم المساواة على المستوى الاجتماعي والإقتصادي، ما يحفز على النمو الاقتصادي، فالشمول المالي له دور هام في التنمية الاقتصادية كونه يحسن قدرة الأسر ذات الدخل المنخفض في الحصول على التمويل، كما يمكن للشركات والأسر أيضا أن تتاح لها الفرص لتعزيز دخلها وإعتمادها على الذات، مما يؤثر بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية للبلد. ولذلك فإن الشمول المالي أمر بالغ الأهمية في تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع. وبالتالي سيكون لكل دولة سياسات مختلفة للشمول المالي تناسب إقتصادها وسماتها الاجتماعية والثقافية، مع نفس الهدف المتمثل في تطوير الاقتصاد والحد من عدم المساواة. (van & linh, 2019, p. 10) وتبرز الآثار الإيجابية للمساواة ضمن محاور عديدة نذكر منها ما يلي:

- ✓ توفير مصادر تمويل جديدة وكافية، تشمل خدمات مالية موجهة للشركات متناهية الصغر والصغيرة كونها تواجه صعوبة في الحصول على التمويل (مقيدة ماليا)، وهذا من أجل خلق فرص عمل جديدة خاصة للشباب البطالين وذوي الدخل المنخفض والمحدود.
- ✓ تعزيز المساواة بين الجنسين في الحصول على التمويل، ما يساعد النساء ورائدات الأعمال على تحرير قدراتهم الاقتصادية.
- ✓ توفير الخدمات المالية في كافة المناطق بما فيها المناطق النائية والأرياف، وهذا ما يساهم بشكل إيجابي في التقليل من عدم المساواة وأوجه التفاوت الاجتماعية والإقتصادية.
- ✓ زيادة فرص وصول اللاجئين للخدمات المالية الرسمية وإستخدامها بالشكل الذي يمكنهم من المساهمة في النشاط الاقتصادي.)البنك المركزي الأردني(6 .p ,2019 ,

2/ تعزيز إستقرار النظام المالي: للشمول المالي دور هام وفعال في دعم الإستقرار المالي، حيث أن إعتماد الأفراد والأسر على البنوك والمؤسسات المالية الرسمية في تعاملاتهم المالية يزيد من حجم الودائع، مما يساهم في رفع قدرة هده المؤسسات على إمتصاص الصدمات التي يمكن أن يتعرض إليها خاصة في فترات الضغط، والتقليل من المخاطر. (طرشي، انساعد، و عبو، 2019، صفحة 123)، ويمكن تحديد ثلاث قنوات رئيسية يساهم من خلالها الشمول المالي في الاستقرار المالي بشكل إيجابي، الأولى من خلال التنويع الأكبر في الموجودات المصرفية الناتج عن ارتفاع مستويات الإئتمان للشركات الصغيرة الحجم وهو ما يحد من المخاطر الإجمالية لمحافظ البنوك الإفتراضية نتيجة إنخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض ضمن المحفظة ويقلل من تقلباته الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض مخاطر النظام المالي. تتمثل القناة الثانية في زيادة عدد الإدخارات الصغيرة التي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستويات إستقرارها، وبالتالي تقليل اعتماد البنوك على التمويل غير الأساسي الذي عادة يكون أكثر تقلبا خلال الأزمات مما يقلل من المخاطر الدورية. أما القناة الثالثة فتتعلق بمساهمة المزيد من الشمول المالي بصورة فعالة في تحسين كفاءة إنتقال أثار السياسة النقدية وهو ما يعد أحد العناصر الإيجابية المؤثرة في الاستقرار المالي. (خلج، 2022، صفحة 137،138)

3/ مساعدة الأفراد على الإندماج في المجتمع والمساهمة في بنائه: يساهم الشمول المالي في توفير الخدمات المالية الرسمية لكافة فئات المجتمع، مع ضمان الوصول إليها وإستخدامها، ما يمكن الأفراد خاصة ذوي الدخل المنخفض من الإدخار، وإدارة تدفقاتهم المالية)بوابة الشمول المالي للتنمية(، وهذا ما يساهم في إدماج الأفراد في النظام المالي وتحسين قدرتهم على إستخدامه، ويعزز قدرتهم في البدء بأعمالهم الخاصة، وإدارة المخاطر المالية.

4/ تعزيز المنافسة المالية: يعزز الشمول المالي التنافس بين المؤسسات المالية، من خلال توفير منتجات وخدمات مالية متنوعة والإهتمام بجودتها، وهذا لجذب العملاء والقيام بأكبر عدد من المعاملات المالية. (قاسي و مزيان، 2022، صفحة 600)

المبحث الثاني: أبعاد ومتطلبات الشمول المالي

يتطلب تحقيق الشمول المالي ضمان أبعاده المتمثلة في الوصول للخدمات المالية وإستخدامها وجودتها بالنسبة لكافة فئات المجتمع، الأمر الذي يقتضي توفير أرضية خصبة لتعزيز إنتشاره في مختلف أنحاء العالم من خلال توفير المتطلبات الضرورية لذلك كتعزيز البنى التحتية المالية والعمل على نشر الوعي والثقافة المالية بين مختلف الفئات.

المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها

من أجل تحديد إنتشار الشمول المالي ومستوياته تم تحديد أبعاده ومؤشرات لقياس كل بعد من أبعاد الشمول المالي، كما أن البنك الدولي حدد أبعاد خاصة حسب منهجيته وفي هذا المطلب سنتطرق لمختلف هذه الأبعاد والمؤشرات المستخدمة لقياسها.

أولا: أبعاد الشمول المالي: يوجد ثلاثة أبعاد حاسمة ومتفق عليها للشمول المالي وهي الوصول إلى الخدمات المالية وإستخدامها وجودتها:

1/ الوصول إلى الخدمات المالية: إن الوصول للخدمات المالية كان محور التركيز الأول لواضعي السياسات وخاصة بالنسبة للقطاعات الريفية والفقيرة من السكان المحرومة. قد ساعدت الخدمات المالية المبسطة، والعروض المالية الأساسية الإلزامية المجانية، والإستثمارات في فتح الفروع والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على زيادة السهولة التي يتمتع بها المواطنون في التعامل مع الخدمات المصرفية بشكل كبير. (MARIZ, 2022, p. 33) ، إذ يعتبر الوصول إلى الخدمات المالية أمرا ضروريا على نطاق واسع لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للأسر في البلدان المنخفضة الدخل، تعمل خدمات الإدخار والدفع والإئتمان على تسهيل الإستهلاك على مستوى الأسرة وتساعد في التأمين ضد المخاطر، وتسمح بالإستثمار في التعليم وغيره من أشكال رأس المال. (cull, Demirgic-kunt, & Morduch, 2021, p. 45)، وتتمثل مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط الموالية: (فراح و عبد العزيز، 2021، صفحة 650)

- ✓ عدد نقاط الوصول لكل 10.000 بالغ على المستوى الوطني مجزأة حسب الوحدات الإدارية.

- ✓ عدد أجهزة الصراف الآلي في كل 1000 كيلومتر مربع.
- ✓ عدد حسابات النقود الإلكترونية.
- ✓ مدى الترابط بين النقاط التي تقدم الخدمات المالية.
- ✓ النسبة المئوية لإجمالي السكان في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2/ إستخدام (إنتشار) الخدمات المالية: هو رغبة الناس في الإستفادة من الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها والمقدمة من طرف مؤسسات مالية رسمية،(MARIZ, 2022, p. 33) ويتم تحديد مدى إستخدام الخدمات المالية من خلال جمع بيانات توضح مدى تواتر وإنتظام الإستخدام خلال فترة زمنية محددة، ويتم قياس مدى إستخدام الخدمات المالية وفق المؤشرات التالية: (شنبي و بن لخضر، 2018، الصفحات 109-110)

- ✓ نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حساب وديعة منتظم واحد على الأقل.
- ✓ نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حساب إئتمان منتظم واحد على الأقل.
- ✓ عدد المعاملات عبر الهاتف النقال.
- ✓ نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون حسابهم البنكي بشكل متواتر ودائم.
- ✓ نسبة الأفراد البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية دولية أو محلية.
- ✓ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تملك حسابات ودائع أو لها قروض قائمة.

3/ جودة الخدمات المالية: يحتاج المستخدمون إلى تطوير قائمة من القدرات المالية حتى يتمكنوا من الإستفادة الكاملة من الخدمات المقدمة لهم. لقد أصبحت القدرة المالية للعميل جانبا مركزيا بشكل متزايد في التفكير في الشمول المالي.(MARIZ, 2022, p. 34) فالمقصود من الجودة هو قدرة الخدمات المالية على تلبية الإحتياجات المالية للمستهلك، وتوفير خيارات مالية مختلفة وضمان فهم ووعي العملاء لهذه المنتجات المالية. (حاكم و دولي، 2021)

أما عن أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي فنوضحها في الجدول الموالي:

يمكن تلخيص أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها حسب منهجية البنك الدولي في الجدول الموالي:

الجدول (2–4): أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي

الأبعاد	مؤشرات قياسها
إستخدام الحسابات المصرفية	.نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى. .الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية) "أن تكون هذه الحسابات شخصية أو لغرض تجاري". .طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، الفروع البنكية).
الإدخار	.النسبة المئوية للأفراد البالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية بإستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد). .النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة. .النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلاف ذلك (في المنزل مثلا) خلال 12 شهر الماضية.
الإقتراض	.النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية سواء من مؤسسة مالية رسمية أو من مصادر تقليدية (غير رسمية) كالإقتراض من الأسرة والأصدقاء.
المدفوعات	. النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية. .النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى الأفراد الذين يعيشون في أماكن أخر خلال 12 شهر الماضية. .النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.
التأمين	.النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم. .النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الحرائق، العواصف).

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: (بن رجب، 2018، صفحة 6/5)

ثانيا: الشروط الأساسية الواجب توفرها في مؤشرات الشمول المالي: وتتمثل في العناصر التالية: (حاكم و دولي، 2021، صفحة 165)

1/ الفائدة والملائمة: إختيار المؤشرات التي تمكن من وضع سياسات وطنية للشمول المالي.

2/ الإتساق: ونقصد به ضمان تناسق وتوازن القياس، وقابلية المقارنة في المكان والزمان.

3/ التوازن: إهتمام الشمول المالي بجانب العرض (الوصول إلى الخدمات المالية)، وجانب الطلب (الإستفادة من الخدمات المالية).

4/ البراغماتية: الإعتماد على البيانات المتاحة والمتوفرة لتقليل الجهد والتكلفة قدر الإمكان.

5/ المرونة: بما أن الشمول المالي مرتبط بعدة سياقات (الاقتصادي، الجغرافي، الثقافي) للدولة، فإن التمتع بقدر كاف من المرونة في إستخدام مؤشرات قياس بديلة يعتبر من الشروط الأساسية المقترحة في إحتساب الشمول المالي.

المطلب الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي

من أجل تحقيق الشمول المالي وتعزيزه في مختلف دول العالم يجب توفير ركائز ومتطلبات أساسية أهمها تعزيز البنية التحتية المالية، حماية مستهلكي الخدمات المالية، توفير خدمات مالية تلبي إحتياجات كافة فئات المجتمع، والتثقيف المالي.

أولا: تعزيز البنية التحتية المالية: من أجل تحقيق الشمول المالي وتعزيزه يجب توفر بينة تحتية، والتي تعتبر من أهم المتطلبات لتحقيق بيئة ملائمة وقوية تساهم في دعمه. وحسب صندوق النقد العربي يتطلب دعم البنية التحتية المالية ما يلي: (غربي، دور الصيرفة الاسلامية في الشمول المالي والمصرفي – الإقتصاديات العربية نموذجا–، 2018، الصفحات 95-96)

1/ البيئة التنظيمية: إصدار اللوائح وتعديل الأنظمة من اجل توفير بيئة قانونية ملائمة من شأنها دعم مبدأ الشمول المالي.

2/ الإنتشار: توسيع شبكة مقدمي الخدمات المالية، من خلال إنشاء مكاتب صغيرة وفروع جديدة لتقديم الخدمات المالية بصفة عامة والتمويل الأصغر بصفة خاصة، وتعزيز نقاط الوصول للخدمات المالية (مثل: خدمات الهاتف المحمول، وكلاء البنوك، الصرافات الآلية)، من أجل دعم وتعزيز الإنتشار الجغرافي.

3/ **تطوير نظم الدفع والتسوية:** وذلك من أجل تسهيل تنفيذ وتسوية العمليات المالية في الوقت المناسب لضمان تقديم الخدمات المالية بصفة مستمرة.

4/الإستفادة من التطورات التكنولوجية: وذلك من خلال العمل على تحسين وتطوير عملية الإتصال وتبادل المعلومات، والتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، والدفع عن طريق الهاتف النقال، الذي من شأنه تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفعالية أكثر.

5/توفير قواعد بيانات شاملة: العمل على تفعيل دور مكاتب الإستعلام الإئتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية، وقاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، وذلك للتأكد من حصول العملاء ومقدمي الخدمات المالية على المعلومات اللازمة لضمان الشفافية وحماية حقوق كلا الطرفين.

ويمكن إختصار أهم خدمات البنية التحتية المالية المساندة للشمول المالي في الشكل الموالي:

الشكل (2-3): خدمات البنية التحتية المالية

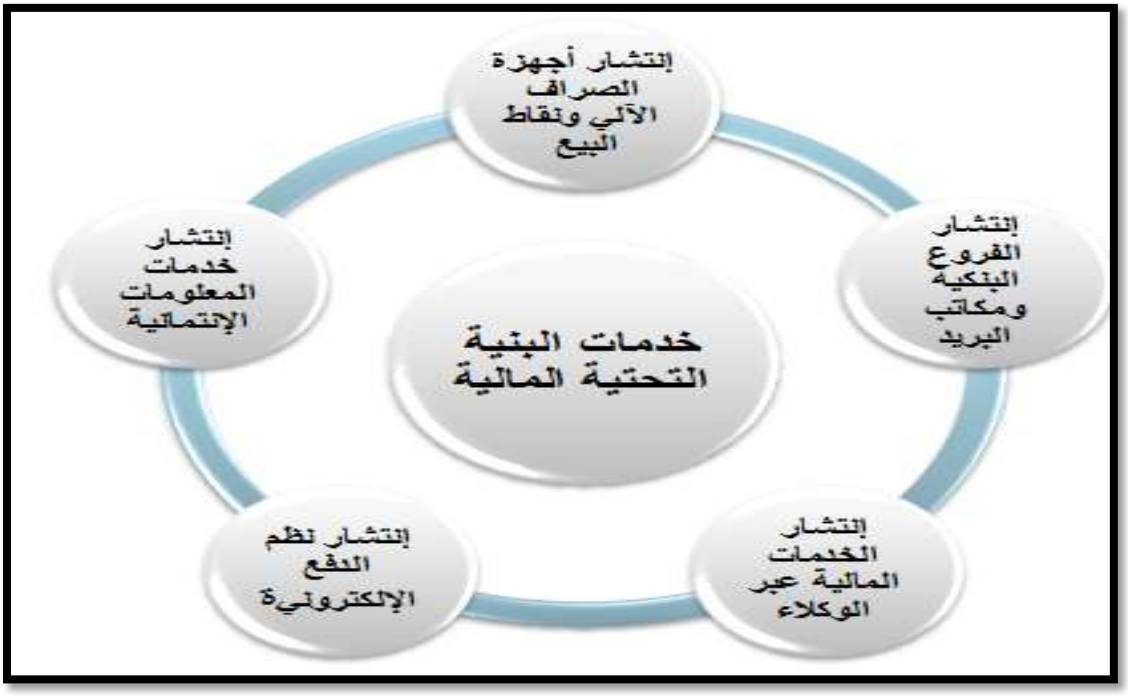

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (غربي، 2018، ص96)

ثانيا: حماية مستهلكي الخدمات المالية: في ظل زيادة تعقيد الخدمات والمنتجات المالية المقدمة، وإعتماد التكنولوجيا في تطبيق مختلف المعاملات المالية، حظي موضوع حماية المستهلكين للخدمات المالية بأهمية بالغة، حيث يساهم تطبيق المبادئ والقواعد التي تتعلق بحماية المستهلك المالي في زيادة الثقة بالقطاع المالي وبالتالي يتم تعزيز مبدأ الشمول المالي، وذلك من خلال ما يلي: (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017، الصفحات 8-9)

1/ التأكد من حصول العملاء على الخدمات المالية بكل شفافية وأنسب تكلفة وجودة عالية، وضمان حصوله على معاملة عادلة وجيدة.

2/ توفير المعلومات اللازمة والدقيقة للعميل في جميع مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية، مما يمكنهم من الإطلاع على مزايا المنتجات المالية والمخاطر المتعلقة بها، بالإضافة إلى التحديثات والتغيرات التي طرأت عليها.

3/ حماية بيانات العملاء المالية ومراعاة حقوقهم من خلال وضع آليات رقابة.

4/ توفير الخدمات الإستشارية التي يحتاجها العملاء تتناسب مع مدى تعقيد الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لهم.

5/ توفير آليات تتمتع بالإستقلالية والنزاهة للتعامل مع شكاوى العملاء في التوقيت المناسب.

6/ توعية وتثقيف كل من العملاء ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

ثالثا: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: ويعد من أهم متطلبات تحقيق الشمول المالي، من خلال توفير خدمات ومنتجات مالية تتلائم مع إحتياجات جميع الأطراف المستفيدين منها، بالتالي يتوجب على مقدمي الخدمات المالية تطوير المنتجات والخدمات المالية بمراعاة ما يلي:

1/ مراعاة رغبات وإحتياجات الفئات المستهدفة (العملاء المستهدفين) عند تصميم المنتجات والخدمات المالية قبل عرضها والتسويق لها، وإبتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على وسائل الدفع والتأمين والإدخار، وليس فقط على التمويل والإقراض.

2/ تشجيع المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لضمان توفير خيارات مالية متعددة وبجودة عالية، مما يمكن العملاء من إختيار المنتجات المالية والمفاضلة بينها بسهولة وبأقل تكلفة.

3/ الحرص على تقديم التدريب المستمر لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال. (حاجي و جبوري، 2021، صفحة 225)

رابعا: التثقيف المالي: يشير مفهوم الثقافة المالية بصفة عامة إلى معرفة المنتجات والخدمات المالية التي يمكن للأفراد تطبيقها على الخيارات المالية من أجل إتخاذ قرارات سليمة بشأن إدارة مواردهم المالية. (makdissi, nehme, & rachelle, 2020) ، والتثقيف المالي هو العملية التي يتم من خلالها تحسين فهم المستهلكين والمستثمرين الماليين للمنتجات والمفاهيم المالية، من خلال تقديم المعلومات والتعليمات أو المشورة الموضوعية، تطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص والخيارات المالية، لمعرفة كيفية وأين يمكنهم الحصول على المساعدة وإتخاذ إجراءات فعالة لتحسين رفاههم المالي. (agalliu, 2014, p. 690).

وتظهر العلاقة بين الثقافة المالية والشمول المالي في نموذج الشراكة المبتكر لمنظمة العمل الدولية لتحقيق الشمول المالي في العراق، والذي يعمل على ثلاثة مستويات رئيسية (المستوى الجزئي، المستوى الوسيط والمستوى الكلي): (منظمة العمل الدولية، 2020، صفحة 04)

- ✓ **المستوى الجزئي (جانب الطلب على الخدمات المالية):** من خلاله يتم تدريب الفئات المستهدفة التي تضم الشباب ورواد الأعمال الذين لديهم رغبة في بدء أعمالهم وتطويرها، ويشمل برنامج التدريب على المواضيع التي تتعلق بإدارة الأعمال وتزويد هذه الفئة بالثقافة المالية اللازمة التي تمكنهم من إدارة شؤونهم المالية بشكل جيد، وتيسر علاقاتهم وتعاملاتهم مع البنوك والمؤسسات المالية لضمان حصولهم على الخدمات المالية اللازمة. وبهذا تكون قد حققت أبعاد الشمول المالي من خلال ضمان الوصول إلى الخدمات المالية وحسن إستخدامها من طرف هذه الفئة.
- ✓ **المستوى الوسيط (جانب العرض):** عند هذا المستوى يتم التركيز على مقدمي الخدمات المالية كالبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، حيث تقوم منظمة العمل الدولية ببناء القدرات من خلال تقديم التدريب اللازم من أجل مساعدة المؤسسات المالية على تصميم المنتجات والخدمات المالية التي تتناسب مع إحتياجات العملاء بشكل مستدام. الأمر الذي يضمن جودة الخدمات المالية المقدمة وإستقطاب مختلف الفئات.
- ✓ **المستوى الكلي (الجانب التنظيمي):** في هذا المستوى يبرز دور البنك المركزي في تقديم المبادرات التي من شأنها تخفيض المخاطر المالية المحتملة، من خلال تأسيس حسابات إدخار لرواد الأعمال والمستثمرين، ما يؤدي إلى تشكل علاقة مستدامة بين المؤسسات المالية ورواد الأعمال يتم من خلالها بناء تاريخ إئتماني سليم.

المطلب الثالث: سياسات وتحديات الشمول المالي

من أجل تعزيز الشمول المالي تم إنتهاج عدة سياسات من شأنها دعم إنشاره، وهذا لا ينفي أن تحقيق الشمول المالي تواجه عدة تحديات رغم الجهود المبذولة من طرف الدول والهيئات الدولية.

أولا: سياسات الشمول المالي:من أجل تعزيز الشمول المالي تقوم كل دولة بوضع سياسات لتحقيق إستراتيجيتها المتبعة في دعم الشمول المالي، وتكمن أهم السياسات والأكثر إستعمالا في العناصر الموالية:

1/ **الوكيل البنكي agent banking**: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين الشمول المالي، يعرف الوكيل البنكي بأنه شركة أو منظمة تعمل بشكل ما عند بنك آخر، يمكن أن يكون منفذ بيع بالتجزئة تتعاقد معه مؤسسة مالية لمعالجة معاملات العميل، بحيث يعمل وكلاء البنوك عادة كفروع تابعة للبنك الرئيسي. وعرف كذلك بأنه وسيلة لتسيير الأعمال المصرفية نيابة عن مؤسسة مالية من خلال وكيل بإستخدام قنوات مختلفة لتقديم الخدمات، حيث تشير الوكالة البنكية إلى تقديم الخدمات المالية خارج فروع البنوك التقليدية، وذلك من خلال منافذ البيع بالتجزئة غير المصرفية وغير المالية، والتي تعتمد على تقنيات مثل أجهزة نقاط البيع أو الهواتف المحمولة لمعالجة المعاملات في الوقت الفعلي. ولسياسة الوكيل البنكي عدة مزايا أهمها:

- ✓ **قدرة الوكيل البنكي على خفض تكاليف الخدمات المالية**: من أكثر الميزات التي تميز نظام الوكيل البنكي هو قدرة هذا النظام على خفض التكاليف، إذ أنه يحل محل فروع البنوك، وبالتالي يوفر على البنك الرئيسي كلفة إنشاء فروع في المناطق النائية، والتي لا تتناسب مع ارتفاع تكاليف التأسيس ولا تتوافق مع الأعمال والخدمات المتوقعة من هذه المناطق.
- ✓ **قدرة الوكيل البنكي على الوصول للمناطق النائية والمحرومة**: يعاني سكان المناطق النائية من نقص الخدمات المصرفية، وذلك عدم وجود فروع بنكية بهذه المناطق من جهة، وعزوف السكان عن الذهاب للفروع الرئيسة لإرتفاع نفقات التنقل من جهة أخرى، ولذلك يعتبر الوكيل البنكي حل مثالي لهذه الفئة، حيث أن الوكيل البنكي يأتي بالخدمات البنكية إلى منطقة سكنهم، ويوفر مرونة في ساعات العمل المصرفي، بالإضافة إلى خفضه لتكاليف التنقل من أجل الحصول على الخدمات المالية.

- ✓ **يحقق الوكيل البنكي مزايا ومنافع لتجار التجزئة:** من الخصائص التي يتميز بها نظام الوكيل البنكي، أنه يحقق فوائد للوكيل نفسه، والذي هو تاجر التجزئة، حيث تستفيد منصات معاملات الوكيل من الإيرادات الإضافية المرتبطة بالمعاملات، والتي يحصل عليها تاجر التجزئة مثل الإيرادات التي يحصل عليها من دفع الفواتير والشحن، بالإضافة إلى ذلك فإن تجار التجزئة يستطيعون الإستفادة من الخدمات المصرفية التي يقدمونها في تعزيز وتطوير علاقتهم مع العملاء، لأن العملاء سيكونون قادرين على تلقي العديد من الخدمات في وقت واحد ، فمثلا إذا قدم سوبر ماركت كوكيل خدمات بنكية، فهو سوف يقدم خدمات أخرى مثل البقالة ودفع الفواتير والسحب. (سلامة عبد اللطيف نوفل، 2023، صفحة 327/326)

2/ **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول mobile payement**: انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت، وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا.

3/ **تنويع مقدمي الخدمات diversification of providers**: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعية، استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

4/ **إصلاح البنوك الحكومية state Bank reforms** : للبنوك الحكومية في الكثير من البلدان دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين وصول الفقراء للخدمات المالية. حيث تعتبر البنوك الحكومية المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية، خاصة وأنها تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج إجتماعية.

في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الدخل الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، بينما لا يزال البعض الآخر يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط. بينما جاء بعض صناع القرار ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية بدلا من إعادة هيكلة البنك ككل، حيث قامت كل من إندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربحة. ومن أجل إصلاح البنوك الحكومية وتحسين أدائها يوجد الكثير من عوامل النجاح الرئيسية مثل إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.

5/ سياسة الهوية المالية Financial identity policies: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الإئتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجل الإئتمان. والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا توجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب. بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك، هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي بالمعلومات الإئتمانية وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للإستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والإئتمانية الأخرى. (محمد بدر عجوز، 2017، الصفحات 23-24).

6/ **حماية المستهلك consumer protection**: تباين المعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات المالية بين البنك ومتعامليه يضع العملاء في دائرة سلبية، خاصة إذا كانت معرفة العملاء المالية وخبرتهم ضعيفة والخدمات المالية معقدة. إذ يتوجب على المؤسسات المالية التأكد من أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد، ويجب ضمان حماية المستهلك من خلال القوانين والتنظيمات. وتركيزا على مفهوم التمويل المسؤول الذي يهتم بحماية المستهلك وفهم الإحتياجات المالية للعميل، يضمن الشمول المالي لمستخدمي الخدمات المالية العدل والشفافية في المعاملة، وتقديم الخدمات بتكلفة مناسبة، كما يساعدهم على إدارة مدخراتهم لتفادي التوجه إلى التمويل غير الرسمي، وذلك وفقا للمبادئ العشرة الموالية: (الطيب، 2020، صفحة 10)

المبدأ الأول: أن يضم الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي حماية المستهلك كونها جزء لا يتجزأ منه.

المبدأ الثاني: وجود هيئات رقابية مخصصة لحماية المستهلك المالي في مختلف التعاملات المالية التي يقوم بها.

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة والمنصفة للمستهلكين.

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية.

المبدأ الخامس: الثقافة والوعي المالي.

المبدأ السادس: مسؤولية السلوك المهني لمقدمي الخدمات المالية والوكلاء المعتمدين، حيث يجب أن تكون خدمة المستهلك ومصلحته أولويتهم وهدف يسعون لتحقيقه.

المبدأ السابع: حماية أصول العميل من الإحتيال وسوء الإستخدام.

المبدأ الثامن: حماية خصوصية وبيانات المستهلك.

المبدأ التاسع: إدارة ومعالجة الشكاوى، وأخذها بعين الإعتبار.

المبدأ العاشر: ضمان المنافسة.

ثانيا:التحديات والعوائق التي تواجه الشمول المالي

قد تتباين العوائق التي تحول دون زيادة الشمول المالي بشكل كبير، وقد تكون ذات طبيعة تركز على المستوى الجزئي أو الكلي. وعلى المستوى الكلي فإن تقلب الأسعار يثني المدخرين الذين تميل ثرواتهم الحقيقية إلى التآكل مع التضخم، في حين أن الثقة في المؤسسات المالية قد يتم استردادها بصعوبة بالغة في أعقاب فشل النظام المصرفي. توجد أيضا مجموعة متنوعة من العوائق التي تحول دون زيادة الوصول إلى الخدمات المالية وإستخدامها، كإرتفاع تكلفة الخدمات المالية، بصرف النظر عن الإفتقار إلى المدخرات، وهو السبب الأكثر شيوعا لتجنب التمويل الرسمي في جميع أنحاء العالم.

1/ عوائق الشمول المالي من ناحية الوصول، العمق والكفاءة: من الناحية العلمية يمكن تقسيم العقبات التي يتعرض لها الشمول المالي على نطاق واسع في ثلاث فئات هي: الوصول، العمق، والكفاءة.

- ✓ **الوصول**: تعكس العوائق التي تحول دون الوصول عادة التشوهات المتعلقة بندرة البنية التحتية المادية، وارتفاع متطلبات التوثيق من قبل البنوك لفتح الحسابات والحفاظ عليها وإغلاقها وتقديم الطلبات للحصول على القروض، فضلا عن أشكال مختلفة من التقنين الذي لا يمكن قياسه، بما في ذلك

الحاجة إلى ضامنين غير رسميين للوصول إلى التمويل. وتؤدي هذه العقبات إلى زيادة تكلفة المشاركة في النظام المالي.

- ✓ **العمق**: ويتحدد العمق عموما وفقا لمتطلبات الضمانات التي قد تكون مرتفعة عندما تكون القوانين، والمؤسسات بشكل عام ضعيفة. ويمكن أن تشمل هذه الحالة حقوق الدائنين، ومتطلبات الكشف عن المعلومات، وإجراءات إنفاذ العقود وغيرها في تعزيز قدر أكبر من الشفافية في الممارسات، مما يجعل تقييم المخاطر أسهل وبالتالي خفض متطلبات الضمانات ويدعم الثقة في النظام المالي.
- ✓ **الكفاءة**: وترتبط كفاءة الوساطة عموما بحالة المنافسة ودرجة عدم تماثل المعلومات التي تواجه المؤسسات المالية، وتنعكس في فروق أسعار الفائدة والتكاليف العامة للبنوك. (karpowicz, 2014, pp. 06-07)

2/ تحديات الشمول المالي على جانب العرض: تتعلق بمقدمي الخدمات المالية والظروف المؤثرة على عملية وصول المتعاملين للخدمات المالية، وتتمثل في ما يلي: (حاجي و جبوري، 2021، صفحة 226)

2-1-عدد مقدمي الخدمات المالية: إن نقص مراكز (هياكل) تقديم الخدمات المالية في المناطق النائية والريفية خاصة يعد من أهم التحديات التي تحول دون تعزيز وإنتشار الشمول المالي، وتتعارض مع إستراتيجية الشمول المالي التي تركز على الوصول ودمج المستبعدين ماليا في المجتمع.

2-2-البنية التحتية والتكنولوجية: ضعف البنية التحتية أو غيابها كليا في بعض المناطق خاصة في الدول العربية يؤدي إلى غياب الخدمات المالية، وعدم توفير البدائل المالية المناسبة لساكنة تلك المناطق.

2-3- مدى فهم مقدمي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي: يعتبر ضعف إدراك مقدمي الخدمات المالية بأهمية الشمول المالي من أكبر التحديات التي تعيق إنتشار الشمول المالي، إذ يجب أن يكونوا على دراية كافية بكل ما يخص الخدمات المالية المقدمة من طرفهم، وأن يقوموا بتطوير قدراتهم الشخصية لنقل هذه المعرفة إلى العملاء في مختلف المناطق خاصة الريفية منها.

2-4- مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية: إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية يزيد من مرونة تقديم الخدمات المالية للأفراد، بشرط أن يتم وضع قواعد تضبط هذه التعاملات من طرف الجهات الرقابية.

3/ تحديات الشمول المالي من ناحية الطلب: وتتعلق بطالبي الخدمات والمنتجات المالية (العملاء)، ويمكن إختصارها في النقاط التالية:

3-1- الأمية المالية: إن الجهل وغياب المعرفة المالية لدى فئة كبيرة من المجتمع، حال دون معرفتهم لطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية، فضلا عن عدم المقدرة للوصول إلى هذه المؤسسات المالية لأسباب تتعلق بالبعد الجغرافي، كما قد يؤدي غياب الوعي المالي بالعملاء لطلب الخدمات المالية الرسمية من قنوات غير رسمية ظنا منهم أنها أفضل من حيث التكاليف أو الثقة.

3-2- تفضيل التعامل بشكل كامل بالإقتصاد النقدي: أي إستخدام الأصول المالية كالذهب والأسهم أو تقديم القروض النقدية، أو أخذها بشكل غير رسمي من مقرضي الأموال لتلبية إحتياجاتهم المالية، بالرغم من عدم أمان هذه الطريقة وتكلفتها وتعقيدها، كما أنها توفر موارد محدودة ي حالة حدوث أي مشكلة تتعلق بالمشروع. (سعدوني، 2021، صفحة 22)

3-3- معدل الفقر في المجتمع: إن ارتفاع معدلات الفقر ببعض المناطق خاصة في الدول العربية يؤدي بالضرورة إلى ضعف القدرة المالية للأفراد وبالتالي عدم تعاملهم مع البنوك أو المؤسسات المالية.

3-4- أسباب عقائدية: يتجنب الأفراد التعامل مع البنوك لأسباب دينية كالخوف من الوقوع في الربا من خلال هذه التعاملات المالية أو عدم توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3-5- ارتفاع تكاليف الخدمات المالية: تعتبر تكاليف تقديم الخدمات المالية المرتفعة من أهم أسباب الإستبعاد المالي، بالإضافة إلى بطء التنفيذ والتعقيدات المصاحبة له، ما يشجع على التوجه إلى المعاملات المالية غير الرسمية. (بن قيدة و بوعافية، 2018، الصفحات 102-103)

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم كل من التكنولوجيا المالية والتمويل الأصغر الإسلامي وأدواتهما التي ساهمت في تعزيز الشمول المالي خاصة في السنوات الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية والتمويل الأصغر كونهما وسيلة لدمج مختلف الفئات المستبعدة ماليا في مختلف أنحاء العالم.

المطلب الأول: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

كان لإستخدام التكنولوجيا في مجال التمويل أهمية بالغة، إذ ساهم التحول الرقمي الذي شهدته المؤسسات المالية سببا في توفير العديد من الخدمات المالية التي تجذب مختلف الفئات، لما صاحبها من سهولة وتوفير للجهد والوقت وتقليل التكلفة، خاصة بعدما شهده العالم في ظل جائحة كورونا التي زادت وتيرة إستخدام التكنولوجيا المالية وساهمت في نمو قطاعها بشكل كبير.

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية ومراحل تطورها:

1/ **تعريف التكنولوجيا المالية:** التكنولوجيا المالية هي عبارة عن مبادرات ذات نموذج أعمال مبتكر، تستفيد من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في مجال الخدمات المالية. كما تعرف على أنها صناعة تتكون من مؤسسات تستخدم تكنولوجيا مالية جديدة لدعم الخدمات المالية أو تمكينها. (Nicoletti, 2017, p. 12).

و تعرف أجندة بالي للتكنولوجيا المالية ومجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية على نطاق واسع بأنها" التقدم التكنولوجي الذي لديه القدرة على إحداث تحول في تقديم الخدمات المالية مما يحفز تطوير نماذج أعمال وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة".

كما تعرف التكنولوجيا المالية من منظور إسلامي (متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية) على أنها دمج للتكنولوجيا والتمويل، وبالتالي تقتضي مراعاة توجيهات ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقا لنماذج التمويل الإسلامي.(قوجيل، 2023، صفحة 109)، ونقصد بها إستخدام التكنولوجيا في تطبيقات التمويل الإسلامي بالشكل الذي لايخالف قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وعليه يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها إدخال تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في القطاع المالي وذلك من أجل رقمنة خدمات التمويل لتسهيل الوصول لها والتعامل بها لمختلف الفئات وتخفيف التكلفة وتوفير الجهد والوقت خاصة في ظل إنتشار الثورة الرقمية ودمجها في مختلف المجالات.

2/ مراحل تطور التكنولوجيا المالية:مرت التكنولوجيا المالية منذ ظهورها بعدة مراحل يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

المرحلة الأولى: الإضطراب الرقميDIGITAL DISRUPTION (1998-2008): ومع تزايد توافر الأجهزة التي تدعم الإنترنيت واعتمادها، أصبحت الخدمات المالية رقمية لأول مرة. وهذا يمثل تحديا للأنظمة القديمة للمؤسسات المالية الوطنية والإقليمية. وأصبحت الخدمات المصرفية عبر الإنترنيت، والإقراض، والتجارة الإلكترونية (وخاصة من خلال الأسواق مثل أمازون) تدريجيا هي التيار السائد. وبرزت المدفوعات عبر الانترنيت، مع تولي شركات مثل "باي بال "المسؤولية، باعتبارها المجال الأكبر من الإبداع، الأمر الذي أدى إلى تعطيل صناعة المعاملات المصرفية. وقاد المقرضون الرقميون مثل كابيتال وان، موجة من الإبداع في الإقراض باستخدام البيانات والتحليلات.

المرحلة الثانية: التبني المتنقل والإجتماعيMOBILE AND SOCIAL ADOPTION (2009-2014): في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، وفي ظل التدقيق التنظيمي الجديد وتغير سلوكيات المستهلكين، فتح منظور "الإنتظار والترقب" للبنوك القائمة أمام شركات التكنولوجيا المالية. فقد سمح ازدهار الإئتمان والإبتكار السريع في مجال الهاتف المحمول للمستهلكين بالوصول إلى الخدمات المالية في الوقت الحقيقي. أدى التركيز المعتمد على تجربة المستخدم/واجهة المستخدم (UX/UI)، وإدخال واجهات برمجة التطبيقات (API) إلى القضاء على العديد من نقاط الإحتكاك أثناء عملية الإعداد، وفي وقت لاحق، خلال الرحلة الرقمية للعميل. وبدأت وسائل التواصل الاجتماعي وتحليلات البيانات تلعب دورا رئيسيا، مما سمح للشركات بجمع معلومات دقيقة. نما نجاح التكنولوجيا المالية من خلال توفير الحلول الرقمية الأولى بدرجة عالية من التخصيص.

المرحلة الثالثة: الملائمة والقياسRELEVANCE AND SCALE (2015-2021): نمت صناعة التكنولوجيا المالية بسرعة جنبا إلى جنب مع اعتماد الهواتف الذكية مع تسارع الوظائف التدريجي خلال وباء

فيروس كورونا. يتوقع المستهلكون الآن أن تكون جميع الخدمات المالية متاحة عبر الإنترنيت على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. و نمت شركات التكنولوجيا المالية، واكتسبت إمكانية وصول العملاء إلى الخدمات المالية، وقنوات توليد الطلب الجديدة، وتجربة المستخدم/ واجهة المستخدم المحدثة، وانخفاض التكاليف. وارتفع تمويل التكنولوجيا المالية إلى 440 مليار دولار بين عامي 2014 و2022.

المرحلة الرابعة: التطلع إلى المستقبلLOOKING AHEAD(2022 وما بعدها): نتوقع بيئة تنظيمية أكثر إستباقية تمهد الطريق للاستثمارات الداعمة في البنية التحتية، وتطلق العنان للإبداع في أجزاء من العالم التي لا تزال تسعى إلى توسيع نطاق الشمول المالي. وعلى الرغم من التحديات والإضطرابات التي تواجه التكنولوجيا المالية، يظل الرؤساء التنفيذيون في مجال التكنولوجيا المالية متفائلين على المدى الطويل. (boston consulting group, 2023, pp. 11-12)

والشكل الموالي يمثل إنتشار التكنولوجيا المالية لسنة 2021 وتوقعات نموها بحلول سنة 2030 حسب القطاع وكذا حسب المنطقة.

الشكل (2–4): إنتشار التكنولوجيا المالية حسب القطاع وحسب المنطقة بحلول 2030

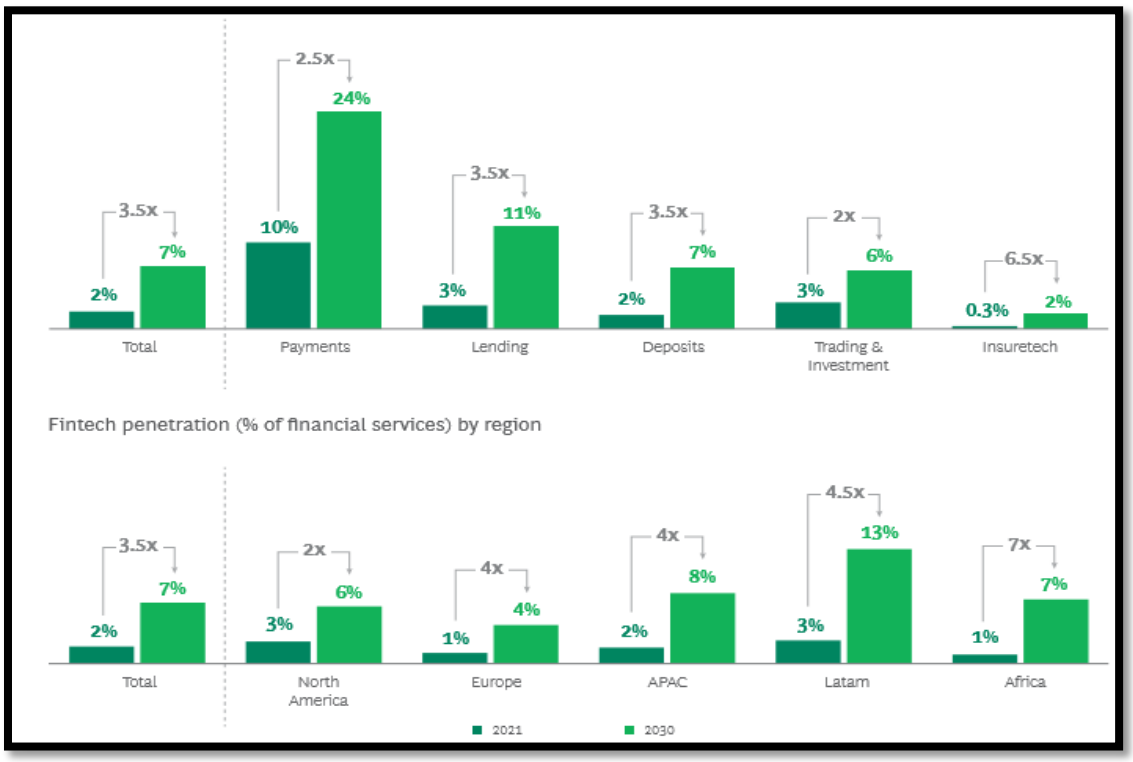

Source : (Goyal and others, 2023)

من خلال الشكل أعلاه نستخلص ما يلي:

- ✓ يحقق قطاع المدفوعات أعلى إنتشار لسنة 2021 مقارنة بباقي القطاعات ليمثل 10٪ من الخدمات المالية.
- ✓ يحقق كل من الإقراض والتجارة والإستثمار نسبة إنتشار متواضعة تقدر بـ 3٪.
- ✓ سينمو إنتشار التكنولوجيا المالية من حيث المدفوعات في جميع المجالات بحلول 2030، وخاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا.
- ✓ من المتوقع أن ينمو إنتشار قطاع المدفوعات ليبلغ 24٪ سنة 2030 محققا بذلك معدل نمو يقدر بـ 14٪ خلال 9 سنوات، يليها الإقراض بنسبة 8٪، ثم الودائع بـ 5٪.
- ✓ يتوقع تحقيق أكبر إنتشار للتكنولوجيا المالية في أمريكا اللاتينية بحلول سنة 2030 بمعدل نمو قدره 10٪.

ثانيا: المهارات الأساسية لثورة التكنولوجيا المالية ومجالاتها

1/ المهارات الأساسية لثورة التكنولوجيا المالية: تعتمد التكنولوجيا المالية كتخصص على ثلاثة مفاهيم أساسية، وهي:

1-1- التقاط البيانات (data capture): عمليات إلتقاط وتخزين البيانات والمعلومات حول كل فرد أو شركة أو نشاط (الذي يكون أو قد يكون في المستقبل مصدرا للتفاعل المحتمل من أي نوع، حول أنشطتهم الدقيقة في الحياة المادية أو العالم الرقمي).

1-2- **تحليل البيانات (data analysis)**: المنهجيات والأدوات اللازمة لتحليل مجموعات البيانات الكبيرة والمتنامية للوصول إلى معلومات موجزة يمكن أن تقود القرارات المستقبلية.

1-3-**الذكاء والتنفيذ (intelligence and implemention)**: استخدام وتنفيذ هذه المعرفة القائمة على البيانات لجعل الخدمات والأنشطة الحالية أكثر كفاءة، أو لإنشاء خدمات جديدة غير موجودة اليوم. (GUPA & THAM, 2019)

2/ مجالات التكنولوجيا المالية: إخترقت التكنولوجيا المالية العديد من المجالات، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم مجالات التكنولوجيا المالية والتي تحظى بإهتمام خاص بسبب وتيرة نموها السريعة:

2-1- الإقراض الرقمي: يشير الإقراض الرقمي إلى الإقراض غير المصرفي القائم على التكنولوجيا. إن الوصول إلى بيانات موسعة، وخوارزميات متطورة، وقدرة حاسوبية كبيرة، مكن الشركات الجديدة من التنافس مع البنوك التقليدية من خلال تقديم عروض جديدة جذابة للمقترضين المحتملين.

عادة ما يكون لدى المشاركين في الشركة منصات رقمية لتسهيل الوصول. ويشمل المقترضون المستهلكين والشركات الصغيرة. حيث يقوم الأفراد والمستثمرون المؤسسيون بتوفير رأس المال. تشمل العروض القروض الإستهلاكية والطلابية وقروض الأعمال الصغيرة، وقروض تمويل المعدات وخطوط الإئتمان. تعمل شركات الإقراض الرقمي على التوفيق بين المقترضين والمقرضين، وبالتالي الإستفادة من علاقات القروض ومعالجة المعاملات، حيث يقدم المقترضون طلبات الإئتمان عبر الانترنيت للحصول على قروض من المقرضين الرقميين، الذين يستفيدون من مصادر البيانات والمعلومات القادرة على تحديد مخاطر الإئتمان. وعادة ما تستغرق قرارات التمويل أياما أو أسابيع أو أشهر.

2-2-**المدفوعات:** أدى انتشار الهواتف الذكية وظهور الدفع عبر الهاتف المحمول وتقنية (blockchain) إلى إطلاق العنان للابتكار عبر النظام، وفي ثلاثة مجالات على وجه الخصوص: المعاملات من شخص إلى شخص آخر، ومدفوعات التجزئة في المتجر، ومعالجة بطاقات الإئتمان والخصم والتسويات.

تشير المدفوعات من شخص إلى شخص (p2p) إلى تحويل الأموال من حساب شخصي واحد إلى حساب آخر، باستخدام إما غرفة المقاصة الآلية أو بطاقات الخصم/الإئتمان. يشمل مقدمو هذه الخدمة البنوك وشركات التكنولوجيا مثل paypalوfacebook .

2-3-البلوكشين: على الرغم من البنية التحتية المعقدة، يمكن تلخيص هدف تقنية البلوكشين ببساطة في تحقيق اللامركزية من خلال دفتر أستاذ مشترك للمعاملات.

المكونات الثلاثة الرئيسية هي شبكة نظير إلى نظير مع مجموعات أو عقد عشوائية، قاعدة بيانات، أو دفتر الأستاذ الرقمي، وطرف ثالث. عندما يقوم طرف ثالث بإرسال إدخال أو دفعة إلى دفتر الأستاذ، تعمل العقد معا بسلاسة إما للموافقة على المعاملات أو رفضها. ومع عدم وجود سلطة مركزية، فإن هذا يلغي الحاجة إلى

الثقة في طرف واحد مثل معالج الدفع. كل شيء مختوم زمنيا ومحمي بواسطة التوقيعات المشفرة، أو الخوارزميات المعقدة التي توفر سلامة البيانات. على هذا النحو، إذا حاول أي طرف تعديل المعاملات بأثر رجعي، فسيكون ذلك مرئيا لكل عقدة في الشبكة، مما يجعل المعاملات غير قابلة للتغيير تماما بمجرد تقديمها.

2-4-إدارة الثروات الرقمية: في مجال تكنولوجيا الإستثمار وأسواق رأس المال، يعد تعطيل إدارة الثروات التقليدية أحد المواضيع الأكثر ديناميكية. حيث قام المستشارون الآليون بتطوير تقنية آلية ورشيقة تعمل على تغيير الإفتراضات حول كيفية إدارة الأموال.

2-5- المستشارون الآليون: عبارة عن خدمات إدارة الثروات الآلية التي تركز على البيع بالتجزئة والتي تستخدم الخوارزميات لتقييم مدى تحمل المخاطر والتي تدير بشكل عام الأصول في محافظ منخفضة التكلفة للصناديق المتداولة في البورصة. وتسمح ميزات التخصيص وإعادة التوازن التلقائية للمستثمرين بإدارة المحافظ عن بعد. يقدم بعض المستشارين الآليين مشورة مؤتمتة بالكامل، بينما يقدم البعض الآخر مزيجا من الخدمات الرقمية والبشرية. تقدم بعض الشركات خدمات إستشارية مباشرة للمستهلكين مع القليل من المساعدة البشرية، بينما تقدم شركات أخرى خيارات مع المشورة عبر الهاتف.

إن المستشارين الآليين الذين يتعاملون مع المستهلكين منخفضو التكلفة نسبيا، وفي حين تركز شركات إدارة الثروات التقليدية على العملاء الأكثر ثراءا، فإن المستشارين الرقميين قد يجذبون العملاء الأصغر سنا والقطاعات السكانية الغنية. تقوم بعض الروبوتات بتخفيض الحد الأدنى لاستثماراتها على أمل جذب العملاء الأصغر سنا. ومن الممكن أن يؤدي هذا الإتجاه إلى توسيع نطاق الوصول إلى مجموعة أوسع من الأفراد الذين لديهم كميات أقل من الأصول للإستثمار. (S&P Global Market Intelligence, 2016, p. 3، 7، 11، 15)

ثالثا: مساهمة التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي في تحقيق الشمول المالي

على الرغم من أنه كان ينظر للتكنولوجيا المالية على أنها عرضية إلى حد كبير بالنسبة لصناعة الخدمات المالية حتى قبل حوالي خمس سنوات، إلا أن الوباء (كرونا) كان بمثابة حافز لإعتماد المستهلكين على نطاق واسع للخدمات المالية الرقمية. ونتيجة لذلك أصبحت التكنولوجيا المالية الآن سائدة في قطاعات معينة ، وخاصة المدفوعات والمعاملات المصرفية.

على مدى السنوات الأخيرة، اجتذبت التكنولوجيا المالية أكثر من 500 مليار دولار من التمويل. وفي الآونة الأخيرة منذ عام 2019، تلقت ما يقرب من 20٪ من نفقات رأس المال الإستثماري العالمي منذ 2019، مما اجتذب كميات كبيرة من رأس المال من المستثمرين العموميين ومستثمري القطاع الخاص في مجال التكنولوجيا وصناديق التحوط. كان هذا التمويل مدعوما في بعض الأحيان بجنون المضاربة في قطاعات فرعية مثل العملات المشفرة والتقنيات الداعمة لها. استحوذت العملات المشفرة على تمويل يزيد عن 50 مليار دولار في عامي 2021 و2022 مجتمعين. أو ما يقرب من 75٪ من إجمالي تمويل العملات المشفرة الذي تم تلقيه حتى عام 2022.

وبلغت ذروتها في عام 2021، حيث مثلت التكنولوجيا المالية 9٪ من جميع تقييمات الخدمات المالية على مستوى العالم. (boston consulting group, 2023, p. 5)

ويعتبر هذا الإنتشار الواسع وبوتيرة متسارعة للتكنولوجيا المالية عامل لجذب مختلف فئات المجتمع خاصة الشباب الأكثر إقبالا على التكنولوجيا، والقاطنين بالمناطق المعزولة، كما يسهل عملية الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من طرف البنوك ومختلف المؤسسات المالية، ويقلل الجهد والوقت والتكاليف، الأمر الذي يشجع على زيادة الإقبال على الخدمات المالية الرقمية، وبالتالي تعزيز الشمول المالي. وسنتطرق فيما يلي إلى دور ومساهمة كل من التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي في تحقيق وتعزيز الشمول المالي:

1/ تعمل التكنولوجيا المالية على تحفيز الشمول المالي، حيث أنها تضمن حصول الأفراد في الدول النامية على الخدمات المالية بطرق جديدة من خلال التكنولوجيا المالية، وهذا ما يساهم في إنتشار أعمال التجارة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني بشكل واسع.

2/ للتكنولوجيا المالية القدرة على عولمة الخدمات المالية الأساسية من خلال تعزيز الإدماج المالي في الإقتصاديات المتقدمة بالإضافة إلى الإقتصاديات النامية حيث الخدمات المالية لم تنتشر بعد، في حين إنتشرت الهواتف الذكية والمحمولة بسرعة، والتي من شأنها (الهواتف المحمولة) نقل الخدمات المالية للأفراد بدلا من إضطرارهم على الإنتقال للبنوك من أجل الحصول على هذه الخدمات.

3/ تحدث شركات التكنولوجيا المالية تغييرات سريعة في القطاع المالي، مما يجعل توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية أيسر من ذي قبل. (بوخاري و طهراوي دومة، 2021، الصفحات 331-332)

4/ للتكنولوجيا المالية دور كبير في تطوير الصناعة المالية ودعم الشمول المالي، وذلك من خلال إستعمال الوسائل الرقمية وتقديم خدمات مالية جديدة تجمع بين السرعة والمرونة ومدعومة باستراتيجيات نوعية لأحدث التقنيات (البلوكشين، الذكاء الإصطناعي،...) (سعيدي، 2023، صفحة 73)

5/ التكنولوجيا المالية وسيلة لخفض التكاليف والجهد والوقت في تقديم الخدمات المالية، مما يشجع على إستخدام هذه الخدمات من طرف الأفراد وبالتالي زيادة الشمول المالي.

6/ التوسع في منصات الدفع القائمة على التكنولوجيا المالية ساهم في ربط الفقراء (ذوي الدخل المنخفض والمحدود) بموفري منتجات الإدخار والإئتمان والتأمين. (قريني و بورديمة، 2021، صفحة 396)

7/ يوفر التمويل الرقمي قنوات مبتكرة عديدة تعمل على تحسين وصول الأفراد والمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة للتمويل، وعليه تعزيز الشمول المالي، حيث ساهمت هذه القنوات في تذليل العوائق التي تحول دون إمكانية الحصول على الخدمات المالية. (حواسي و بن زكة، 2021، صفحة 371)

وعلى الرغم من أن التحول الرقمي للقطاع المالي لا يزال عملا مستمرا، فإنه يعمل بالفعل على تغيير البنى التحتية المالية والمنتجات ونماذج الأعمال، وجلب وافدين جدد وإعادة تشكيل الشركات القائمة وهيكل السوق. مع تغير سلوك العملاء وتزايد المنافسة، هناك إمكانية لتحسين الشمول المالي بشكل كبير، لا سيما في الإقتصاديات الناشئة والإقتصاديات النامية، من خلال التغلب على الحواجز المادية والجغرافية التي تحول دون الوصول إلى الإئتمان والمنتجات الأخرى وسد فجوات المعلومات المتعلقة بها. يقوم شاغلو الوظائف والوافدون على حد سواء بتعيين أولوية إستراتيجية لرقمنة قنوات العملاء والعمليات الداخلية واعتماد المنتج. ستعتمد نتائج السوق في نهاية المطاف على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك وفورات الحجم والنطاق،

تفضيلات العملاء للإختيار مقابل الراحة، وإطار السياسات، بما في ذلك الأساليب التنظيمية للترخيص والبيانات والمنافسة (Feyen, Natarajan, & Saal, 2022, p. 4) .

المطلب الثاني: التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي

يجمع التمويل الأصغر الإسلامي بين التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي، وهما مجالين يشهدان نموا سريعا في مختلف دول العالم، كما يجمع أيضا بين المبادئ الاجتماعية التي تنص عليها الشريعة الإسلامية من أجل مراعاة الأشخاص المهمشين إجتماعيا وإقتصاديا، وبين قدرة التمويل الأصغر على توفير فرص لحصول الفقراء على التمويل.

أولا: تعريف التمويل الأصغر الإسلامي

عرف الإطار التنظيمي والرقابي لمؤسسات التمويل الأصغر الصادر عن بنك السودان المركزي التمويل الأصغر على انه أي تسهيل مالي أو عيني يتم منحه للفقراء النشطين إقتصاديا وفق الشروط التي يحددها البنك والتي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما عرف أيضا خدمات التمويل الأصغر على أنها حزمة من الخدمات المالية وغير المالية المقدمة لعميل التمويل الأصغر، وتشمل منح التمويل، الإدخار، التأمين، التحويلات الداخلية، التسويق، وغيرها من الخدمات التي يحددها البنك. (بابكر، 2021، صفحة 26)

ويعد التمويل الأصغر الإسلامي مجالا مهما من مجالات المالية الإسلامية، حيث يتم من خلاله تقديم التمويل للأشخاص غير المدمجين ماليا من خلال تقديم نموذج قائم على الأخلاق والعدالة والكسب والتوزيع. فهناك توافق وتكامل بين أهداف وآليات التمويل الأصغر والمالية الإسلامية، وهذا يعني أن التمويل الأصغر الإسلامي يمكن أن يستخدم نفس المنتجات والأدوات كما في الصيرفة الإسلامية وبالطبع يعتبر الإمتثال الشرعي هو العامل الأساسي في التفريق بين مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية والإسلامية، وبالإضافة إلى ذلك يقوم التمويل الأصغر الإسلامي بأنشطة ربحية وغير ربحية، ويقدم الخدمات المالية ليس فقط للفقراء بل للفقراء جدا وهو ما يسمى بالتمويل الإسلامي المتناهي الصغر. (نعيمي، 2023، صفحة 22)

كما يشير التمويل الأصغر الإسلامي إلى الخدمات المالية المقدمة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض بناءا على أحكام الشريعة الإسلامية. يتم تقديم التمويل الأصغر الإسلامي كبديل بين الفقراء المسلمين للتخفيف من حدة الفقر من خلال إستخدام نماذج معينة قائمة على الأعمال الخيرية والربحية. مثل الخدمات المصرفية

الإسلامية، يدير التمويل الأصغر الإسلامي برامجه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تشمل حظر الفائدة وتقاسم المخاطر وتجنب الغرر أو الغموض مع ضمان الرفاهية لجميع أفراد المجتمع. (Nabi, Aminul, Rosni, & Nabi, 2017, p. 31)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الأصغر الإسلامي هو نوع من التمويل الذي يجمع التمويل الأصغر ومبادئ الشريعة الإسلامية في التمويل، وهو موجه إلى فئة المستبعدين ماليا والمهمشين من طرف النظام المالي التقليدي، فهو يركز بصفة خاصة على الفقراء والفقراء جدا خاصة في المجتمعات المسلمة.

ثانيا: مزايا التمويل الأصغر الإسلامي:

يهدف التمويل الأصغر الإسلامي إلى تحقيق الرعاية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر، وذلك من أجل الإرتقاء بالمجتمعات وتمكين الأفراد من تحسين رفاهيتهم الإجتماعية والإقتصادية، وهذا ما يميزه عن غيره من أنواع التمويل الأخرى، وفي ما يلي نذكر أهم مزايا التمويل الأصغر الإسلامي:

1/ التمويل الأصغر الإسلامي أداة قوية وفعالة لمحاربة الفقر والبطالة، من خلال توفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات الذين لا يملكون رؤوس أموال كافية لتنفيذ مشاريعهم.

2/ يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخل المنخفض المستبعدين في الكثير من الأحيان من الأنظمة المالية التقليدية بمختلف أشكالها.

3/ يعمل على تمكين الفقراء من زيادة دخلهم الأسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي وذلك من خلال تمكينهم من مباشرة مشروعات صغيرة مدرة للدخل.

4/ تحقيق التنمية المتوازنة في المجتمع وذلك بتنويع مجالات الإستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة.

5/ توفير بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لإختيار مجال إستثمار مدخراتهم، إلى جانب إختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلائم مع ظروفهم. (درويش و صالح، 2022، صفحة 268)

6/ يساند التمويل الأصغر الإسلامي الأعمال الحرة وإقتسام المخاطر، ويعمل على دمج الفقراء في مختلف الأنشطة، وبالتالي فهو يركز على تحقيق الأهداف الاجتماعية والتنموية، ويدعم الشمول المالي من خلال إشراك الفقراء ومحدودي الدخل في النظام الاقتصادي.

7/ يعمل التمويل الأصغر الإسلامي على تمكين المرأة المسلمة المهمشة إجتماعيا خاصة المقيمات بالمناطق الريفية والنائية.(المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2008، صفحة 16)

ثالثا: الخدمات المالية الأساسية لمؤسسة التمويل الأصغر الإسلامي

لا تقتصر حاجة الفقراء المالية فقط في الحصول على الإئتمان، بل تتعدى ذلك وفي إطار التمويل الأصغر الإسلامي توفر مؤسسات التمويل الأصغر العديد من الخدمات التي تلبي حاجيات هذه الفئة من المجتمع في إطار ما تنص عليه الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، حيث وفرت مجموعة من خدمات التمويل والإدخار والتأمين. ويمكن تلخيص أهم الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في الشكل الموالي:

الشكل (2-5): خدمات التمويل الأصغر الإسلامي

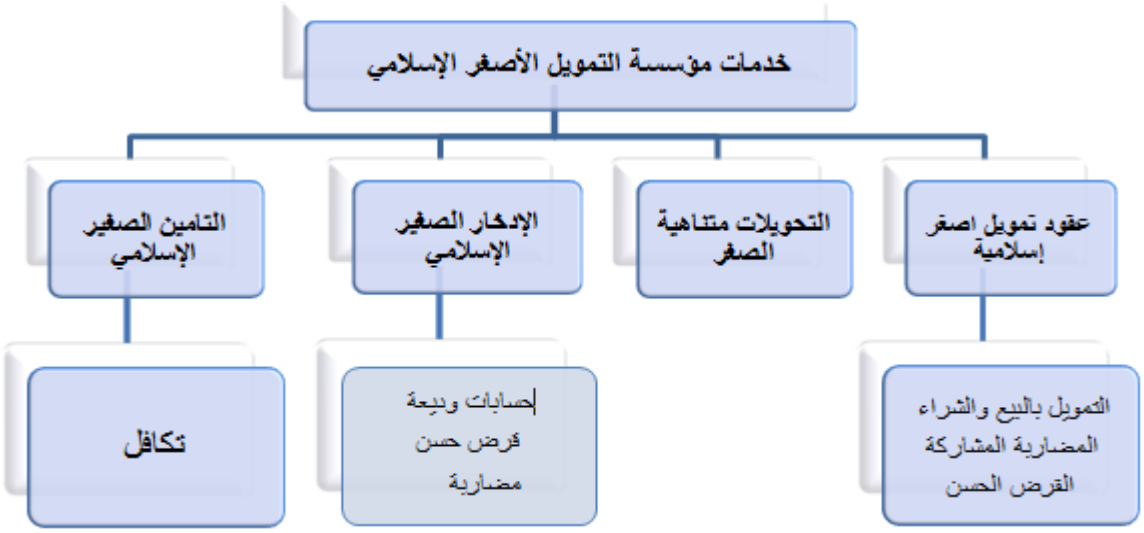

المصدر: (نعيمي، 2023، صفحة 26)

التمويل الأصغر (الإئتمان الأصغر): يمتنع الفقراء خاصة في الدول المسلمة من الحصول على التمويل القائم على الفائدة المحرمة شرعا، وعليه تقدم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي التمويل لهذه الفئة من خلال مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية مثل القرض الحسن والبيع بثمن آجل، وأيضا من خلال التمويل التشاركي القائم على المضاربة والمشاركة.

التحويلات متناهية الصغر: وتشمل كل من التحويلات المحلية والدولية، حيث يوجد العديد من الفقراء الذين لديهم أقارب في دول ومدن أخرى تواجههم قيود متعددة تحول دون تمكنهم من إرسال وإستقبال تلك الأموال، وتحاول مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر تقديم هذه الخدمة لمتعامليها بأقل تكلفة وطبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

الإدخار الصغير الإسلامي: يرغب الفقراء في الإدخار وكثير منهم يدخرون بالفعل، لكنهم مقيدون بالطلبات المتعددة على دخولهم المنخفضة ونقص خدمات الإيداع المتاحة التي تتوافق مع توقعات إحتياجاتهم. ويريد الفقراء خدمات إيداع آمنة ومريحة تسمح بأرصدة ومعاملات صغيرة وتتيح لهم الوصول بسهولة إلى أموالهم. والفقراء في الدول الإسلامية، مثل نظرائهم في دول أخرى، يفضلون العوائد المرتفعة، كما أنهم يريدون أن تسجل ودائعهم درجات عالية من حيث السلامة والأمن والسيولة، كما يريدون أن تكون العوائد حلالا. (Obaidullah & Tariqullah, 2008, p. 11)

التأمين الأصغر الإسلامي (تكافل): التأمين الصغير هو حماية الأشخاص ذوي الدخل المنخفض ضد مخاطر محددة مقابل دفعات نقدية منتظمة (أقساط) تتناسب مع إحتمالية وتكلفة المخاطر المعينة. كما هو الحال مع جميع أنواع التأمين، يسمح تجميع المخاطر للعديد من الأفراد بتقاسم تكاليف حدث محفوف بالمخاطر. ومن أجل خدمة الفقراء بشكل جيد، يجب أن يستجيب التأمين الأصغر للإحتياجات ذات الأولوية فيما يتعلق بالحماية من المخاطر (التأمين الصحي، التامين على السيارات أو الحياة)، وأن يكون سهل الفهم وبأسعار معقولة. (Obaidullah & Tariqullah, 2008, p. 12)، ويقدم التأمين التكافلي التأمين للمستأمن بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الربا والغرر وسائر المحظورات، وذلك بتشكيل محفظة تأمينة يشترك فيها مجموعة من الأفراد ضد خطر معين، تدفع منها التعويضات عند وقوع الخطر المؤمن ضده، ويتميز التأمين الإسلامي بأن يتحقق من الفائض بعد التعويضات والمصاريف وإقتطاع الإحتياجات يوزع على المستأمنين. (شيخ، 2014، صفحة 299)

رابعا: تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات التمويل الأصغر الإسلامي

1/دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: يلعب التمويل الإسلامي دورا مهما في زيادة الشمول المالي من خلال الأدوات المالية التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة، مما يؤدي إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، وتعزيز الرفاه الاجتماعي. حيث أن توسع التمويل الإسلامي وانتشار منتجاته يلبي حاجة أولئك الذين يمتنعون عن الإندماج في النظام المالي التقليدي لأنه يتعارض مع الشريعة الإسلامية. يوجد 14٪ فقط من بين 1.8 مليار مسلم يستخدمون البنوك، وبالتالي يمكن للتمويل الإسلامي أن يقلل من الإستبعاد المالي، خاصة مع توسع خدمات التمويل الإسلامي لتشمل المسلمين وغير المسلمين. (S & SINCH, 2021, p. 44) ، ويبرز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال ما يلي:

– يعتبر التمويل الإسلامي قناة لتوسيع نطاق الشمول المالي، حيث يساهم في تلبية الإحتياجات المالية للأفراد والشركات التي لا تستخدم الخدمات المالية التقليدية لأسباب أخلاقية أو شرعية. (غربي، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الإقتصاديات العربية نموذجا، 2018، صفحة 104)

–تصميم وتقديم خدمات ومنتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامي يؤدي إلى جذب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذا النوع من المنتجات والخدمات.

– إعادة توزيع الثروات من خلال الأدوات المالية الإسلامية مثل الزكاة والوقف والقرض الحسن، والتي تستهدف أصحاب الدخل المنخفض في المجتمع. (عبيد، 2019، صفحة 02)

– يوجد تنوع كبير في الأدوات المالية الإسلامية مثل الزكاة، الصدقات، الأوقاف، والمرابحة، والمشاركة، المضاربة، القروض الإسلامية (القرض الحسن)، والتكافل وغيرها. وجميع مصادر التمويل هذه ستساعد الأفراد على الحصول بسهولة على الخدمات المالية ودمجها في النظام المالي الرسمي.

– يساعد التمويل الإسلامي أيضا على توسيع تنوع المنتجات المالية وتمكين الفقراء من الوصول إليها من خلال توزيع الزكاة على مستحقيها، وتسهيل تقديم قروض بدون فوائد للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، وإنشاء شركات صغيرة تعتمد على صيغ التمويل الشرعية مثل المشاركة والمرابحة والإستصناع.

– توفير أشكال التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (التأمين التكافلي)، والتي يمكنها تقديم خدمات الرعاية الصحية بأسعار منخفضة، مما يقلل العبء على الفقراء.

– يساهم التمويل الإسلامي في زيادة معدلات الإدخار من خلال الصكوك وصناديق الإستثمار الإسلامية، ومن ثم توفير الأموال في حالات الطوارئ واستخدام المدخرات لشراء الأصول العقارية أو للتعليم والرعاية. (S & SINCH, 2021, p. 44)

2/أدوات التمويل الأصغر الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي

على الرغم مما حققه التمويل الأصغر التقليدي من نتائج مرضية في مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء، إلا أنه لم يكفي لدمج كافة المستبعدين ماليا (ونخص بالذكر الفقراء والفقراء جدا) بسبب ارتفاع معدل الفائدة، خاصة فيما يتعلق بالمجتمعات الإسلامية حيث أن بناء أنظمة مالية يتطلب وجود تكامل بين التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي القائم على أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما أكدته المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء "هناك حاجة لمناهج وقنوات متنوعة لتوجيه الخدمات المالية إلى نطاق متنوع من الأشخاص المستبعدين ماليا". (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2008، صفحة 15)، حيث يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي كونه يجمع بين مبادئ التمويل الإسلامي القائم على أحكام الشريعة الإسلامية وهدف التخفيف من الفقر في المجتمعات وتعزيز التنمية المستدامة، حيث أنه يقوم على الشفافية والعدالة الاجتماعية.

ويمكن للتمويل الأصغر الإسلامي تعزيز الشمول المالي للفقراء من خلال أدوات إعادة توزيع الثروة (الزكاة، الوقف، القرض الحسن)، أو أدوات تقاسم المخاطر (المضاربة، المشاركة، التكافل الأصغر) أو كلاهما معا. والجدول الموالي يوضح أدوات تعزيز الشمول المالي في إطار التمويل الأصغر الإسلامي:

الجدول (2–5): أدوات الشمول المالي في إطار التمويل الأصغر الإسلامي

مستوى الفقر	إسم الأداة	
	أداة إعادة توزيع الثروة	أداة تقاسم المخاطر
الفقر المدقع (تحت خط الفقر)	نموذج التمويل الأصغر القائم على الأعمال الخيرية (الزكاة، الصدقة، الوقف)	تقاسم المخاطر الاجتماعية من خلال الدعم الإجتماعي أثناء الأزمات
الفقر (فوق خط الفقر)	نموذج التمويل الأصغر القائم على الأعمال الخيرية (الزكاة، الوقف، القرض الحسن)	نموذج التمويل الأصغر القائم على تقاسم الأرباح (المضاربة والمشاركة) مع التكافل الأصغر
الدخل المنخفض	نموذج التمويل الأصغر القائم على الأعمال الخيرية (الوقف، القرض الحسن)	نموذج التمويل الأصغر القائم على تقاسم الأرباح (المضاربة والمشاركة) مع التكافل الأصغر

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على (Nabi, Aminul, Rosni, & Nabi, 2017, p. 40)

خامسا: التحديات التي تواجه قطاع التمويل الأصغر الإسلامي:

في حين يمثل التمويل الأصغر الإسلامي حلا واعدا لتحقيق الشمول المالي، فإنه يواجه تحديات أيضا أهمها ما يلي: (FastarCapital، 2023)

1/ الثقافة المالية: الإفتقار إلى الوعي المالي والفهم الجيد لمبادئ التمويل الإسلامي سواء بالنسبة للعملاء أو العاملين في مؤسسات التمويل الأصغر يقف عائقا أمام نمو وإنتشار مبادرات التمويل الأصغر الإسلامية. لذا ينبغي على مؤسسات التمويل الدولي أن تستثمر في برامج التثقيف المالي لتمكين المتعاملين وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لإتخاذ قرارات مالية صحيحة.

2/ الإطار التنظيمي: إن غياب الأطر التنظيمية الموحدة للتمويل الأصغر الإسلامي في العديد من البلدان يشكل تحديات لمؤسسات التمويل الأصغر من أجل تشغيل وتوسيع خدماتها. فإنشاء إطار تنظيمي داعم لهذه المؤسسات أمر بالغ الأهمية من اجل نمو وإستقرار التمويل الأصغر الإسلامي، ويقع على عاتق الحكومات والسلطات التنظيمية معالجة الحواجز القانونية والتنظيمية، وضمان توافر المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

3/ الوصول إلى التمويل: غالبا ما تواجه مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية تحديات في الوصول إلى مصادر التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يحد من توافر رأس المال لهذه المؤسسات، ولمواجهة

هذا التحدي لابد من استكشاف آليات بديلة كالزكاة والوقف، والتي بدورها تمثل مصادر تمويل مستدامة وأخلاقية لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، ما يمكنها من توسيع إنتشارها وتأثيرها.

4/ الإبتكار والتحول الرقمي: بالنسبة لمعظم مؤسسات التمويل الأصغر الصغيرة والمتوسطة الحجم يشكل التكيف مع العصر الرقمي وتوسيع النطاق تحديا كبيرا. إذ أن عملية التحول الرقمي لا تشمل أتمتة بعض الأنظمة اليدوية، بل إنها تتطلب أيضا إستثمارات جادة في ترقية أنظمة الإدارة القديمة وإعادة التفكير في طرق القيام بالعمل، وقد تكون هذه التغييرات مكلفة وصعبة التنفيذ.)بوابة الشمول المالي (

خاتمة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل لأهم أسباب الإستبعاد المالي (الإقصاد المالي) سواء كانت ذاتية أو خارجية، ومفهوم الشمول المالي كونه تجاوز الوصول إلى الخدمات المالية إلى ضمان حسن إستخدام هذه الخدمات وجودتها، وهذا بتكلفة مناسبة لمختلف فئات المجتمع خاصة الفئات المهمشة والمستبعدة ماليا، وتوفير الجهد والوقت، وذلك من خلال تطبيق عدة سياسات وأساليب من شأنها تحقيق وتعزيز الشمول المالي.

تجاوز الشمول المالي كونه هدفا للعديد من الدول والمنظمات الدولية لتحقيق أهداف أهمها تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة من خلال محاربة الفقر والعمل على تحسين المستوى المعيشي للأفراد ودمجهم في النظام المالي الرسمي، ودعم الاستقرار المالي، وضمان حماية المستهلك.

لكل من التكنولوجيا المالية والتمويل الأصغر الإسلامي دورا فعالا في تعزيز الشمول المالي في السنوات الأخيرة، خاصة وأن الثورة الرقمية إجتاحت كافة المجالات، وأصبح إستخدام التكنولوجيا في القطاع المالي داعما كبيرا من أجل إيصال الخدمات المالية لمناطق معزولة لا تتوفر على بنى تحتية مالية بسهولة ووقت قصير ودون بذل جهد من طرف السكان للتنقل إلى المؤسسات المالية. كما ساهم التمويل الأصغر الإسلامي في دمج فئة المستبعدين ماليا ذوي الدخل المحدود والضعيف خاصة في الدول المسلمة، والذين يعزفون عن التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية لأسباب دينية.

الفصل الثالث

عرض تجارب دولية في مجال التمويل الإسلامي لتعزيز الشمول المالي

تمهيد:

شهد قطاع التمويل الإسلامي نموا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة تزامنا مع زيادة إهتمام مختلف دول العالم به. وسعيا لتحقيق وتعزيز الشمول المالي الذي أصبح هدف عالمي تسعى من خلاله الدول والهيئات العالمية لدمج مختلف الفئات المستبعدة والمهمشة ماليا لعدة عقبات سواء كانت إقتصادية أو دينية.

يعتبر التمويل الإسلامي بمختلف آلياته وخدماته ومنتجاته كوسيلة فعالة للتخفيف من حدة الإستبعاد المالي، ويعمل على دمج الفئات الهشة (ذات الدخل الضعيف جدا) من خلال التمويل التكافلي (الاجتماعي) كالزكاة والوقف والقرض الحسن. وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى عرض تجارب ثلاثة دول رائدة في التمويل الإسلامي وكيف إستفادت منه لتعزيز الشمول المالي.

قمنا بداية بعرض تجربة ماليزيا كونها الأكثر نموا وتطورا في مجال التمويل الإسلامي، وسعيها لتعزيز الشمول المالي من خلاله خاصة فيما يتعلق بالتمويل الأصغر الإسلامي الذي تدعم من خلاله المشاريع الصغيرة والمصغرة. ثم سنقوم بعرض تجربة المملكة العربية السعودية كونها تتصدر قائمة الدول العربية من حيث أصول التمويل الإسلامي والإهتمام بتطوره. ثم أخيرا سنتطرق إلى تجربة بريطانيا التي تسعى لتخطي جميع العقبات كونها دولة أوروبية لتطوير النمو الإسلامي لتصبح بوابة عالمية للتمويل الإسلامي من خلال العديد من المبادرات والقواعد التنظيمية.

وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: التجربة الماليزية.

المبحث الثاني: التجربة السعودية.

المبحث الثالث: التجربة البريطانية.

المبحث الأول: التجربة الماليزية

تعتبر دولة ماليزيا من أكثر الدول المتقدمة في مجال التمويل الإسلامي في العالم، وفي سعيها لتصبح بوابة التمويل الإسلامي العالمية قامت بالعديد من الإنجازات و المبادرات لإنجاح هذه التجربة، وبالفعل نالت المراتب الأولى من حيث قيمة أصول الصناعة المالية الإسلامية، زمن خلال هذا المبحث سنستعرض تجربة ماليزيا في التمويل الإسلامي وكيفية مساهمته في تعزيز الشمول المالي.

المطلب الأول: واقع التمويل الإسلامي في ماليزيا

تعتبر دولة ماليزيا السباقة في إصدار قوانين ولوائح تنظيمية تضبط عمل المؤسسات المالية المتعاملة بصيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية منذ نشأتها، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم مراحل تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا والقوانين المنظمة له، بالإضافة إلى عرض تطور مختلف مؤشرات التمويل الإسلامي في ماليزيا.

أولا: تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا:

تعد ماليزيا من أوائل الدول في العالم التي أنشأت هيئة شرعية مركزية للتمويل الإسلامي في البنك المركزي منذ تأسيسه في عام 1997، لعب المجلس الإستشاري الشرعي لبنك نيجارا ماليزيا (SAC) دورا فعالا في توفير اليقين الشرعي للصناعة المالية الإسلامية الماليزية. على مر السنين، إستمرت الأحكام الشرعية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الإسلامية في لعب دور رئيسي في دعم التطوير المنظم للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا من خلال تشجيع الإبتكار مع تعزيز الثقة في سلامة الحلول المالية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية.

منذ إنطلاق مبادرة MIFC عام 2006، تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا ليصبح واحد من أكثر الأنظمة البيئية تطورا مع حلول متنوعة والجهات الفاعلة المرنة على الصعيد العالمي، يتواجد التمويل الإسلامي الآن في أكثر من 130 دولة بإجمالي أصول تبلغ قيمتها 4 تريليون دولار أمريكي، مما يمثل نموا سنويا بنسبة 17٪ في عام 2021. ومن المتوقع أن تنمو الصناعة أكثر لتصل إلى 5.6 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2026. ونظرا لنظامها الشامل للتمويل الإسلامي، فإن ماليزيا في وضع جيد للإستفادة من فرص النمو الواعدة لهذه الصناعة على مستوى العالم. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في تعزيز مكانة ماليزيا كبوابة دولية وقيادة فكرية للتمويل الإسلامي ونظامه البيئي. ويشمل ذلك تعزيز ربط المشاركين في السوق والشركات

والمستثمرين بفرص التمويل الإسلامي في آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي. ويتم التركيز أيضا على تصدير الخبرات والحلول في مجالات مثل التمويل المستدام، وتسهيل التجارة الحلال والتكنولوجيا المالية الإسلامية. (BANK NEGARA MALAYSIA, 2022, p. 57)

وشهد التمويل الإسلامي في ماليزيا ثلاث مراحل واسعة من التطور على مدى العقود الأربعة الماضية وهي: بناء الأساس، التعميم، التنويع والإبتكار. وقبل التطرق لهذه المراحل يجدر بنا ذكر أن التمويل الإسلامي في ماليزيا بدأ بمؤسسة إدخار إسلامية تعرف باسم صندوق الحج الماليزي وذلك سنة 1963، والذي يقوم على مبدأ تمكين الماليزيين الراغبين في الحج من تجميع مصاريف الحج من سن مبكرة، حيث يتولى الصندوق تحصيل مدخرات الراغبين في الحج ومن ثم إستثمارها في أوعية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وترتيب أمور الحج بكل متطلباتها. وبلغ عدد المدخرين الذين أودعوا أموالهم في الصندوق في السنة الأولى حوالي 1281 شخصا. (بن عبد العزيز المعجل، 2015، صفحة 32)

1/ المرحلة الأولى (سنوات الإحتكار) 1983–1990: حيث قرر البنك المركزي الماليزي منح البنك الإسلامي الوقت الكافي للتأسيس والعمل بسلاسة دون أي منافسة من لاعب مماثل في السوق. وبدأت الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا بتأسيس أول بنك إسلامي كامل تحت مسمى بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB)، سنة 1983. ولأن ماليزيا ذات تنوعات عرقية واسعة حيث ينتمي الناس إلى ثلاث عرقيات رئيسية هي الملايو والصينية والهنود يعيشون معا وينتمون إلى ديانات مختلفة يكون فيها الإسلام الدين السائد، ونتيجة لذلك، فمن الممكن أن يكون لدى ماليزيا نظام مصرفي مزدوج لتلبية إحتياجات المجتمعات المختلفة. تعتبر الخدمات المصرفية الإسلامية أمرا بالغ الأهمية للمسلمين الذين يرغبون في الإبتعاد عن النظام المالي التقليدي القائم على الربا، ومع ذلك، فإن الخدمات المصرفية الإسلامية متاحة لكل شخص من كل دين. وقد وفر هذا الهيكل المصرفي والمالي المزدوج للشعب الماليزي مجموعة واسعة من المنتجات المالية للإختيار بينها وفقا لإحتياجاتهم وتفضيلاتهم، بدءا من حسابات التوفير البسيطة وحتى المنتجات الإستثمارية المعقدة مثل الصكوك.

2/ المرحلة الثانية: سنوات التطوير (1990–1994): بدأت المرحلة الثانية عام 1990 عندما قررت الحكومة الماليزية أخذ الخدمات المصرفية الإسلامية على المستوى الوطني، ولديها أكبر عدد ممكن من البنوك الإسلامية لتقديم الخدمات المالية الإسلامية لجميع الماليزيين. وفي مرحلة التطوير هذه، قررت الحكومة السماح

بإنشاء بنوك إسلامية جديدة وسمحت أيضا للبنوك التقليدية القائمة بإنشاء شركات مصرفية إسلامية تابعة لها في جميع أنحاء ماليزيا. وقد تم إتخاذ هذا النهج بعد مشاورات مستفيضة مع فقهاء وعلماء إسلاميين بارزين، الذين أيدوا القرار. في عام 1993، قدم البنك المركزي الماليزي مخططا يعرف باسم (SPI) skim Perbankan Islam، والذي سمح للمؤسسات المالية التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب خدماتها التقليدية، حيث تم إختيار ثلاثة بنوك تقليدية لإختبار المرحلة الأولية، والتي زادت إلى 18 بحلول نهاية عام 1993.

3/ المرحلة الثالثة: سنوات الإقلاع (الإنطلاق) بدءا من 1994: المرحلة الثالثة كانت سنوات الإنطلاقة التي تم فيها إتخاذ العديد من التدابير لتعزيز النظام المصرفي الإسلامي وتحقيق مزيد من النمو. وتشمل هذه التدابير إدخال سوق المال الإسلامي في يناير 1994، والإفصاح المنفصل عن العمليات المصرفية لـ SPI في 1996، بدأ الفروع المصرفية الكاملة لـ SPI في الربع الأول من عام 1996، ومواءمة قضايا الشريعة من خلال تشكيل المجلس الإستشاري الشرعي المركزي (SAC) التابع للمصرف المركزي الماليزي في ماي 1997. (Lajis, Ismath Bacha, & Mirakhor, 2015, pp. 137-138-139)

ثانيا: اللوائح والسياسات التنظيمية للتمويل الإسلامي في ماليزيا

منذ نشأة التمويل الإسلامي في ماليزيا سنة 1983 صاحبه إصدار العديد من القوانين والسياسات التنظيمية التي تنظم وتضبط عمل التمويل الإسلامي، وتطورت هذه القوانين وعدلت وفقا لتطور التمويل الإسلامي ومتطلباته وكذا تماشيا مع إستراتيجية ماليزيا لتصبح في الصدارة في هذا المجال، وتتمثل أهم القوانين فيما يلي:

1/ قانون البنوك الإسلامية لعام 1983 (IBA , islamic banking act): منح IBA البنك المركزي الماليزي صلاحيات الإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها على غرار النطاق الذي تتمتع به على البنوك التقليدية. وفي ظل غياب نموذج تنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية، ظل محتوى IBA موجزا مع التركيز بشكل أساسي على جوانب الحوكمة والجوانب الإحترازية الجزئية للشركة التي تدير الخدمات المصرفية.

2/ قانون المؤسسات المصرفية والمالية لعام 1989 (BAFIA, banking and Financial institutions act): كان قانون BAFIA هو القانون الذي يسمح للبنك المركزي الوطني بتنظيم البنوك

التقليدية والإشراف عليها، مما أدى إلى إلغاء قانون شركات التمويل لعام 1969 وقانون البنوك لعام 1973. وتوجد صلته بالخدمات المصرفية الإسلامية في المادة 124 من القانون والتي تنص على النص القانوني لقيام البنوك التقليدية بمزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية. ولتبسيط الممارسات المصرفية الإسلامية بين البنوك المرخصة من قبل IBA و BAFIA، يتعين على البنوك التقليدية أيضا إنشاء لجنة شرعية يتمثل دورها في تقديم المشورة للإدارة بشأن أحكام الشريعة المتعلقة بالأعمال المصرفية الإسلامية. كانت المساهمة الرئيسية لـ BAFIA في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية هي إنشاء أول تشريع في العالم يمكن النوافذ الإسلامية من العمل ضمن النظام التقليدي.

3/ قانون البنك المركزي الماليزي لعام 2009 (CBA, central Bank act of Malaysia): صدر قانون البنك المركزي الماليزي (CBA) لأول مرة عام 1958 وتم تعديله في عام 2009 لإضفاء الطابع المؤسسي على إزدواجية النظام المالي في ماليزيا (المادة 27)، وإنشاء المجلس الإستشاري الشرعي (SAC). ويشكل القانون المعدل تقدما كبيرا آخر، حيث ماليزيا حتى الآن هي الدولة الوحيدة التي نجحت في وضع التمويل الإسلامي كجزء من الأدوار المنوطة بالبنك المركزي. كما أعطت التعديلات ديمومة الأجندة المالية الإسلامية ضمن الإطار القانوني العام للبلاد، ووضوحا بشأن المركز الأعلى للهيئة باعتبارها السلطة الوحيدة التي تتأكد من المسائل الشرعية للتمويل الإسلامي في النظام القضائي. ويتيح القسم 60 للبنك المركزي الماليزي الترويج لماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي، وهذا يمكن البنك المركزي الماليزي من خلال MIFC , Malaysia as an international islamic Financial center(ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي) من توجيه النمو المستقبلي للتمويل الإسلامي في البلاد وخارجها. (Lajis, Ismath Bacha, & Mirakhor, 2015, pp. 8-9-10-11)

4/ قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013 (IFSA, islamic Financial services): بعد مرور 30 عاما على بدء العمليات المصرفية الإسلامية في ماليزيا خضع الإطار التنظيمي لمراجعة كبيرة لمواكبة بيئة السوق المتغيرة. وقد أدى ذلك إلى تقديم IFSA عام 2013، لتحل محل IBA ، كما تم إدراج أحكام النوافذ الإسلامية أيضا في قانون الخدمات المالية (FSA) الذي حل محل قانون BAFIA. الميزة الفريدة لـ IFSAمقارنة بـ FSA هي مطالبة البنوك الإسلامية بفصل الأموال التي يضعها العملاء إلى ودائع إسلامية أو حساب إستثمار. يتعامل الأول مع الإيداع بإعتباره خاليا من المخاطر ومن ثم يتم ضمان أصل المبلغ بينما

يتعامل مع الثاني مع الإيداع على أنه مشاركة في المخاطر حيث لم يعد الإيداع محميا (مضمونا). وتعد هذه السياسة الأولى من نوعها في العالم، مما يجعل من الإتحاد الدولي للخدمات المالية بمثابة إصلاح رائد في المجال الإسلامي. يوفر الإتحاد الدولي للخدمات المالية IFSA منصة للبنوك الإسلامية لتطوير دورها التقليدي المتمثل في الوساطة المالية (على أساس نموذج نقل المخاطر) إلى الوساطة الإستثمارية(على أساس نموذج تقاسم المخاطر) (Lajis, Ismath Bacha, & Mirakhor, 2015, p. 12)

ثالثا: النظام البيئي للتمويل الإسلامي في ماليزيا: وتعتمد ماليزيا على نظام بيئي شامل للتمويل الإسلامي يشمل النقاط الموالية:

1/ تمكين النظام البيئي الشامل: يتم من خلاله:

- ✓ تمكين الأطر التنظيمية والقانونية (مثل IFSA، CBA، حوكمة الشريعة)
- ✓ إستضافة منظمات التمويل الإسلامي العالمية الرئيسية (مثل مجلس الخدمات الإسلامية، المؤسسة الدولية لإدارة السيولة)
- ✓ البنى التحتية للسوق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مثل نظام BSAS)

2/ المتعاملون والمستثمرون الذين يقدمون مجموعة واسعة من الخدمات: توجد مجموعة من المتعاملين في ماليزيا منهم:

- ✓ 120 مؤسسة مالية إسلامية تقدم مجموعة واسعة من حلول التمويل والإستثمار والحماية.
- ✓ 100 مزود يقدمون مجموعة كاملة من الخدمات الإضافية بما في ذلك الخدمات الشرعية والقانونية والتكنولوجية والمحاسبية.
- ✓ ويمثل سوق الصكوك العميقة 41.6٪ من الصكوك العالمية القائمة (كما في نهاية النصف الأول من عام 2022) وسوق المال الإسلامي النشط بين البنوك بحصة تبلغ حوالي 28٪ من إجمالي سوق المال بين البنوك في عام 2022.

3/ جهود رائدة في مجال الإستدامة

- ✓ الوساطة بقيمة 302.2 مليار رينجيت ماليزي في المبادرات المتوافقة مع VBI بين عامي 2017 و 2021 (حصة 16٪ من إجمالي قطاعات المنتجات الرئيسية أي التمويل والإستثمار والودائع وحساب الإستثمار).
- ✓ تقديم VBIتكافل.
- ✓ الريادة في إصدار أول صكوك خضراء في العالم سنة 2017.

4/ التكامل التدريجي للتمويل الاجتماعي الإسلامي

- ✓ الإبتكار بإستخدام التمويل الاجتماعي الإسلامي، على سبيل المثال May Wakaf، ITEKAD، May Zakat (برنامج التمويل المختلط لأصحاب المشاريع الصغيرة ذوي الدخل المنخفض)
- ✓ تم توزيع أكثر من 65.2 مليون رينجيت ماليزي في إطار أدوات التمويل الاجتماعي منذ أكتوبر 2020 حتى سبتمبر 2021.

5/ بيئة حيوية للمواهب في التمويل الإسلامي: وذلك لتأطير وتدريب الموارد البشرية في التمويل الإسلامي من خلال:

- ✓ 200 جهة تعليمية وتدريبية تقدم التمويل الإسلامي الدورات / الوحدات
- ✓ جامعة مخصصة للتمويل الإسلامي (INCFIF)، تدريب متخصص الكيانات (مثل IBFIM)، والهيئات المهنية المخصصة للتمويل الإسلامي (CIIF) وعلماء الشريعة (ASAS) . (BANK NEGARA MALAYSIA, 2022, p. 60)

رابعا: تطور مؤشرات التمويل الإسلامي في ماليزيا

تعتمد ماليزيا في نظام التمويل الإسلامي على الصيرفة الإسلامية من خلال البنوك الإسلامية وكذا البنوك التقليدية التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي، والصناديق الإسلامية، حيث حققت ماليزيا سنة 2021 المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد الصناديق الإسلامية بـ 580 صندوق إسلامي، والمرتبة الثانية عالميا من حيث أكثر الدول عددا للمؤسسات المالية الدولية ذات الهيئات الشرعية بـ 48 مؤسسة بعد الكويت (52 مؤسسة)، كما حققت الصدارة في مجال الصكوك خاصة بعد إصدارها لأول مرة في العالم للصكوك الخضراء، حيث حققت المرتبة الأولى في الصكوك سنة 2021 بقيمة 279 مليار دولار أمريكي، كما تقدم أيضا التكافل والتي بلغت قيمة أصوله 12 مليار دولار أمريكي سنة 2021. (IFDI, 2022) .وفي الجدول الموالي نستعرض مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا وتطور نسبتها من الصناعة المالية الإسلامية في العالم.

الجدول(3–1): مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا ونسبتها من الصناعة المالية الإسلامية في العالم (2012–2021) (٪)

السنة	الأصول المصرفية الإسلامية٪	الصناديق الإسلامية٪	الصكوك الإسلامية٪
2012	10	30	43
2013	10.6	30	68
2014	9.66	25	66.4
2015	9.3	25	57.6
2016	9.3	29	50.8
2017	9.1	31.66	32.59
2018	10.8	30.88	32.82
2019	11.1	28.1	36.8
2020	11.4	29.3	32.9
2021	16.42	15.9	39.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (نظام الدين حسين الطائي، 2022) و (IFDI, 2022)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور نسبة الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول العالمية، حيث إرتفعت النسبة من10٪ سنة 2012 إلى 16.42٪ سنة 2021، وسجلت أقل نسبة لها سنة 2017 بـ 9.1٪، لترتفع من جديد بداية من سنة 2018 وإستمرت في الإرتفاع لتبلغ أقصى نسبة لها (16.42٪) سنة 2021.

أما بخصوص الصناديق الإسلامية بلغت أعلى نسبة لها سنة 2017 بـ 31.66٪ من إجمالي الصناديق الإسلامية في العالم، وتعتبر نسبة جيدة مقارنة بنسبة أصول المصرفية الإسلامية لنفس السنة. ثم عادت هذه النسبة للإنخفاض حتى بلغت 15.9٪ سنة 2021، وهذا عائد لزيادة الصناديق الإسلامية في دول أخرى على رأسها المملكة العربية السعودية التي تعتبر 95٪ من صناديق الإستثمار بها متوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية (سنة 2020).

ونلاحظ أن أعلى نسبة حققتها ماليزيا في مجال الصكوك الإسلامية سنة 2014 بنسبة قدرها 66.4٪من إجمالي الصكوك الإسلامية في العالم متصدرة بذلك المرتبة الأولى عالميا في الصكوك الإسلامية بأكثر من نصف قيمة الصكوك الإسلامية في العالم. وأخذت هذه النسبة في الإنخفاض سنتي 2017 و2018، ثم إرتفعت بعدها لتبلغ نسبة 39.1٪ سنة 2021.

الجدول (3–2):تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا (2018–Q3 2023) **الوحدة مليون رينجيت ماليزي**

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	Q3 2023
إجمالي الأصول	755578	818085.5	871281.5	956127.1	1037987.7	1069119.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (Islamic Financial Services Board, 2024)

من خلال الجدول السابق نلاحظ الإرتفاع المستمر لقيمة إجمالي أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا من الفترة الممتدة من بداية سنة 2018 إلى غاية الربع الثالث من سنة 2023، حيث كانت قيمة إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية نهاية سنة 2018 تقدر بـ: 755578 مليون رينجيت ماليزي، لتبلغ قيمتها 1069119.4 مليون رينجيت ماليزي في نهاية الربع الثالث لسنة 2023، محققة زيادة بقيمة 313541.4 مليون رينجيت ماليزي، وهذا راجع لجهود الدولة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية وجودة أداء البنوك الإسلامية العاملة بها، في ظل تبني إستراتيجية وطنية لزيادة الثقافة المالية واستهداف فئات مختلفة من المجتمع الماليزي.

الجدول (3-3): تطور إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في ماليزيا (2018-2023)الوحدة مليون رينجيت ماليزي

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	Q3 2023
إجمالي التمويل	559265.6	606728.7	656681.9	714604.3	800055.8	838632.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (Islamic Financial Services Board, 2024)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة مستمرة في قيمة التمويلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المقدمة من طرف البنوك الإسلامية في ماليزيا حيث إرتفعت قيمة التمويل من 490682.3 مليون رينجيت ماليزي في الربع الأول من سنة 2018، وإستمرت قيمة التمويلات المقدمة في الإرتفاع حتى في سنوات جائحة كورونا، وهذا ما يدل على عدم تأثر قيمة التمويل المقدم بهذه الأزمة، لتبلغ قيمة إجمالي التمويل الإسلامي قيمة 838632.4 مليون رينجيت ماليزي نهاية الربع الثالث من سنة 2023. وهذا يرجع لزيادة التوسع في منح التمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بسبب إستقرار المركز المالي للمؤسسات المالية التي تقدم هذا النوع من التمويل.

وفي الشكل الموالي نوضح نسبة التمويل المقدم حسب نوع العقد الإسلامي للربع الأخير من سنة 2023.

الشكل (3-1): توزيع نسبة التمويل حسب نوع العقد المتوافق مع الشريعة الإسلامية في ماليزيا (Q3 2023)

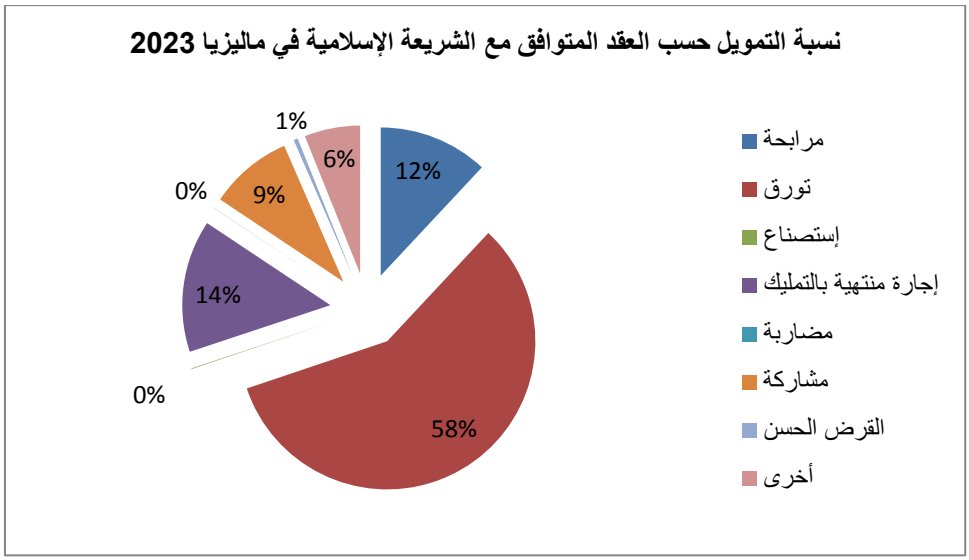

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (Islamic Financial Services Board, 2024)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة تمويل مقدم وفق عقد التورق بنسبة 58٪، تليها الإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 14٪، وبيع المرابحة بـ 12٪، في حين تمثل نسبة التمويل بالقرض الحسن أقل نسبة بـ 1٪ وهي نسبة ضئيلة جدا، وعليه نستنتج أن تعامل البنوك الإسلامية بالقرض الحسن كأداة للتمويل ضعيف جدا.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا

تسعى ماليزيا على غرار باقي دول العالم إلى تحقيق الشمول المالي والتخفيف من نسبة الفئات المستبعدة ماليا، وفي إطار سعيها لتعزيز الشمول المالي قامت دولة ماليزيا بمختلف هيئاتها بوضع عدة إستراتيجيات ومخططات عمل في هذا المجال، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب بالإضافة إلى عرض وتحليل مختلف مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا.

أولا: إطار الشمول المالي في ماليزيا

بموجب مخطط القطاع المالي FSBP2020-2011، صمم البنك المركزي الماليزي إطارا شاملا للشمول المالي، يحدد نتائج وإستراتيجيات وإجراءات دقيقة وقابلة للقياس لتعزيز الشمول المالي.

تعتمد رؤية ماليزيا في الشمول المالي على توفير نظام مالي شامل يخدم جميع أفراد المجتمع ليتمكنوا من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية عالية الجودة، واستخدامها بأسعار معقولة لتلبية إحتياجاتهم نحو الرخاء المشترك، بما في ذلك الفئات المحرومة. وتهدف من خلال هذه الإستراتيجية إلى تحقيق: سهولة الوصول للخدمات المالية، بلوغ مستويات إستيعاب عالية من طرف أفراد المجتمع، وتحقيق الإستخدام المسؤول والرضا العالي، وإعتمدت في ذلك على أربع إستراتيجيات واسعة تتمثل في: توفير قنوات مالية مبتكرة، توفير الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، توفير المؤسسات المالية والبنية التحتية الفعالة، حسن الإطلاع والمسؤولية.

ولتحقيق هذه الإستراتيجيات الأربع وضعت ماليزيا عشرة خطط عمل وهي: تقديم الخدمات المصرفية للوكيل، الإستفادة من القنوات المبتكرة القائمة على التكنولوجيا، تقديم التمويل الأصغر المرن، تقديم منتج الإدخار الصغير، تقديم التأمين الأصغر/ التكافل، تعزيز قدرات المؤسسات المالية التنموية، تنظيم برامج تدريبية منظمة في مجال الشمول المالي، تقديم القياس ومؤشر الشمول المالي، التعاون مع المنظمات غير الحكومية في برامج بناء القدرات، تحسين الثقافة المالية.

يهدف الإطار المكون من 10 خطط عمل إلى تحقيق أربع نتائج رئيسية وهي: سهولة الوصول، والإستخدام العالي، والإستخدام المسؤول، والرضا العالي.

ولا يزال الوصول إلى الخدمات المالية في ماليزيا مرتفعا مع وجود نقاط الوصول المالي في جميع المقاطعات البالغ عددها 144 مقاطعة، و97٪ من المقاطعات الفرعية البالغ عددها 886 منطقة والتي يبلغ عدد سكانها 2000 نسمة على الأقل. وهذا التوسع في عدد نقاط الوصول على الصعيد الوطني يوفر لـ 99٪ من الماليزيين إمكانية الوصول بسهولة إلى خدمات مالية آمنة وموثوقة وبأسعار معقولة. (world bank group, 2020, p. 52)

ثانيا: الإستراتيجية الوطنية الماليزية لمحو الأمية المالية لتعزيز الشمول المالي في ماليزيا

من أجل تعزيز الثقافة المالية والشمول المالي في ماليزيا، عام 2019، أصدرت مجموعة من الوكالات الحكومية الماليزية بقيادة البنك المركزي الماليزي واللجنة العليا "الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية المالية 2019-2023". تهدف هذه المبادرة إلى تثقيف الماليزيين حول موضوعات مثل الميزانية والإدخار والإستثمار و الحماية من الإحتيال المالي وسوء الإستخدام. وألويتها توسيع نطاق التعليم المالي لطلبة المدارس الإبتدائية والثانوية، وزيادة الوصول إلى معلومات الإدارة المالية، وتعزيز التخطيط المالي والتقاعد على المدى الطويل، وتشجيع الماليزيين على بناء ثرواتهم والحفاظ عليها. وهذه الأهداف تشجع على زيادة إستخدام النظام المالي الرسمي وبالتالي زيادة الشمول المالي. (world bank group, 2020, p. 30)

ومن أجل نشر الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي تم إعداد الإستراتيجية الوطنية الماليزية لمحو الأمية المالية.

تقوم رؤية الإستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي في ماليزيا على تحسين الرفاهية المالية للماليزيين ورفع مستوى الثقافة المالية لديهم، وتعزيز السلوك المسؤول والمواقف العقلانية. حيث تتمثل النتائج الإستراتيجية المرجوة من التثقيف المالي في: حفظ وإدارة الأموال، التخطيط للمستقبل وضمان مستقبل مستدام، الحماية من الإحتيال المالي. وذلك من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التوعية والتواصل الفعال، وتحسين الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية.

وتشمل هذه الإستراتيجية مختلف الفئات العمرية: أطفال المداس، الشباب البالغين، الكبار، والمتقاعدين. ولها أولويات تتمثل في: تربية القيم من الصغر، زيادة الوصول إلى معلومات الإدارة المالية وأدواتها ومواردها،

غرس السلوك الإيجابي بين الفئات المستهدفة، تعزيز التخطيط المالي والتقاعد على المدى الطويل، بناء الثروات المالية وحمايتها.

ثالثا: تطور المؤشرات الرئيسية للشمول المالي في ماليزيا 2011-2022:تعتمد ماليزيا في قياس وتقدير الشمول المالي على مؤشرات من جانب العرض وأخرى من جانب العرض.

1/ مؤشرات جانب العرض: تشمل هذه المؤشرات ما يلي:

-نقاط الوصول المالية: وتتمثل في عدد فروع البنك، عدد البنوك الوكيلة، فروع البنوك والبنوك الوكيلة، عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنوك لكل 10000 بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 10000 بالغ، عدد أجهزة نقاط البيع (ATM&COM) لكل 10000 بالغ.

-الودائع: وتتمثل مؤشرات الودائع في عدد حسابات الودائع، عدد حسابات الودائع لكل 10000 فرد (الملكية)، نسبة البالغين الذين يملكون حساب إيداع نشط (الإستخدام).

-القروض: عدد حسابات القروض لكل 10000 بالغ، نسبة البالغين الذين لديهم حساب قرض.

-التأمين على الحياة/ التكافل العائلي: نسبة البالغين الذين لديهم تأمين على الحياة أو تأمين تكافلي.

-المدفوعات: حجم معاملات المدفوعات الإلكترونية للفرد (الوحدة)، معدل إنتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنيت، معدل إنتشار الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

2-مؤشرات جانب الطلب: وتشمل نسبة البالغين الذين لديهم حسابات ودائع، البالغون الذين لديهم حسابات تمويل، البالغون الذين لديهم تأمين على الحياة/ تكافل. ومستوى الرضا ممثلا بالبالغين الراضيين عن الخدمات المالية الشاملة.

والجدول الموالي يعرض أهم مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا من جانب العرض للفترة الممتدة من نهاية 2011 إلى 2022.

الجدول (3–4): تطور مؤشرات الشمول المالي لجانب العرض في ماليزيا (2011–2022)

	2011	2015	2018	2020	2021	2022
عدد الفروع البنكية	3143	3264	3297	3049	2986	2950
عدد أجهزة الصراف الآلي	11165	11624	11167	8952	8695	8588
الفروع البنكية لكل 10000 بالغ	1.5	1.4	1.4	1.2	1.2	1.2
أجهزة الصراف الآلي لكل 10000 بالغ	5.2	5	4.5	3.6	3.5	3.4
عدد حسابات الودائع	63515147	72374817	77567489	76490597	76412535	77724629
حسابات الودائع لكل 10000 بالغ	29850	31141	32415	30999	30698	31009
حسابات القروض لكل 10000 بالغ	8792	8424	8595	8914	8762	8993
نسبة البالغين الذين لديهم تأمين	29.6	35.3	48.8	49.6	49.9	57.5
معدل انتشار الخدمات المصرفية عبر الانترنيت	40.9	63.3	91.1	112.5	112.4	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (Bank Negara Malaysia, 2023)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي من نهاية سنة 2011 إلى غاية نهاية سنة 2018 حيث بلغ عدد الفروع البنكية 3297، وعدد أجهزة الصراف الآلي 6254، ثم إنخفض عددها ليصبح 2950 بالنسبة للفروع البنكية،و 3829 صراف آلي نهاية سنة 2022.

أما بخصوص عدد حسابات القروض لكل 100 ألف بالغ في ماليزيا فشهد تزايد مستمر حيث إرتفع من 8792 حساب سنة 2011 إلى 8993 حساب نهاية سنة 2022، كما إرتفعت نسبة البالغين الذين لديهم تأمين (تكافل) من 29.5٪ سنة 2011 إلى 57.5٪ نهاية سنة 2022.

زيادة معدل إنتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنيت من 40.9٪ سنة 2011 إلى 112.4٪ نهاية سنة 2022، وهذا ما يبرر نقص عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي، لأن المواطن الماليزي أصبح في غنى عنها بتوفر الخدمات المالية عبر الإنترنيت التي توفر الجهد والتكاليف.

والجدول الموالي يوضح تطور مؤشرات قياس الشمول المالي من جانب الطلب في ماليزيا (2011-2021).

الجدول (3-5): تطور مؤشرات الشمول المالي لجانب الطلب في ماليزيا (2011-2021)

	2011	2015	2018	2021
نسبة البالغين الذين لديهم حسابات ودائع	92	91	92	93
نسبة البالغين الذين يملكون حسابات تمويل	36	25	39	61
نسبة البالغين الذين لديهم تأمين	18	16	17	23
نسبة البالغين الراضين عن الخدمات المالية	61	73	73	77

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (Bank Negara Malaysia, 2023)

يظهر من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في مختلف مؤشرات الشمول المالي لجانب الطلب في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021، حيث إرتفعت نسبة البالغون الذين يملكون حسابات ودائع إرتفاعا ضئيلا قدر بـ 1٪ (من 92٪ سنة 2011 إلى 93٪ سنة 2021) ومع ذلك تعتبر نسبة عالية، في حين إرتفعت نسبة البالغين الذين لديهم حسابات تمويل من 36٪ سنة 2011 إلى 61٪ سنة 2021، وهذا ما يؤكد زيادة الإقبال على الخدمات المالية في ماليزيا هذه الفترة، أما عن نسبة البالغون الراضون عن الخدمات المالية الشاملة فقدرت بـ 77٪ سنة 2021، وهذا دلالة على جودة الخدمات المالية المقدمة.

المطلب الثالث: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا

يعتبر التمويل الإسلامي في ماليزيا كأحد أهم المناهج التي إعتمدتها الدولة لتعزيز الشمول المالي من خلال إستقطاب الفئات المستبعدة ماليا لأسباب دينية، وعليه سنتطرق في هذا المطلب لدور التمويل الإسلامي بصفة عامة والتمويل الأصغر الإسلامي بصفة خاصة في دعم وتعزيز الشمول المالي في ماليزيا.

أولا: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: من حيث المبدأ، يعمل التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي من خلال إزالة الحواجز الدينية، تقاسم المخاطر والتمويل الاجتماعي.

1/ إزالة الحواجز الدينية: حيث يوجد العديد من الأشخاص الذين لا يملكون حسابات مالية ويبقون خارج النظام المالي لأسباب دينية. وبلغت نسبة الأفراد الذين لا يملكون حساب لأسباب دينية في ماليزيا 1.6٪ "ص37"، يتم إستبعاد 1.6٪ فقط من جميع البالغين الماليزيين من النظام المالي الرسمي لأسباب دينية. وهذا الرقم منخفض للغاية على أساس مطلق، وتحتل ماليزيا المرتبة التاسعة على هذا المقياس من بين دول منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 42 دولة.

في ماليزيا يندرج ما يقرب من 400 ألف بالغ فقط ضمن فئة البالغين المستبعدين من النظام المالي لأسباب دينية. ونظرا لطبيعة المجتمع الماليزي المتعددة الأديان، فإن السؤال الوحيد المطروح هو ما إذا كان كل هؤلاء البالغين مسلمين. ومع ذلك، في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي، يبدو أن التمويل الإسلامي يلعب دورا كبيرا في تعزيز الشمول المالي، سواء كانت القضية هي الإفتقار إلى قطاع تمويل إسلامي متطور، أو الوصول إلى المؤسسات المالية الإسلامية أو الوعي بهذه المؤسسات، أو الثقة في الكفاءة الدينية لهذه المؤسسات.

2/ تقاسم المخاطر: تعتبر مسألة تقاسم المخاطر سمة أساسية للتمويل الإسلامي، وتم تعريف تقاسم المخاطر على أنها " بديل لنقل المخاطر وتحويلها لتعزيز الاستقرار المالي والنمو المستدام والتقاسم العادل للرخاء". ومن حيث المبدأ، يتخذ الممولين الإسلاميين قراراتهم على أساس قيمة الأصول والمشاريع، وليس على الجدارة الإئتمانية للمقترض. ومن الناحية النظرية، فإن هذا التركيز على الأصول بدلا من التاريخ الإئتماني الفردي من شأنه أن يعزز الشمول المالي، لأن القرار الذي يتخذه المقرض سوف يستند إلى قيمة الأصول وليس على ثروة المقترض.

3-التمويل الإجتماعي: يشير مصطلح "التمويل الاجتماعي الإسلامي" إلى طرق التمويل التي تهدف إلى تحقيق المنفعة الاجتماعية، وتشمل الزكاة، والصدقة، والقرض الحسن (قروض بدون فوائد)، والوقف. (world bank group, 2020, pp. 37-38-39) ، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة القروض الحسنة في ماليزيا (2021-2023)

الجدول (3-6): تطور قيمة القرض الحسن في ماليزيا (2021 Q3-2023 Q3)

	2021 Q3	2021 Q4	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2022 Q4	2023 Q1	2023 Q2	2023 Q3
القيمة	2669.2	2898.8	2925.6	2977.6	3098	3403.4	3450.5	3587.7	3848.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (Islamic Financial Services Board, 2024)

الشكل (3-2): تطور قيمة القرض الحسن في ماليزيا (2021 Q3-2023 Q3)

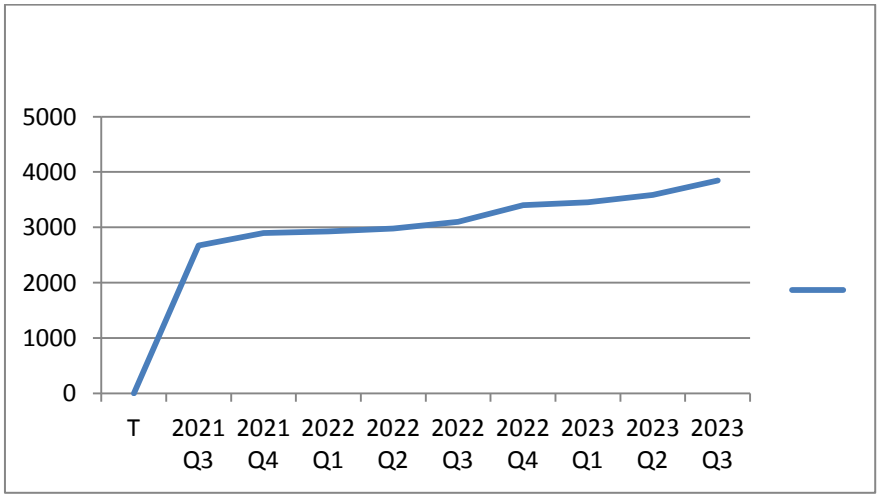

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول (3-6)

يوضح الشكل أعلاه ارتفاع في قيمة القرض الحسن المقدم في ماليزيا خلال الفترة من الربع الثالث لسنة 2021 إلى غاية الربع الثالث من سنة 2023، إلا إن هذا التطور كان بقيمة بسيطة. وتبقى قيمة القروض الحسنة متواضعة مقابل التمويل الإسلامي المقدم في ماليزيا بمختلف الصيغ الأخرى، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الإعتماد على القروض الحسنة يدل على دعم التمويل الاجتماعي للفئات الهشة ماليا.

كما تعمل الزكاة أيضا على تعزيز الشمول المالي من خلال مطالبة الأثرياء بتقديم صدقة سنوية للمحتاجين. مما يسمح لهم بالمشاركة ولو بطريقة متواضعة في الاقتصاد المالي. وبالتالي تعزيز الشمول المالي بشكل مباشر أكثر من الأشكال الأخرى من العمل الخيري الذي لا يتطلب تحويلات نقدية.

يجوز إنشاء الأوقاف لأي غرض خيري، كانت الأوقاف تقليديا على شكل عقارات، حيث تستخدم الأراضي والمباني لأغراض خيرية مثل التعليم أو إطعام الفقراء أو تقديم الخدمات الدينية. ومع ذلك يمكن أيضا إستخدام الأوقاف لطرق أكثر مباشرة للشمول المالي مثل: تقديم مدفوعات نقدية للأفراد المحتاجين من عائدات الوقف، أو توفير وسائل العيش مثل الأرض أو الماشية أو المعدات التي يمكن للمستفيدين من خلالها المشاركة في الاقتصاد المالي. (world bank group, 2020, pp. 40-41)

ثانيا: التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

تعتمد ماليزيا في تعزيز الشمول المالي على تقديم التمويل الأصغر الإسلامي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والتي تواجهها عدة صعوبات في الحصول على التمويل من مصادر أخرى، وهذا لدعم أصحاب هذه المشاريع وسعيا من الدولة لدمج مختف الفئات في القطاع المالي الرسمي وجعلهم منتجين في القطاع الاقتصادي. والجدول الموالي يوضح تطور حجم التمويل الإسلامي المقدم في الفترة الممتدة من 2021 إلى جانفي 2024.

الجدول(3–7): حجم التمويل الإسلامي المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في ماليزيا (2021– 2024) (الوحدة: مليون رينجيت ماليزي)

	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة	الإجمالي
2021 (من جويلية إلى ديسمبر)	1442.1	23652.9	9726.4	47421.4
2022	38144.5	56898.9	22440.8	117484.2
2023	52745.1	64722	35083.3	152550.4
2024 (شهر جانفي)	4557.5	5576.2	1891.1	12024.8
الإجمالي	109489.2	150850	69141.6	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (BANK NEGARA MALAYSIA, 2024)

يوضح الجدول أعلاه تطور إيجابي لحجم التمويل الإسلامي المقدم للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ماليزيا حيث إستمرت قيمة التمويل الإسلامي المقدم في الإرتفاع من 47421.4 مليون رينجيت ماليزي سنة 2021 (من جويلية إلى ديسمبر) إلى 152550.4 مليون رينجيت ماليزي سنة 2024، مسجلة زيادة بنسبة 3.2٪ في حجم التمويل. في حين بلغ حجم التمويل المقدم 12024.8 رينجيت ماليزي في الشهر الأول من سنة 2024.

الشكل (3–5): تطور التمويل الإسلامي المقدم حسب حجم المؤسسة في ماليزيا (2021–2024)

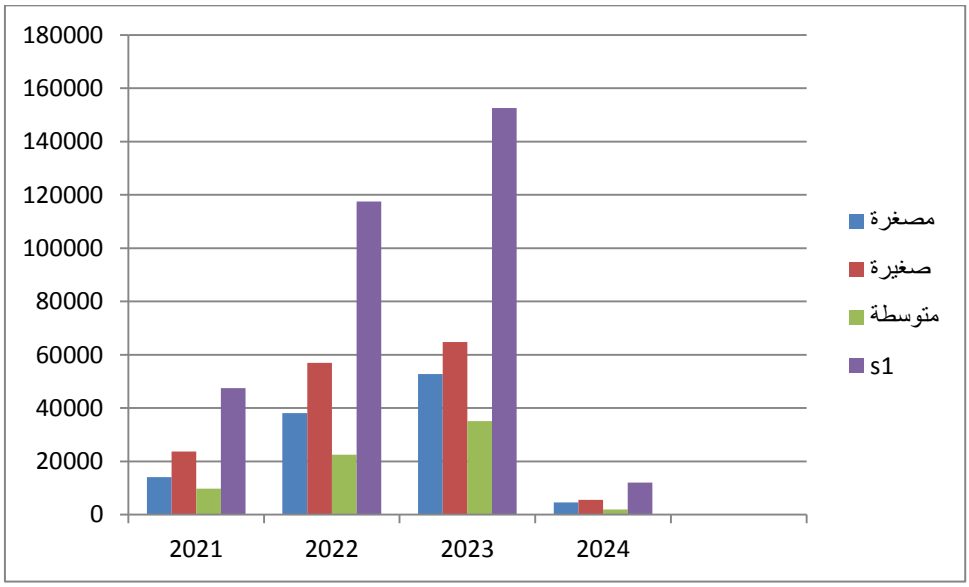

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الجدول (3–7)

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع مستمر لحجم التمويل الإسلامي المقدم للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة، وحظيت المؤسسات الصغيرة بأعلى نسبة من التمويل تليها المؤسسات المصغرة ثم المؤسسات المتوسطة.

الشكل (3-4): نسبة التمويل الإسلامي المقدم لكل فئة من المؤسسات بماليزيا في الفترة الممتدة من (2021-2024)

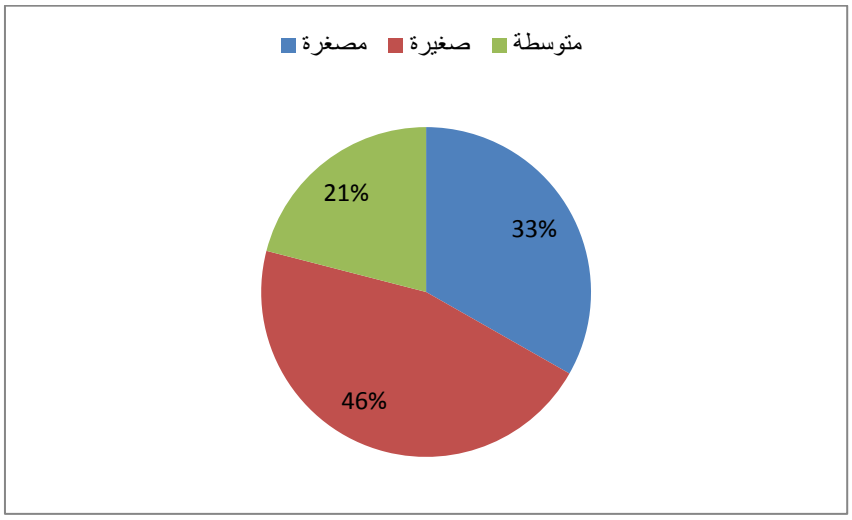

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول (3-7)

خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 تم تقديم أعلى نسبة من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة بنسبة تقدر بـ 46٪، ثم تليها المؤسسات المصغرة بنسبة تمويل بلغت 33٪، في حين المؤسسات المتوسطة حصلت على أقل نسبة من التمويل الإسلامي قدرت بـ 21٪. وعليه نستنتج أن التمويل الأصغر الإسلامي في ماليزيا يستهدف بشكل كبير المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

المبحث الثاني: التجربة السعودية

تعكس تجربة السعودية في التمويل الإسلامي لتعزيز الشمول المالي الجهود المستمرة للبلاد في تعزيز النمو الإقتصادي المستدام وتعزيز الشمول المالي للمواطنين، خاصة في ظل اعتراف السعودية بأهمية تعزيز الشمول المالي كجزء من رؤية 2030 التي تهدف إلى تحقيق تنوع إقتصادي وتعزيز الإستدامة.

المطلب الأول: التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية

تحظى المملكة العربية السعودية بمكانة مرموقة على المستوى العالمي في مجال التمويل الإسلامي، حيث إحتلت سنة2021 المرتبة الثانية عالميا من حيث أصول التمويل الإسلامي بمبلغ قدره 896 مليار دولار أمريكي، وأيضا من حيث أصول التكافل التي بلغت قيمة 18 مليار دولار أمريكي. ومن خلال هذا المطلب سنقوم بعرض وتحليل مختلف مؤشرات التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية.

أولا: نشأة وواقع التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول السباقة لإعتماد فكرة الصيرفة الإسلامية وتطبيقها عمليا وتسويقها في السبعينات من القرن الماضي (1973-1975)، حيث ساهمت في نشر الفكرة عبر تمويل المؤتمرات ومراكز البحوث التي تهتم بالتمويل الإسلامي، كما تعد السعودية منشأ مهما وفعالا لأكبر البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم. حيث أن قيادة منظمة التعاون الإسلامي التي قامت الدول العربية الإسلامية بتأسيسها كانت بيد المملكة العربية السعودية ومقرها الرئيسي مدينة جدة، فانعقد المؤتمر الإسلامي الأول بالرباط سنة 1969، وبعدها إنعقد مؤتمر وزراء مالية الدول الأعضاء في المنظمة بجدة سنة 1973، ونوقشت فيه الجوانب النظرية لإقامة بنوك إسلامية تقدم خدمات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي سنة 1975 بدأ البنك الإسلامي للتنمية في مزاولة أعماله بإعتباره أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في السعودية والعالم الإسلامي، وهو بنك دولي تشترك فيه عدة دول إسلامية أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والإجتماعية للشعوب والمجتمعات الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

تعد دار المال الإسلامية أول مجموعة مالية إسلامية ظهرت في السعودية والعالم الإسلامي، وهذه المجموعة كان لديها عدد من البنوك: "بنوك فيصل" في مصر، السودان، البحرين، تركيا، غينيا، السنغال، سويسرا

وغيرها، وبعدها تم تأسيس مصرف الراجحي للإستثمار سنة 1986، ونتيجة للطلب المتنامي على الصيرفة الإسلامية داخل المملكة بدأت في التسعينيات كثير من البنوك التجارية تشهد فتح فروع وشبابيك للصيرفة الإسلامية إلى جانب نشاطها التقليدي مثل البنك السعودي الأمريكي، وبنك الجزيرة وبنك الأهلي التجاري وغيرها، وتعد البنوك الإسلامية في السعودية كبيرة من حيث التعاملات وحجم الأموال والفروع مقارنة بالمؤسسات المالية في دول الخليج العربي. (بن بعيبش، 2023-2024، صفحة 29)

ويعد النظام المصرفي السعودي نظام مزدوج ، حيث يتكون من 29 بنك منها 12 بنك محلي و17 فرعا لبنوك أجنبية، أما عدد البنوك الإسلامية فقد بلغ 4 بنوك بنهاية سنة 2023، تعمل جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية حيث أصبحت تحقق أرباح جد مرتفعة كما تستحوذ على حصة هائلة من السوق المصرفي السعودي وحتى العالمي. (معايزية و بوحيضر، 2022، صفحة 82)

تشمل الصناعة المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية كل من الخدمات المصرفية الإسلامية، والصناديق الإستثمارية وشركات التمويل والصكوك، بالإضافة إلى التكافل والتمويل الاجتماعي القائم على الزكاة والوقف. حيث بلغ إجمالي أصول صناعة التمويل الإسلامي 842 مليار دولار أمريكي سنة 2020، وإحتلت المرتبة الثانية عالما لأعلى قيمة للأصول الإسلامية سنة 2021 بمبلغ قدره 896 مليار دولار أمريكي.

ويعد القطاع المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية هو الأكبر على مستوى العالم، حيث وصلت أصول الخدمات المصرفية الإسلامية إلى قيمة 544 مليار دولار أمريكي سنة 2020، أي حوالي 65٪ من المكونات الرئيسية لأصول التمويل الإسلامي في المملكة، (Islamic Financial Services Board, 2022)، وإرتفعت هذه النسبة لتبلغ 74.9٪ سنة 2022. (Islamic Financial Services Board, 2023)

شكل سوق الصكوك في المملكة 19٪ من أصول التمويل الإسلامي بقيمة 157.5 مليار دولار أمريكي سنة 2020، وإرتفعت قيمتها سنة 2021 لتصبح 194 مليار دولار أمريكي محتلة بذلك المرتبة الثانية عالميا من حيث قيمة الصكوك المصدرة بعد ماليزيا.

أما بخصوص صناديق الإستثمار المدرجة في البورصة في السعودية فنسبة 95٪ منها متوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبلغت قيمة الأصول المدارة من خلالها 53 مليار دولار أمريكي سنة 2020.

وتعد المملكة العربية السعودية موطنا لأكبر سوق تأمين إسلامي في العالم (التكافل) حيث مثلت أكثر من 40٪ من مساهمات التكافل العالمية سنة 2020، ووصل إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى 10 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2020، وإرتفعت سنة 2021 لتبلغ 18 مليار دولار أمريكي. (Islamic Financial Services Board, 2022)

ثانيا: الهيئات والقوانين المنظمة للتمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية

يخضع التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية لرقابة عدة هيئات على رأسها البنك المركزي السعودي الذي يشرف على كل من الخدمات المصرفية الإسلامية والتأمين التعاوني والتمويل غير البنكي، وهيئة السوق المالية (CMA) التي تنظم سوق الصكوك وصناديق الإستثمار الإسلامية، والهيئة العامة للأوقاف التي تشرف على الوقف في المملكة. ومن خلال الجدول الموالي نستعرض أهم القوانين المنظمة لعمل مؤسسات التمويل الإسلامي بالمملكة العربية السعودية.

الجدول (3–8): الهيئات والقوانين المنظمة للتمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية

الهيئة المسئولة على الرقابة	القطاع المالي الإسلامي	القوانين المنظمة
البنك المركزي السعودي	**1–الخدمات المصرفية الإسلامية**	.قانون الرقابة على البنوك. .إطار الحوكمة الشرعية للبنوك المحلية. .إرشادات ومعايير الترخيص الإضافية للبنوك الرقمية فقط.
	2–التأمين التعاوني	.قانون مراقبة شركات التأمين التعاوني. .قواعد تكوين وإدارة التأمين الصحي. .قواعد الموافقة على منتجات التأمين. .قواعد التأمين الشامل للمركبات. .القواعد التي تحكم أنشطة التأمين المصرفي. .السياسة القياسية للتأمين ضد العيوب الكامنة (IDI). .قواعد العمل الإكتواري للتأمين. .القواعد المنظمة لأنشطة تجميع التأمين.
	3–التمويل غير البنكي	.قانون التمويل العقاري. .قانون الإيجار التمويلي. .القواعد المنظمة لشركات التمويل الأصغر الإستهلاكية. .قواعد المشاركة في التمويل الجماعي القائم على الديون.
هيئة السوق المالية (**CMA**)	**1–الصكوك**	.قانون سوق رأس المال. .قواعد طرح الأوراق المالية والإلتزامات المستمرة.
	2–صناديق الإستثمار الإسلامية	.لائحة صناديق الإستثمار. .لائحة صناديق الإستثمار العقاري.
الهيئة العامة للأوقاف	**الوقف**	.قانون الهيئة العامة للأوقاف. .تعليمات الموافقة على إنشاء الصناديق الإستثمارية الوقفية.

Source :(ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, 2021, p. 12)

ثالثا:إستراتيجية مجلس الخدمات المالية الإسلامية للتمويل الإسلامي 2030

شملت هذه الإستراتيجية كل من إلتزامات 2025، والأهداف الإستراتيجية للتمويل الإسلامي التي تسعى المملكة العربية السعودية إلى بلوغها بحلول سنة 2030، بالإضافة إلى المبادرات التي قامت بها.

1/ إلتزامات 2025:

- ✓ **أصول التمويل الإسلامي**: بلوغ نسبة 22.5٪ من أصول التمويل الإسلامي العالمية، و79.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ **حوكمة الشريعة**: 1.6 علماء شرعيون متميزون لكل مؤسسة مالية، 23٪ علماء سعوديون في منظمات دولية مختارة.
- ✓ **البحث والتعليم**: إصدار أكثر من 60 مطبوعة عن التمويل الإسلامي سنويا.

2/ الأهداف الإستراتيجية:

- ✓ **الحوكمة**: تعزيز وتطوير حوكمة صناعة التمويل الإسلامي.
- ✓ **تحديد المواقع الدولية**: تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية دوليا كدولة رائدة في التمويل الإسلامي.
- ✓ **البحث والتعليم والتطوير والإبتكار**: تطوير وتعزيز المؤسسات التعليمية والبحثية لدعم نمو القطاع.

3/ الأهداف الفرعية: تعزيز هيكل الحوكمة الشرعية وزيادة الشفافية، الحد من المخاطر القانونية وتكلفة ممارسة الأعمال التجارية، زيادة الكفاءة والشفافية، التعرف على القيادة كقائد للقطاع، تعزيز قدرة القطاع وتفوقه، تعزيز قدرات القوى العاملة، زيادة تنوع المنتجات والخدمات من خلال الإبتكار.

4/ المبادرات: تنظيم عمل اللجان الشرعية في المؤسسات المالية، تحديد مهام الإلتزام الشرعي في المؤسسات المالية، عقد المؤتمر السعودي الدولي السنوي للمالية الإسلامية، إطلاق جائزة الملك سليمان العالمية في التمويل الإسلامي، تطوير دورات وبرامج التعليم العالي في مجال التمويل الإسلامي، دعم قدرات العاملين في القطاع من خلال البرامج التدريبية، تحديد مهام الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية، تفعيل مصادر التمويل الإسلامي في برامج الرؤية الكبرى، دراسة إطلاق المركز السعودي الدولي للتمويل الإسلامي، تفعيل

مركز أبحاث وتطوير التمويل الإسلامي، إطلاق المؤشرات العالمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. : (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, 2021, p. 13)

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

تسعى المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول إلى تعزيز الشمول المالي، وتخفيض نسبة المستبعدين ماليا لأدنى تقدير، وذلك من خلال عدة مبادرات قامت بها المملكة. وفي هذا المطلب سنتطرق لمختلف الجهود المبذولة لتحقيق وتعزيز الشمول المالي، بالإضافة إلى عرض تطور مختلف مؤشرات قياسه، والتحديات التي تواجه المملكة في تحقيقه.

أولا: جهود وسياسات المملكة العربية السعودية في تحقيق الشمول المالي: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، صفحة 75)

- ✓ سنة 2014، تم إعتماد إستراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي، والتي تنسجم مع التوجه العام للدولة ورؤية المملكة 2030، وتضمن أربعة أهداف أهمها توسيع وزيادة عمق القطاع المالي. وتعمل المؤسسة على تطوير إستراتجيتها للشمول المالي مستهدفة فئات محددة ورفع نسبة مؤشرات الوصول والإستخدام إلى ما يضاهي المتوسط العالمي.
- ✓ تطوير نظام المدفوعات وخدماتها ومنتجاتها المالية، وتشجيع الإبتكار لإتاحة وتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية بشكل فعال ومستدام في مختلف مناطق المملكة.
- ✓ إستقطاب فئات مستهدفة وإدخالها للمنظومة البنكية من خلال عدد من البرامج الحكومية، كبرنامج حماية الأجور لعمالة الشركات والعمالة المنزلية، وبرنامج "حافز" لدعم وإعانة الباحثين عن العمل وتحفيزهم.
- ✓ سنة 2017، دشنت مؤسسة النقد العربي السعودي مبادرة شاملة تحمل إسم "سما تهتم" تستهدف حماية العملاء، حيث تم إطلاق صفحة تفاعلية مستقلة على "تويتر" للإجابة على الإستفسارات وإستقبال الشكاوى وتعزيز الثقافة المالية.
- ✓ سنة 2018، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي على إطلاق منصة وطنية إلكترونية لفواتير الأعمال (e-Invoicing) تحت مسمى "إيصال" تهدف إلى تسهيل آلية إجراء المدفوعات بين الجهات الحكومية وقطاعات الأعمال والموردين. ومن شأن هذه المنصة خفض تكاليف المعاملات

المالية وتعزيز كفاءة البيئة المؤسسية من خلال تيسير عمليات الفوترة الخاصة بموردي الجهات الحكومية وقطاعات الأعمال المختلفة وإتاحة دفعها إلكترونيا.

كما قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بعدة مبادرات لتعزيز الشمول المالي نذكر منها ما يلي: (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, 2021, p. 49)

1/ وضع حد أعلى للرسوم والعمولات التي يحق للبنوك تطبيقها عند تقديم المنتجات والخدمات: حيث يمنع طلب رسوم مالية أو إيداع أموال لفتح حسابات بنكية وذلك لتشجيع الأفراد على فتح حساباتهم والإستفادة منها.

2/ إصدار القواعد المنظمة لأنشطة الوكالات المصرفية: يسمح للبنوك باستخدام وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات نيابة عنهم في المناطق التي لا يوجد فيها غطاء مصرفي أو مع محدودية توفر الخدمات المصرفية، وذلك بهدف تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف أفراد المجتمع.

3/ تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والحلول الرقمية: يتيح للأفراد الوصول إلى الخدمات من خلال قنوات متعددة، بطريقة فعالة وعلى مدار الساعة من خلال إستخدام أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع والتطبيقات والإنترنيت.

4/ إطلاق بيئة إختبارية (تجريبية) تنظيمية لفهم وتقييم تأثير التقنيات الجديدة في الصناعة المالية في المملكة: يسمح للمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية بإختبار الحلول الرقمية المبتكرة التي يمكن أن تسهل معاملات مالية أكثر كفاءة بتكاليف أقل، وتمكن العملاء من تنفيذ المعاملات المالية عن بعد، مما من شأنه تعزيز الشمول المالي.

ثانيا: تطور مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

تتمثل مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية في ملكية الحسابات المصرفية، الإدخار (الودائع)، الإقراض والثقافة المالية، وفيما يلي سنعرض تطور مختلف هذه المؤشرات.

الجدول (3–9): تطور مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية (2015–2021)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المقترضون من البنوك (لكل 1000بالغ)	166.90	165.30	200.20	177.90	139.90	130.20	148.30
الإيداع (لكل 1000 بالغ)	920.90	987.30	1047.20	1075.50	1153.20	1239	1344
الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)	73.20	74.03	74.10	73.96	73.34	69.80	62.04

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (world bank, 2022)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل تطور عدد المقترضون والمودعون في البنوك لكل 1000 بالغ، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى 2021، أن عدد المقتروضون سجل أعلى قيمة سنة 2017 بـ 200.20 ثم إنخفضت هذه القيمة لتبلغ 130.20 سنة 2020، ثم عادت لترتفع من جديد سنة 2021 (148.30)، أما بخصوص الإيداع فشهدت قيمته ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة لتبلغ أعلى قيمة لها (1344) سنة 2021، في حين شهد عدد أجهزة الصراف الآلي المتاحة لكل 100 ألف بالغ قيمة متقاربة في السنوات من 2015 إلى 2019، ليسجل إنخفاض سنة 2020 (68.80) وإستمر في الإنخفاض ليصبح يقدر بـ 62.04 سنة 2021.

الجدول(3–10): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي والبطاقات المصدرة وفروع المصارف العاملة في السعودية (2019–2023)

	2019	2020	2021	2022	2023
عدد أجهزة الصراف الآلي	18882	18299	16544	16251	15954
عدد البطاقات المصدرة	31540067	34336693	39373810	42563445	47761492
عدد فروع المصارف	2076	2014	1945	1927	1901

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (saudi central bank, 2024)

يتضح من خلال إنخفاض مستمر في عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع المصارف في السعودية خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية 2023، يصاحبها زيادة في عدد البطاقات المصدرة، وهذا راجع إلى الإعتماد المتزايد على إتمام المعاملات المالية من خلال الإنترنيت، والدفع من خلال البطاقات مباشرة أو عبر الهواتف التي أصبحت بديلا مناسبا للطرق التقليدية.

ثالثا: تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية: تواجه المملكة العربية السعودية عدد من التحديات في تحقيق الشمول المالي، تتمثل أهم هذه التحديات في العناصر التالية: (دحماني و بلطرش، 2023، صفحة 636)

1/ التوافق مع اللوائح المالية: يشكل التغير المستمر في البيئة التنظيمية تحديا دائما بالنسبة لمختلف المؤسسات المالية، ويمكن المساعدة في تخفيف عبء الإمتثال بإستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية لمعالجة الإلتزام التنظيمي، حيث تعمل الشركات الناشئة في هذا المجال على سد الفجوة بين الهيئات التنظيمية وصناعة الخدمات المالية.

2/ إستخدام البيانات المالية الضخمة: توفر البيانات المالية الضخمة فرصا وتحديات أمام مقدمي الخدمات المالية، حيث يمكن للبنوك أن تستفيد من الوسائط الاجتماعية وقواعد بيانات المستهلك لخدمة عملائها وحماية مصالحهم بشكل أفضل، من جهة أخرى فإن عملية الفرز من خلال سلسلة من البيانات غير المنتظمة للحصول على معلومات مفيدة تعتبر عملية صعبة، وهذا ما يتطلب تكنولوجيا متطورة لتحليل البيانات من أجل تحقيق الفائدة.

3/ الإحتفاظ بالعملاء في صناعة الخدمات المالية: المنافسة على كسب عملاء الخدمات المالية ضعيفة، خاصة وأن معظم العملاء يهتمون بزيادة الطابع الشخصي، وزيادة الخدمات الآلية، وتيسير الحصول على هذه الخدمات، وهذا ما يشكل تحديا بالنسبة للمؤسسات المالية التي ترغب في زيادة حصتها السوقية.

المطلب الثالث: تعزيز الشمول المالي في السعودية من خلال خدمات الصيرفة الإسلامية والتكافل

إعتمدت المملكة العربية السعودية التمويل الإسلامي كأداة لدعم وتعزيز الشمول المالي ودمج الفئات المستبعدة ماليا، ولأن حصة الخدمات المصرفية الإسلامية تمثل نسبة 74.9٪ من إجمالي الأصول المصرفية في المملكة العربية السعودية (سنة 2022)، سنقوم بعرض وتحليل مؤشرات الصيرفة الإسلامية. بالإضافة إلى مؤشرات التكافل، ومن خلالها نحدد دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

أولا: تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية

تتمثل مؤشرات الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية في تطور إجمالي الأصول والتمويل وإجمالي الودائع ، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1/ تطور إجمالي الأصول:

الجدول (3–11): تطور إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية (2019–2023)

الوحدة: مليون ريال **سعودي**

	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الأصول	1747010	2041007	2413332	2714555	2981708

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (البنك المركزي السعودي، 2024)

يوضح الجدول أعلاه تطور إيجابي لإجمالي أصول الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية في الفترة الممتدة من سنة 2019 على غاية سنة 2023، حيث إستمرت قيمة إجمالي الأصول في الإرتفاع من قيمة 1747010 مليون ريال سعودي سنة 2019 لتبلغ 2981708 مليون ريال سعودي في الربع الأخير من سنة 2023. محققة بذلك زيادة بقيمة 1234698 مليون ريال سعودي خلال 4 سنوات. وهذا ما يدل على نمو الصيرفة الإسلامية في المملكة ونجاح البنوك في جذب الودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق نسبة أعلى من الأرباح نتيجة توسيع نطاق أعمال الصيرفة الإسلامية.

2/ تطور إجمالي التمويل

الجدول (3–12): تطور إجمالي تمويل الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية (2019–2023)

الوحدة: مليون ريال **سعودي**

	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي التمويل	1252309	1461901	1724264	1976498	2181733

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (البنك المركزي السعودي، 2024)

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع مستمر في إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي المقدم في المملكة العربية السعودية في الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2023، حيث بلغت قيمة إجمالي التمويل 2181733 مليون ريال سعودي نهاية سنة 2023 بعد أن كانت تبلغ 1252309 مليون ريال سعودي سنة 2019، وهذا راجع إلى زيادة الطلب على منتجات التمويل الإسلامي وزيادة ثقة العملاء بها، كما يشير ذلك إلى نمو قطاع التمويل الإسلامي وتحسن الوضع المالي للمؤسسات المقدمة للتمويل الإسلامي.

3/ تطور إجمالي الودائع

الجدول (3–13): تطور إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية (2019–2023)

الوحدة: مليون ريال **سعودي**

	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الودائع	1365769	1570203	1767999	1873686	1973577

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (البنك المركزي السعودي، 2024)

يظهر من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، حيث بلغت قيمتها 1365769 مليون ريال سعودي سنة 2019 لترتفع قيمتها إلى 1973577 مليون ريال سعودي في الربع الرابع من سنة 2023 بزيادة قدرها 607808 مليون ريال سعودي. وهذا دلالة على إهتمام العملاء بالمنتجات المصرفية الإسلامية وثقتهم في المصارف الإسلامية، وهذا من شأنه أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوسع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية، لأن زيادة حجم الودائع الإسلامية يزيد في القدرة التمويلية لهذه البنوك.

4/ تطور قيمة عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (2019-2023)

الجدول (3-14): تطور قيمة عقود التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية (2019-2023) الوحدة: مليون ريال سعودي

	المرابحة	التورق	الإيجار التمويلي	المضاربة	المشاركة	أخرى	إجمالي التمويل
2019	472871	562025	195933	1818	1924	17738	1252309
2020	646426	561768	229008	1556	1846	21298	1461901
2021	879035	640499	178292	1934	1285	23219	1724264
2021	1049514	709646	180741	1789	1364	33444	1976498
2023	1145530	795451	200858	1750	1871	36273	2181733

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (البنك المركزي السعودي، 2024)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة في قيمة إجمالي التمويل بمختلف عقود التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية 2023، حيث أن أعلى قيمة من التمويل كانت من خلال المرابحة التي قدرت قيمتها بـ 472871 مليون ريال سعودي سنة 2019 ثم ارتفعت لتبلغ 1145530 مليون ريال سعودي سنة 2023، في حين كانت أقل قيمة تمويل تخص عقدي المضاربة والمشاركة. ومن خلال الشكل الموالي سنوضح نسبة التمويل لكل عقد من عقود التمويل الإسلامي لسنة 2023.

الشكل(3-5): نسبة التمويل من خلال عقود التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية لسنة 2023.

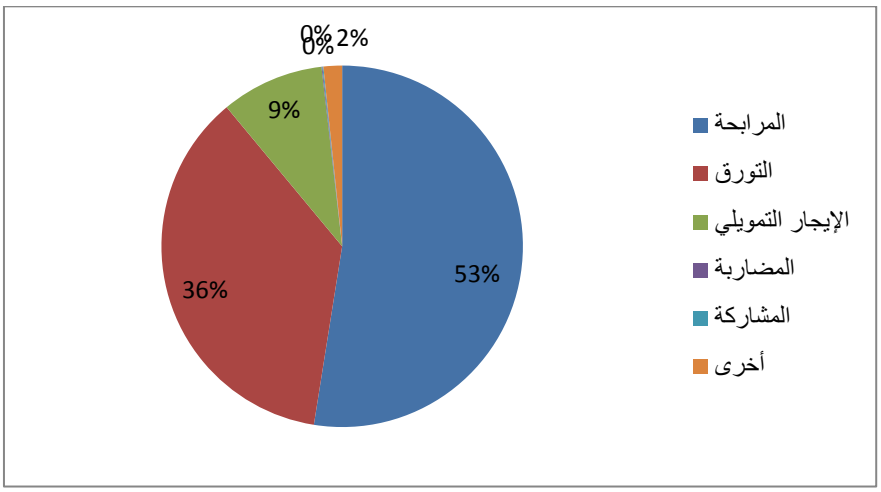

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (3-14)

يوضح الشكل أن أعلى نسبة تمويل إسلامي مقدم في المملكة العربية السعودية سنة 2023 كان من خلال عقود المرابحة بنسبة 53٪، تليها التورق بنسبة 36٪ ، أما نسبة الإيجار التمويلي فكان بنسبة قليلة قدرت بـ 9٪، في حين أن نسبة التمويل خلال المشاركة والمضاربة تكاد تكون معدومة.

إن الزيادة في التمويل المقدم من طرف البنوك الإسلامية والودائع دلالة على زيادة مستوى الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، لأن هذه الزيادة تشير إلى أن المزيد من الأفراد والمؤسسات يتمتعون بوصول أفضل إلى الخدمات المصرفية الإسلامية مما يعزز التنمية الاقتصادية والعدالة المالية.

ثانيا: تطور مؤشرات التمويل التكافلي في المملكة العربية السعودية

1/ أصول التكافل في المملكة العربية السعودية

الجدول (3–15): تطور إجمالي أصول التكافل في المملكة العربية السعودية (2019–2022)

الوحدة: ألف ريال سعودي

	2019	2020	2021	2022
قيمة أصول التكافل	44586427	46581877.2	47921342.6	57995505

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: : (Islamic Financial Services Board, 2024)

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أن أصول التكافل في المملكة العربية السعودية حققت زيادة مستمرة خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى غاية سنة2022، حيث بلغت أعلى قيمة لها في الربع الثالث من سنة 2022 بقيمة قدرت بـ 59171514 ألف ريال سعودي. وهذا مؤشر على قوة شركات التكافل وزيادة عدد العملاء والمشتركين، كما تعبر هذه الزيادة في حجم الأصول على تحسن أداء الإستثمارات التي تقوم بها شركات التكافل وتوسع نطاق أعمالها.

2/ مساهمات مؤسسات التكافل في المملكة العربية السعودية

الجدول (3–16): المساهمات السنوية لمؤسسات التكافل في المملكة العربية السعودية (2019–2022)

الوحدة: ألف ريال **سعودي**

السنة	2019	2020	2021	2022
القيمة	36755603.7	37515096	40323242	51482607

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: : (Islamic Financial Services Board, 2024)

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قي قيمة المساهمات السنوية لمؤسسات التكافل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022، حيث قدرت قيمة هذه المساهمات بـ 36755603.7 ألف ريال سعودي سنة 2019، وإرتفعت لتبلغ سنة 2022 قيمة 51482607 ألف ريال سعودي. وتعتبر هذه الزيادة دلالة على زيادة الدعم المقدم من طرف هذه المؤسسات للمجتمع، حيث تزيد مساهمات مؤسسات التكافل من خدماتها وقدرتها على تلبية الإحتياجات الاجتماعية والإقتصادية للأفراد والمجتمعات المستهدفة.

بالزيادة في مساهمات مؤسسات التكافل يمكن تعزيز الشمول المالي من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة للفئات الضعيفة والمحتاجة في المجتمع، وتعزيز التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع وتعزيز القيم الإنسانية والمبادئ الخيرية التي من شأنها دمج المستبعدين ماليا في الحياة الاقتصادية والنظام المالي الرسمي.

المبحث الثالث: التجربة البريطانية

تعتبر المملكة المتحدة (بريطانيا) من أول وأكثر الدول الأوروبية إهتماما بالتمويل الإسلامي، وتعمل من خلال عدة مبادرات على تطوير نمو الصناعة المالية الإسلامية سعيا منها أن تكون مركزا عالميا للتمويل الإسلامي بدمجها لكافة الفئات المستبعدة ماليا بسبب العقيدة مما يساهم في تعزيز الشمول المالي بالمملكة. وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى واقع الشمول المالي والتمويل الإسلامي وتتطور مؤشراته، وأهم التحديات التي تواجهه.

المطلب الأول: نشأة وواقع التمويل الإسلامي والشمول المالي في بريطانيا

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى نشأة وتطور التمويل الإسلامي والإطار التنظيمي له، بالإضافة إلى واقع الشمول المالي بالمملكة المتحدة.

أولا: نشأة وتطور التمويل الإسلامي في بريطانيا

وصل التمويل الإسلامي إلى المملكة المتحدة في الثمانينيات مع أول معاملات مرابحة للسلع وإطلاق أول بنك إسلامي في المملكة المتحدة، وهو بنك البركة الدولي عام 1982. وخلال الثمانينيات، قدم عدد من البنوك الإستثمارية منتجات مخصصة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لعملائها في الشرق الأوسط، معظمهم في مجالات التمويل التجاري والتأجير وتمويل المشاريع. ولم يبدأ الزخم في البناء إلا بعد أن تلقت الصناعة الدعم السياسي والتنظيمي. وفي عام 2000، تم إنشاء مجموعة عمل للتمويل الإسلامي بقيادة أندرو بوكستون، الرئيس السابق لبنك باركليز (Barclys Bank)، وإدي جورج من بنك إنجلترا. وضمت مجموعة العمل ممثلين عن وزارة الخزانة، وهيئة الخدمات المالية، ومجلس مقرضي الرهن العقاري، والمؤسسات المالية، وأعضاء من المجتمع الإسلامي.

ومنذ تشكيل مجموعة العمل هذه، حاولت حكومة المملكة المتحدة والجهات التنظيمية من خلال إضافة بنود التمويل البديل إلى قوانين الضرائب المختلفة خلق بيئة سوقية لا يتم فيها التعامل مع البنوك الإسلامية وعملائها بشكل مختلف عن نظرائهم التقليديين.

ومع تطور الصناعة، تحسن إتساع نطاق المنتجات والخدمات المالية الإسلامية وأصبحت تتنافس مع عروض المؤسسات المالية التقليدية. حيث في عام 2012 إحتلت المملكة المتحدة المرتبة التاسعة بين أكبر الدول من حيث الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع أكثر من 20 مؤسسة تقدم التمويل الإسلامي و6 بنوك متوافقة بالكامل مع الشريعة الإسلامية.

يعتبر سوق الصكوك (السندات الإسلامية) بمثابة الغرفة المحركة لسوق التمويل الإسلامي ولندن، باعتبارها مركزا رئيسيا لإصدار وتداول السندات الدولية، وهي موطن طبيعي لإدراج وتداول الصكوك. وقد تم جمع ما مجموعه 34 مليار دولار أمريكي من خلال 49 إصدارا للصكوك في بورصة لندن. وكانت أول الصكوك المدرجة في بورصة لندن للأوراق المالية لصالح الشركة الوطنية للتبريد المركزي ومقرها دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي في عام 2007. وهناك أيضا مؤسسات متوافقة مع الشريعة الإسلامية مدرجة، و7 صناديق متداولة متوافقة مع الشريعة الإسلامية تعتمد على المؤشرات الإسلامية المدرجة في بورصة لندن. (UK Trade & Investment, 2014, p. 08)

ثانيا: تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا

سنستعرض من خلال الجدول الموالي أهم مراحل وخطوات تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة منذ ظهوره سنة 1970 إلى غاية سنة 2021، والذي يظهر من خلاله سعي المملكة المتحدة المستمر من أجل دعم وتطوير التمويل الإسلامي، والإهتمام المتزايد لجعل بريطانيا بوابة التمويل الإسلامي في أوروبا.

الجدول (3–17): مراحل تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة (1970–2021)

1970	**يقدم وسطاء لندن إدارة السيولة بالجملة بإستخدام السلع.**
1982	**دار المال الإسلامي ومقرها سويسرا تفتتح مكتب لها في لندن لتقديم خدمات إدارة الإستثمار.**
1983	**تأسيس أول بنك إسلامي، بنك البركة (توقف عام 1993).**
	تأسيس أول شركة تأمين إسلامي (تكافل) في المملكة المتحدة، تكافل المملكة المتحدة المحدودة.
1996	**القروض العقارية الإسلامية المقدمة في المملكة المتحدة من قبل بنك الكويت المتحد (البنك الأهلي المتحد الآن)**
2003	**HSBC أمانة يطلق القروض العقارية الإسلامية والحسابات المصرفية في المملكة المتحدة.**
2004	**تفويض بنك الريان plc (البنك الإسلامي البريطاني سابقا)**
	ترسي قضية بيكسيمكو ضد بنك البحرين الشامل مبدأ مفاده أن السلطات العلمانية لا يمكنها إبداء الرأي بشأن الإلتزام بالشريعة الإسلامية.
	يقدم بنك ABC قروضا عقارية إسلامية تحت العلامة التجارية البراق.

2005	تطلق شركة **children's Mutual** صندوق إئتمان الطفل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
	يقدم **Lloyds TSB** حسابا جاريا متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية.
2006	تفويض بنك الإستثمار الإسلامي الأوروبي (توقف عام **2018**).
	أول صكوك مدرجة في بورصة لندن (تبريد، **200** مليون دولار)
2007	ترخيص بنك لندن والشرق الأوسط الموافقة المسبقة عن علم.
	ترخيص شركة الإستثمار **Amiri Capital** (توقفت عام **2018**).
	هيئة الرقابة المالية تحدد النهج التنظيمي للتمويل الإسلامي في: "التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: التنظيم والتحديات".
2008	ترخيص مصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة) المحدود (بيت التمويل الأوروبي سابقا)
	ترخيص شركة **Gatehouse Bank plc**.
	ترخيص شركة التأمين الإسلامية البريطانية القابضة /التأمين الأساسي (توقفت عام **2013**).
	تحديد ورقة التشاور **CP08/22** متطلبات إحتياطي الأصول السائلة لجميع بنوك المملكة المتحدة.
2012	ترخيص شركة **ADIB (UK) Ltd** (توقفت عام **2020**).
	HSBC أمانة يخرج من سوق المملكة المتحدة.
2013	ترخيص الإكتتاب الكوبالت (**cobalt underwriting**)
	لندن تستضيف المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي، وهي المرة الأولى خارج العالم الإسلامي.
2014	أصدرت حكومة المملكة المتحدة أول صكوك سيادية لها.
	ترخيص شركة الإستثمار أرابيسك لإدارة الأصول.
	TAM لإدارة الأصول تطلق صناديق إستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
2015	تأسيس جمعية التأمين الإسلامي في لندن.
	بنك إنجلترا يبدأ مشروع التسهيلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (**SCF**).
2017	ترخيص شركة التمويل الجماعي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية "**Yelders**"
	Colombia threadneedle investments تطلق صندوق أسهم عالمي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
	ترخيص شركة التمويل العقاري المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية **Strideup Homes**.
2018	أصدر بنك الريان أول صكوك مدعومة بالرهن العقاري السكني مقومة بالجنيه الإسترليني.
2019	تسجيل شركة **primadollar factoring** وهي شركة تمويل تجاري متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
2020	ترخيص شركة الإستثمار **wahed invest**.
	تسجيل العديد من شركات ووكلاء خدمات النقود والدفع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، منها: **Niyah, Moneemint,Rizq**.
2021	الإطلاق المخطط لمرفق السيولة البديلة التابع لبنك إنجلترا (**ALF**).

Source :(Hauser, 2020, p. 04)

ثالثا: التطور التنظيمي للتمويل الإسلامي في بريطانيا:

200: أنشأ بنك إنجلترا مجموعة عمل التمويل الإسلامي برئاسة اللورد جورج للتحقيق في العقبات التي تواجه الصناعة وتمكين تطوير التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة.

2003: تم إنشاء المجموعة الفنية لخزانة صاحبة الجلالة والإيرادات والجمارك الفنية لفهم التفاصيل والإهتمامات المحددة ذات الطبيعة الفنية للتمويل الإسلامي.

-قانون المالية –ضريبة الدمغة على الأراضي (SDLT): مخصص للأفراد الذين يستخدمون ترتيبات تمويل عقاري بديلة (تغطي الرهون العقارية الإسلامية)، وإزالة الرسوم المزدوجة على ضريبة الدمغة على الأراضي التي قد تنشأ عندما تشتري مؤسسة مالية عقارا ثم تعيد بيعه إلى فرد.

2005: تم توسيع أحكام SDLT لتشمل ترتيبات تقاسم الأسهم ثم لتشمل الشركات في سنة 2006. وقامت الحكومة بتشريع أدوات المرابحة كترتيبات شراء وإعادة البيع.

2006: أصدرت الحكومة تشريعات لتقليل المشاركة أو تقليص الملكية المشتركة للممتلكات أو ترتيبات تمويل الأصول. وامتد إعفاء SDLT ليشمل الكيانات التجارية.

2007: تم تشكيل مجموعة خبراء التمويل الإسلامي بخزانة صاحبة الجلالة لتقديم المشورة للحكومة حول أفضل السبل لدعم تطوير التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة، وممثلو المجموعة هم من الحكومة والشركات القانونية والإستشارية ومن المجتمع الإسلامي.

-بدأت حكومة المملكة المتحدة بمراجعة جدوى إصدار صكوك سيادية بالجملة.

-تنظيم FSA لخطط شراء المنازل.

-إرشادات HMRC بشأن المعاملة الضريبية لجميع تقنيات التمويل التي تغطي: مخصصات رأس المال، ضريبة القيمة المضافة (VAT)، ضريبة الأرباح الرأسمالية (CGT).

2008: إعلان حكومة المملكة المتحدة عن إصدار محتمل للصكوك.

2011: أمانة التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة (UKIFS): دعم تعزيز وتطوير التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة.

2013: فريق عمل التمويل الإسلامي (IFTF): وهو فريق عمل بقيادة وزارية تم إنشاؤه للترويج للمملكة المتحدة كمركز مالي إسلامي ولجذب الإستثمارات الداخلية. ص11 ,UK Trade & Investment) 2014)

رابعا: واقع الشمول المالي في بريطانيا

في سعيها لتعزيز الشمول المالي، قامت الحكومة البريطانية بتقديم 5 ملايين جنيه إسترليني سنة 2021 كتمويل أولي لإنشاء مركز جديد للتمويل والإبتكار والتكنولوجيا (CFIT) يهدف إلى معالجة العوائق التي تعترض النمو وتسريع قطاع التكنولوجيا المالية في بريطانيا. وتلتزم الحكومة بضمان حماية مستهلكي الخدمات المالية بشكل مناسب وتتعاون بشكل وثيق مع هيئة مراقبة السلوكيات المالية (FCA) لمعالجة الإستبعاد المالي وضمان معاملة المستهلكين الضعفاء بشكل عادل. يتطلب قانون الخدمات المالية لعام 2021 من هيئة مراقبة السلوكيات المالية التشاور بشأن ما إذا كان ينبغي عليها وضع قواعد تنص على أن الأشخاص المرخص لهم ملزمون بواجب الرعاية تجاه المستهلكين.

1/ الوصول إلى النقد: على الرغم من التوجه المستمر في المدفوعات نحو البطاقة وطرق الدفع الرقمية في المملكة المتحدة، إلا أن توفير الوصول النقدي في جميع أنحاء المملكة واسع النطاق، حيث إعتبارا من 2021 كان أكثر من 95٪ من السكان على بعد 2 كيلومتر من نقطة السحب النقدي المجانية وفقا لتقييم أجرته هيئة تنظيم نظام الدفع (PSR) وهيئة مراقبة السلوكيات المالية (FCA).

2/ الوصول إلى الخدمات المصرفية: تدرك الحكومة أن معظم الأفراد في المملكة المتحدة يتفاعلون في المقام الأول مع الخدمات والمنتجات المالية من خلال البنوك التي يتعاملون معها: بدءا من إعداد ميزانية رواتبهم الشهرية وحتى إدارة مدفوعات الرهن العقاري أو بطاقات الإئتمان الخاصة بهم. ومع ذلك، فإن الطريقة التي يتفاعل بها المستهلكون مع بنوكهم آخذة في التغيير. في عام 2020، استخدم 83٪ من البالغين في المملكة المتحدة المدفوعات غير التلامسية، واستخدم 72٪ الخدمات المصرفية عبر الإنترنيت، واستخدم 54٪ الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. إن هذا الإستخدام المتزايد لمجموعة واسعة من القنوات المصرفية بدلا من

مجرد فرع مصرفي تقليدي يعني أن عددا أكبر من المستهلكين والشركات يستمتعون أكثر من أي وقت مضى بالراحة والأمان والسرعة التي توفرها الخدمات المصرفية عبر الإنترنيت والهاتف.

3/ خطة القروض بدون فائدة: في ميزانية 2021، أعلنت وزارة الخزانة عن تمويل بقيمة 3.8 مليون جنيه إسترليني لتجريب خطة القروض بدون فائدة (NILS). جاء بعد ذلك نشر دراسة الجدوى بتكليف من وزارة الخزانة البريطانية في مارس 2020. ستساعد القروض المستهلكين الذين يعيشون في ظروف هشة والذين يكافحون من أجل الوصول إلى أشكال الإئتمان بأسعار معقولة. سيختبر البرنامج التجريبي، وهو الأول من نوعه في جميع أنحاء المملكة المتحدة (التصميم الأمثل والتأثير الذي يمكن أن يحدثه نظام NILS الدائم على مستوى البلاد في تلبية إحتياجات المستهلكين في الظروف الضعيفة ماليا وإذ كان يمكن تقديمه بطريقة مستدامة. (HM Treasury, 2021, pp. 09-11-15)

4/ الوصول إلى التأمين للمستهلكين ذوي الدخل المنخفض:

– يمكن للتأمين أن يكون بمثابة أداة حيوية في بناء القدرة المالية على الصمود في مواجهة الصدمات المالية صغيرة النطاق. وعلى الرغم من ذلك، فإن 2.5 مليون من الأسر ذات الدخل المنخفض لا يمتلكون تأمينا على ممتلكاتهم.

– أعلن وزير الخزانة الاقتصادي عن تشكيل مجموعة فرعية لمنتدى سياسة الشمول المالي في أفريل 2021، تركز على فحص الوصول إلى تأمين المحتويات للمستأجرين ذوي الدخل المنخفض. (HM Treasury, 2021, p. 18)

إستخدم 86٪ من البالغين في المملكة المتحدة شكلا واحدا على الأقل من الخدمات المصرفية عن بعد خلال عام 2021. (HM Treasury, 2022)

المطلب الثاني: تطور مؤشرات التمويل الإسلامي في بريطانيا

يعتبر الإهتمام المتزايد الذي أولته المملكة المتحدة بالتمويل الإسلامي سببا في جعلها رائدة في هذا المجال في أوروبا، وتسعى لتصبح مركزا عالميا في التمويل الإسلامي في السنوات المقبلة، وعليه سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى عرض وتحليل تطور مختلف مؤشرات التمويل الإسلامي في المملكة.

أولا: الأشكال الشائعة لنشاط التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة (بريطانيا) : تتجلى أشكال التمويل الإسلامي في بريطانيا في الخدمات المصرفية، الإستثمارات والتامين التكافلي.

1/ الخدمات المصرفية: وتقدم من خلال الكيانات المصرفية التقليدية القائمة كنوافذ إسلامية، من خلال شبكة فروع مصرفية إسلامية منفصلة أو من خلال كيان قانوني منفصل مستقل. وتتمثل الخدمات المالية المقدمة في الحسابات الجارية وحسابات الودائع والإستثمار، خطط الرهن العقاري.

1/1 الحسابات الجارية وحسابات الودائع والإستثمار: ويتم توليد الدخل من خلالها عن طريق:

–الوكالة: حيث يتم إستخدام الودائع من قبل البنك بموجب سلطة مفوضة للإستثمار في الأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

–المرابحة (التكلفة مضافا إليها هامش الربح): حيث يتاجر البنك في السلع لتحقيق عائد، يتم إرجاعه إلى العميل بدلا من الفائدة. (Bank of England, 2022)

–المضاربة: يقدم أحد الشركاء رأس المال (المودع)، ويقدم الآخر الخبرة (الشركة)، مع تقاسم الربح بشكل متناسب.

2/1 خطط الرهن العقاري: حيث يتم تغطية تكلفة التمويل عن طريق:

–الإجارة (التأجير): حيث يقوم العميل بتأجير العقار طوال مدة العقد، مع دفعات شهرية تتكون من رسوم الإيجار وأيضا عنصر الإيجار، حيث أنهم يعيشون في العقار في نفس الوقت.

- **المشاركة المتناقصة:** حيث يصبح العميل والبنك "مالكين مشاركين" للعقار بما يتناسب مع إيداعهم الأولي مقابل مبلغ التمويل. يتم إستخدام الدفعات الشهرية لزيادة حصة ملكية العميل في العقار تدريجيا، ونقل الملكية عند إبرام العقد.

2/ الإستثمارات: وتنفذ من خلال كيان قانوني منفصل أو من خلال شركة تقليدية تدير الصندوق بموجب تفويض متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتم هذه الإستثمارات من خلال صناديق الإستثمار والصكوك.

-**الأسهم:** الإستثمار في أسهم الشركات التي تعمل في نشاط متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولا تفرض رسوما مالية مفرطة.

-الصكوك: وهي أدوات تمثل مصلحة مفيدة في أصل أو نشاط متوافق مع الشريعة الإسلامية.

3/ التأمين التكافلي: ويشمل التأمين العام، التأمين على الأسرة/الحياة، المعاشات التقاعدية. (Bank of England, 2017, p. 158)

ثانيا: إجمالي التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في بريطانيا

الجدول (3–18): تطور إجمالي التمويل الإسلامي في بريطانيا (2018–2023)

	2018	2019	2020	2021	2022	Q3 2023
حجم التمويل	3769.9	4837.6	5122.1	5280.2	5853.1	5893.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (Islamic Financial Services Board, 2024)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إجمالي التمويل الإسلامي المقدم في بريطانيا شهدت إرتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى الربع الثالث من سنة 2023، حيث قدرت أعلى قيمة تمويل بـ 5893.2 مليون جنيه إسترليني سنة 2023، بعدما كانت قيمتها سنة 2018 تقدر بـ 3769.9 مليون جنيه إسترليني. وتدل الزيادة في قيمة التمويل الإسلامي المقدم على نمو الصناعة المالية الإسلامية وتوسعها، والأداء الفعال لمؤسسات التمويل الإسلامي في المملكة.

الشكل (3–6): نسبة إجمالي العوائد حسب عقود التمويل الإسلامي في بريطانيا سنة 2018

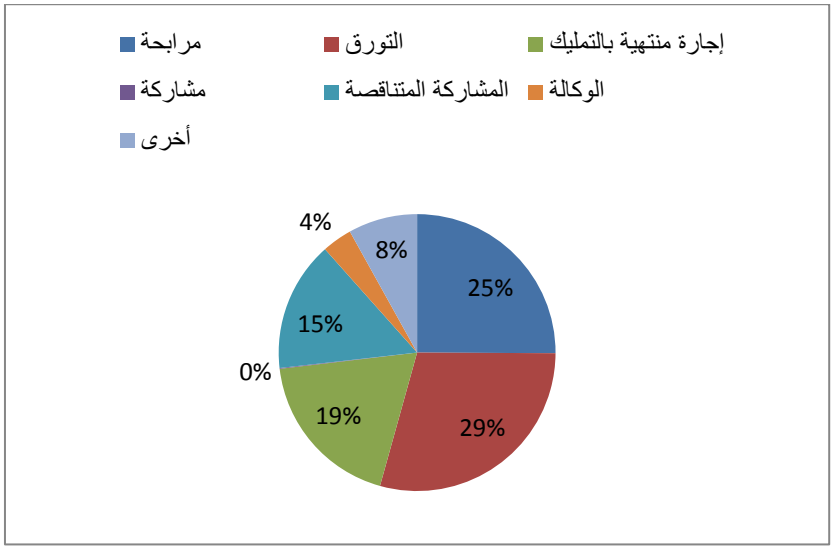

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (Islamic Financial Services Board, 2024)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أعلى نسبة عوائد لسنة 2018 في بريطانيا حققتها عقود التورق بنسبة 29٪، ثم تلتها المرابحة بنسبة عوائد متقاربة قدرت بـ 25٪، في حين بلغت نسبة عوائد الإجارة المنتهية بالتملك 19٪، والمشاركة المتناقصة بـ 15٪ن أما عن أقل نسبة كانت من نصيب الوكالة.

ثالثا: إجمالي أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا

الجدول (3–19): تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا (2018–2023)

	2018	2019	2020	2021	2022	Q3 2023
إجمالي الأصول	4531.3	5470.5	5643.8	5731.4	6394.9	6510.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (Islamic Financial Services Board, 2024)

يوضح الجدول أعلاه التطور الإيجابي لإجمالي أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى الربع الثالث من سنة 2023، حيث بلغت قيمتها 4531.3 مليون جنيه إسترليني سنة 2018، وبلغت أعلى قيمة لها في الربع الثالث من سنة 2023 قدرت بـ 6510.4 مليون إسترليني. تطورت قيمة إجمالي الأصول بنسبة 43.6٪ خلال خمسة سنوات.

الشكل (3–7): تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا (2018–2023)

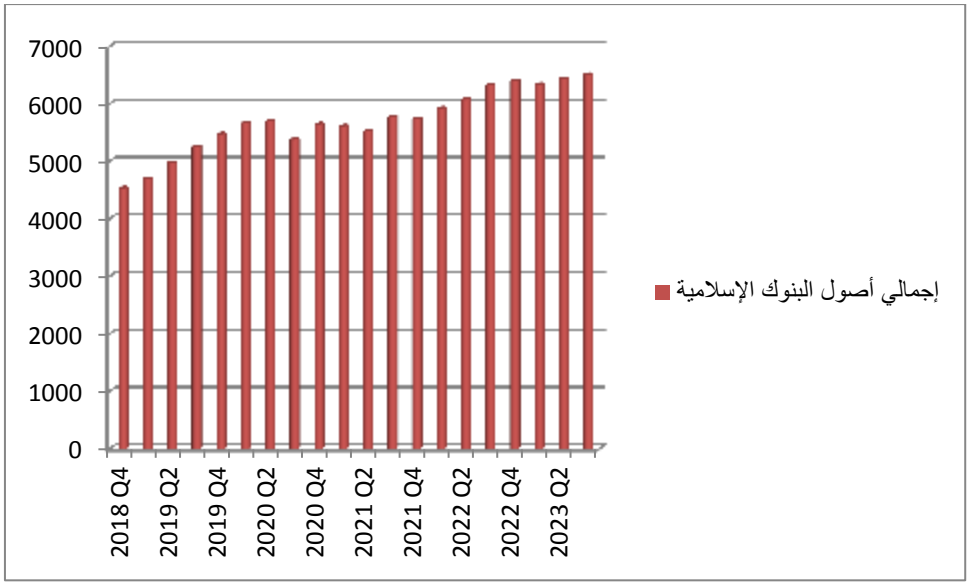

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (3–19)

نستنتج من خلال تحليل مختلف مؤشرات التمويل الإسلامي أنه شكل تطور إيجابي مستمر، وهذا ما يؤثر بشكل كبير على الشمول المالي في المملكة المتحدة. حيث يعزز التمويل الإسلامي المقدم الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد الغير مؤهلين للحصول على التمويل التقليدي بسبب قيود شرعية أو إقتصادية، فبدلا

من الحصول الربوية يوفر التمويل الإسلامي آليات تمويل مبتكرة مثل المرابحة والمشاركة والكفالة، وهذا ما يساعد على توفير فرص تمويل لفئات أوسع خاصة المسلمين منهم.

يساهم التمويل الإسلامي في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية وبالتالي تعزيز الشمول المالي.

يتطلب التمويل الإسلامي الإمتثال لمجموعة من المبادئ الشرعية والأخلاقية، بما في ذلك مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وعدم الإحتكار والتعاون العادل، ويؤدي إلتزام المؤسسات المالية الإسلامية بهذه المبادئ إلى زيادة الثقة والشفافية في القطاع المالي، وبالتالي يشعر الأفراد بالأمان والثقة في التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية، مما يعزز المشاركة المالية والشمول المالي.

المطلب الثالث: تحديات التمويل الإسلامي في بريطانيا

على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها بريطانيا في مجال التمويل الإسلامي إلا أنه يواجه العديد من التحديات، نلخص أهمها في العناصر التالية:

1/ الضرائب والقوانين: يعتبر هذا الأمر من أهم القضايا التي تواجه الحكومة، حيث أظهرت الجهات المسئولة دعمها لتطوير التمويل الإسلامي من خلال التغيير في بعض التشريعات المتعلقة بالضرائب. والهدف من هذه التغييرات هو مساعدة التمويل الإسلامي على التطور والنمو، وذلك بالموازنة بين المبدأ الأول بعدم التفضيل (ضرائب منخفضة) والإعاقة (ضرائب باهظة)، وبما أن الآلية السائدة في القطاع التقليدي لجذب وإستخدام الأموال هي الفائدة فإن آليات التمويل الإسلامي سينظر إليها ويتم التعامل معها كما لو كانت قائمة على أساس الفائدة.

2/ المعيارية: لقد كان التحدي في هذا المجال يتمثل في غياب معايير شرعية ومحاسبية عامة متفق عليها من جميع الجهات (أي عالمية) كما هو الشأن في التمويل التقليدي، مع العلم أن الحكومة على صلة بجميع الهيئات الموجودة بغرض المزيد من التشاور والإستفادة من الخبرة البريطانية الطويلة حتى يصل القطاع إلى معايير عالمية متفق عليها إلى حد كبير، وهي تسعى مستقبلا للعمل على تقوية المزيد من الصلات مع الجهات المعنية سواء كانت إسلامية أو غيرها مثل بنك التسويات الدولية. (معراج و حديدي، 2015، الصفحات 115-116)

3/ نقص الوعي حول المالية الإسلامية: على الرغم من جهود الحكومة البريطانية في التوعية والمعرفة المقدمة في مجال التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تواجه نقص في الوعي بالمنتجات المصرفية الإسلامية، وجهل بمبادئ التمويل الإسلامي داخل المجتمع، إذ يعتبرها البعض وجها من أوجه التحايل الشرعي.

4/ قلة الكوادر البشرية: تعاني البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا من نقص العلماء والمديرين وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية المؤهلين والموظفين المتخصصين، إذ أن أغلبهم تلقوا تكوين حول المعاملات المصرفية التقليدية، فالخبرة الحالية في السوق المصرفية الإسلامية محدودة لأن معظم المصرفيين البريطانيين لا يزالون يتعلمون مبادئ الصناعة المصرفية الإسلامية، ولذلك توجد حاجة لزيادة التعليم والتدريب لتحسين الخبرة والمعرفة في تطوير الأدوات المالية والصناعة المالية نفسها. (خطوي و عياد، 2021، صفحة 73)

خاتمة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى عرض تجربة كل من دولة ماليزيا، المملكة المتحدة (بريطانيا) والمملكة العربية السعودية في التمويل الإسلامي لتعزيز الشمول المالي، حيث حققت مؤشرات التمويل الإسلامي في الدول الثلاث تطور إيجابي وسجلت قيمها ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة ما انعكس بشكل إيجابي على مؤشرات الشمول المالي في هذه الدول.

إعتمدت كل من ماليزيا وبريطانيا والسعودية خدمات ومنتجات التمويل الإسلامي لتعزيز الشمول المالي من خلال إستقطاب الفئات التي تعزف عن التعامل بطرق التمويل التقليدي (الربوي)، والفئات ذوي الدخل الضعيف والمحدود من خلال صيغ التمويل القائمة على التكافل (القرض الحسن، الزكاة، الوقف) من أجل دمجهم في القطاع الاقتصادي والقطاع المالي الرسمي.

من أهم الخصائص التي ساهمت في نجاح تجارب الدول الثلاث في مجال التمويل الإسلامي ما يلي:

1/ دور الدولة: نجاح الدولة بتحقيق العدالة عن طريق العمل على نظامين، النظام المالي الإسلامي والنظام الرأسمالي من خلال سن العديد من القوانين والقواعد التنظيمية، ما ساهم في تعزيز الكفاءة والشفافية في المؤسسات المالية.

2/ هيكل النظام المالي: يقوم النظام المصرفي في هذه الدول على نظامين إسلامي وتقليدي، ولا يعد النظام المالي الإسلامي بديلا للنظام الرأسمالي وإنما جزء منه.

3/ التوسع: التوسع في تقديم خدمات ومنتجات التمويل الإسلامي لدعم وتعزيز الشمول المالي من خلال إستهداف الفئة الهشة والمستبعدة ماليا لأسباب دينية أو بسبب حواجز الوصول والتكلفة.

4/ الريادة والعالمية: سعي الدول الثلاث لتصبح رائدة في مجال التمويل الإسلامية، وبوابة عالمية تتخطى حدود الدولة، وهذا ما يعزز المنافسة ويشجع على الإبتكار في مجال التمويل الإسلامي.

الفصل الرابع

دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تمهيد:

في ظل زيادة الإهتمام العالمي بالتمويل الإسلامي، اقتصر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر لسنوات على خدمات بنك البركة، والتحق بعد مصرف السلام بعد 17 سنة، حيث يعتبران البنكين الإسلاميين الوحيدين في الجزائر، وفي سعي الدولة الجزائرية لتحقيق الشمول المالي إعتمدت إستراتيجية قائمة أساسا على تنويع الخدمات المالية وزيادة البدائل المتاحة للأفراد والمؤسسات من خلال منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية سنة 2020، حيث أصدر بنك الجزائر النظام (20-02) الخاص بعمليات الصيرفة الإسلامية الذي سمح من خلاله للبنوك العمومية التقليدية بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من خلال نوافذ خاصة بها. وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، كما سنقوم بعرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ومساهمة كل من بنك البركة ومصرف السلام في تعزيزه، بالإضافة إلى إقتراح إستراتيجية وطنية لتفعيل التمويل الإسلامي والشمول المالي من خلال دعم الثقافة المالية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المبحث الثاني: عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في دعم الشمول المالي في الجزائر وإقتراح إستراتيجية لتعزيزه من خلال الثقافة المالية.

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يقتصر نشاط التمويل الإسلامي في الجزائر على الصيرفة الإسلامية، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومختلف القوانين والأطر التنظيمية التي تحكمها بالإضافة إلى تحليل مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعود فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر إلى عام 1928، حيث دعا الشيخ " إبراهيم أبو يقضان" إلى تأسيس مصرف يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال مقالة كتبها موسومة بـ " حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، ونشرت هذه المقالة في صحيفة وادي مزاب يوم 11 محرم 1347 هـ الموافق لـ 20 يونيو 1928. ولقيت هذه الدعوة إستجابة كبيرة من طرف أغنياء الجزائر، فقاموا بتقديم ملف كامل لإنشاء مصرف إسلامي أطلق عليه إسم " البنك الإسلامي الجزائري"، لكن في النهاية رفض الاحتلال الفرنسي هذه الفكرة خاصة وأن المستعمر كان يستعد في هذه الفترة للإحتفال بذكرى مرور 100 سنة من إحتلال الجزائر. (بن زكة و شرون، 2022). وإنطلقت تجربة الجزائر فعليا مع الصيرفة الإسلامية عام 1991، بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي يعتبر من الإصلاحات الأساسية التي مست النظام المصرفي الجزائري، وتم على إثره تأسيس بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، وتم التوسع في الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية والخاصة، وذلك بعد صدور النظام 18-02 ، والنظام 20-02 الذي ألغى النظام 18-02 سنة 2020.

أولا: البنوك الإسلامية في الجزائر

1/ **إنشاء بنك البركة في الجزائر**: تأسس بنك البركة الجزائر بتاريخ 1990/03/01 في إطار قانون النقد والقرض (90-10) كشركة مساهمة معتمدة لدى بنك الجزائر، وتم إفتتاحه رسميا بتاريخ 1991/05/20، وباشر أعماله المصرفية إبتداءا من الفاتح من سبتمبر 1991، ليكون بذلك أول بنك يزاول نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر. (albaraka bank, 2022)

2/ مصرف السلام الجزائر: بعد إستحواذ بنك البركة الجزائري على الصيرفة الإسلامية في الجزائر لمدة 17 سنة، تم تأسيس مصرف السلام الجزائر بتاريخ 20 أكتوبر 2008، ليصبح بذلك ثاني بنك إسلامي في الجزائر يستهدف تقديم خدمات مصرفية مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.)مصرف السلام الجزائر(2023 ,

ثانيا: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الخاصة: بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10) قامت العديد من البنوك الخاصة بطلب ترخيص لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية لدى بنك الجزائر إلى جانب خدماتها المالية التقليدية من خلال فتح نوافذ إسلامية، ونذكر أهم هذه البنوك في ما يلي:

1/ بنك الخليج الجزائر (AGB): هو بنك تجاري أجنبي تأسس في مارس 2004، وانطلق بشكل فعلي عام 2005 بفرع وحيد في الجزائر العاصمة إلى غاية 2008 أين تم توسع شبكة فروعه. وانطلق البنك في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية من خلال فتح شباك إسلامي سنة 2008، ويرتكز التمويل الإسلامي في البنك على صيغتي المرابحة والسلم.

2/ بنك ترست الجزائر (Trust Bank Alegria): بدأ نشاطه في أفريل 2003، وبعد عدة سنوات من نشاطه أنشأ البنك شباك المنتجات المصرفية الإسلامية في جويلية 2014، لكن بداية النشاط الفعلي لهذا الشباك كان سنة 2016، وارتكز تمويله أساسا على البيع الآجل (البيع بالتقسيط) والسلم والإجارة.

3/ بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر: تأسس سنة 2003 برأس مال قدره 10 مليار دج، وأطلق البنك سنة 2015 بعض منتجات الصيرفة الإسلامية، وتمثلت في: المرابحة، المشاركة، المضاربة، بيع السلم والإستصناع.

4/ المؤسسة العربية المصرفية الجزائر: أنشأت سنة 1998، وتم تسميتها تحت الإسم التجاري لبنك ABC الجزائر، وافتتح أول شباك إسلامي (البراق) يوم 2021/02/15 بعد حصوله على رخصة لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ومن أهم منتجات التمويل الإسلامي المرابحة والإجارة.

ثالثا: النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية: بعد صدور النظام (20-02) سنة 2020 والذي سمح للبنوك العمومية بفتح نوافذ إسلامية، وحدد الشروط والقواعد المتعلقة بالنوافذ الإسلامية وكذا العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، بادرت العديد من البنوك العمومية بطلب ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ خاصة بهذا النشاط، وتتمثل هذه البنوك في ما يلي:

1/ البنك الوطني الجزائري BNA: تحصل البنك على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في 30 جويلية 2020، وانطلق فعليا في 4أوت 2021، يطرح البنك الوطني الجزائري مجموعة ثرية من صيغ الإدخار والتمويل الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية والإسلامية، وتتمثل منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها البنك في: حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد، حساب التوفير الإسلامي، الحساب الجاري الإسلامي، الإجارة المنتهية بالتمليك، المرابحة (المرابحة العقارية، المرابحة لإقتناء سيارة، المرابحة لإقتناء تجهيزات). وتوسع البنك في الصيرفة الإسلامية حيث تم فتح 9 وكالات مخصصة للصيرفة الإسلامية و 68 شباك إسلامي حتى نهاية سنة 2023. (banque nationale d'algérie, 2024)

2/ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: تحصل البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في 29 سبتمبر 2020، وانطلق فعليا في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية في مارس 2021. ويقدم مجموعة من الخدمات المالية الإسلامية تتمثل في: حساب توفير إسلامي،حساب الشيك الإسلامي،حساب جاري إسلامي، حساب توفير إسلامي، حساب إدخار إسلامي إستثماري، المرابحة.

3/ الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك– CNEP: تحصل البنك على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية سبتمبر 2020، وانطلق في تقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية فعليا في نوفمبر 2020، وتتمثل خدمات البنك في حساب شيك الصيرفة الإسلامية، حساب جاري إسلامي، إجارة

تمليكية، مرابحة سيارة. فتح البنك وكالة واحدة مخصصة للصيرفة الإسلامية، و118 شباك خاص بالصيرفة الإسلامية على مستوى وكالاته عبر الوطن.

4/ القرض الشعبي الجزائري CPA: باشر البنك تقديم منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية في أكتوبر 2020، وتتمثل الخدمات التي يقدمها في: الحساب الجاري الإسلامي، حساب الإستثمار الإسلامي، حساب الصك الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي، إجارة منتهية بالتمليك، مرابحة تجهيزات، المرابحة عقار، المرابحة سيارة. وفي نهاية سنة 2023 تم فتح 102 شباك للصيرفة الإسلامية من طرف البنك. (crédit populaire d'algérie, 2024)

5/ بنك الجزائر الخارجيBEA: تم فتح أول شباك إسلامي من طرف البنك بتاريخ 30 ديسمبر 2021 لتسويق منتجات التمويل الإسلامي في فرعه الرئيسي بالجزائر العاصمة بالإضافة إلى وكالتي عين الدفلى والعلمة، وفي نهاية 2022 شملت 60 وكالة. يقدم البنك الخدمات الموالية: حساب الوديعة الإسلامي، الحساب الجاري الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي، حساب الوديعة الإستثمارية غير المقيدة، مرابحة سيارة، مرابحة السلع الإستهلاكية، المرابحة عقار، الإجارة للتجهيز، السلم. (banque extérieure d'algérie, 2023)

6/ بنك التنمية المحلية BDL: أطلق البنك أول نافذة إسلامية بتاريخ 10 جانفي 2022 بعد حصوله على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وبحلول سنة 2024 تمكن البنك من فتح 125 شباك إسلامي على مستوى وكالاته عبر الوطن، ويقدم خدمات الصيرفة الإسلامية التالية: مرابحة إستهلاك، مرابحة سيارة، المرابحة إستثمار، وديعة الإستثمار –مضاربة، مرابحة إستهلاك، الحساب الجاري، حساب الإدخار، حساب الصك.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

رغم أن الجزائر سمحت بموجب قانون النقد والقرض (90-10) بفتح بنوك خاصة أجنبية ومنحتها الإعتماد للممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية إلا أنها كانت تمارس نشاطها خارج الإطار القانوني، ذلك أن بنك الجزائر لم يصدر أي أنظمة وقوانين تخص نشاط الصيرفة الإسلامية، بل تم خضوعها لنفس القواعد التنظيمية الخاصة بالبنوك التقليدية. إلى غاية سنة 2018 أين تم إصدار النظام (18-02) المتعلق بالصيرفة التشاركية، وبعدها النظام (20-02) الذي جاء معدلا للنظام السابق، ويعتبران أول الأنظمة المحددة والمنظمة للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر والوحيدان.

أولا: قانون النقد والقرض: القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الخاص بالنقد والقرض، يعتبر أول نص قانوني يؤطر بنك الجزائر والنظام المصرفي الجزائري ويعرفهما تعريفا كاملا. (bank of algeria)

مبادئ قانون النقد والقرض:

-**الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** ويعني هذا المبدأ أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ولكن مثل هذه القرارات (النقدية) تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها.

– الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق البنك المركزي، بل أصبح يخضع لبعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق إستقلال البنك المركزي، وتقليص ديون الخزينة تجاه هذا الأخير، الحد من الآثار السلبية للمالية العامة، وتهيئة الظروف الملائمة لتؤدي السياسة النقدية دورها بشكل فعال. (سلماني، 2023، صفحة 286)

– **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الإئتمان:** جاء قانون النقد والقرض ليضع حدا لدور الخزينة في منح القروض للإقتصاد، حيث الخزينة في النظام السابق تقوم بدور أساسي في تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية دون الجهاز المصرفي التي كانت مهمته تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات ليبقى دورها

يقتصر على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، إلا أنه من خلال هذا القانون أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يتركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

– إنشاء سلطة نقدية وحيدة: جاء قانون النقد والقرض ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية، حيث قام بوضع هذه السلطة في الدائرة النقدية في هيئة جديدة تسمى "مجلس النقد والقرض"، حيث أنها كانت سابقا تتكون من عدة هيئات عمومية تحاول إحتكار هذه السلطة، فوزارة المالية كانت تمارس سلطتها باعتبارها السلطة النقدية، والخزينة العمومية كانت تمارس ضغوط على البنك المركزي بما لديها من نفوذ لدى أصحاب القرار في الدولة لتمويل عجزها، أما البنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكاره عملية الإصدار النقدي.

– **وضع نظام مصرفي على مستويين:** جاء قانون النقد والقرض لتكريس مبدأ وضع النظام المصرفي على مستويين، حيث نص من خلال مختلف مواده على التفرقة بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض المصرفية، وعليه أصبح البنك المركزي يؤدي دوره الرئيسي كبنك البنوك، كما يقوم بمراقبة نشاطها ومختلف عملياتها، كما يمكنه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض من أجل التأثير على السياسات النقدية، وتحديد القواعد العامة للنشاط المصرفي ومعايير تقييم هذا النشاط حسب الأهداف النقدية المسطرة ومن أجل التحكم في السياسة النقدية. (أسمع، 2022، صفحة 72،71)

ثانيا: النظام رقم (18–02) المتعلق بالصيرفة التشاركية: يتضمن النظام 18–02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر 2018 قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. يعتبر أول إطار قانوني للصيرفة الإسلامية بالجزائر، يهدف هذا النظام على تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المالية التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، وتحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية. يحتوي هذا النظام على 12 مادة، وجاء في مضمونه ما يلي:

–الصيرفة التشاركية تتعلق بعمليات تلقي الأموال وتوظيفها وعمليات التمويل والإستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، وتخص المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم والودائع في حسابات الإستثمار.

– تحديد شروط منح الترخيص من طرف بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية التي ترغب بالقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية. (bank of algeria, 2018)

ومن نقائص هذا النظام التي حالت دون العمل به وبقائه حبر على ورق ما يلي:

– عدم تسميته للمنتجات المالية بمنتجات الصناعة المصرفية الإسلامية بل وضع مصطلح الصيرفة التشاركية.

– لم يحدد طريقة عمل الشبابيك الخاصة بالصيرفة الإسلامية، كما لم يحدد مصدر رأس المال الخاص بها والطرق المحاسبية الخاصة بها ما إن كانت ضمن إختصاص البنك التقليدي التابعة له أم هي مستقلة.

– عدم توضيح العلاقة بين الشباك الإسلامي وبين البنك المركزي. (قوجيل، 2023)

ثالثا: النظام رقم (20–02) المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية،يلغي هذا النظام أحكام النظام رقم 18–02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر 2018 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من قبل المصارف والمؤسسات المالية، جاء بمحتوى هذا النظام 23 مادة، (bank of algeria, 2020)وأهم ما جاء في مضمون هذا النظام ما يلي:

–إستخدام مصطلح الصيرفة الإسلامية بدلا من الصيرفة التشاركية.

– تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، حيث يجب أن لا يترتب عن المعاملات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية تحصيل أو تسديد فوائد. وتشمل المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الإستثمار.

– يجب أن تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر، وقبل تقديم طلب الترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يجب على المؤسسة المالية أن تحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

– يتعين على البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في ممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، تكمن مهام الهيئة في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

– يجب أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب أن تكون حسابات زبائن "شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.

رابعا: القانون المصرفي 23–09: المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق لـ 21 يونيو سنة2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي. ومن أهم المواد التي جاء بها هذا القانون فيما يخص الصيرفة الإسلامية هي المادة 71" تعتبر في مفهوم هذا القانون عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية". والمادة72 والتي مفادها " تمارس العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف: بنك أو مؤسسة مالية معتمدة لممارسة، بصفة مهنتها الإعتيادية، عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا، بنك أو مؤسسة مالية من خلال هيكل يسمى "شباك" يخصص حصريا للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ويجب أن يكون الشباك مستقلا ماليا ومحاسبيا وإداريا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية"

والمادة 73:" يتطلب تسويق المنتجات المصرفية الإسلامية الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر". (بنك الجزائر، 2023).

المطلب الثالث: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتحدياتها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر المتمثلة في تطور عدد الوكالات المخصصة لتقديم وتسويق الخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الودائع والتمويلات الإسلامية. وكذا التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أولا: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعد صدور النظامين (18-02) و(20-02)

اقتصرت الصيرفة الإسلامية قبل النظامين (18-02) و (20-02) في الجزائر على بنكين إسلاميين فقط هما بنك البركة الجزائر ومصرف السلام، وبعض المنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها البنوك الأجنبية الخاصة العاملة في الجزائر، لتكون دراستنا أكثر شمولا سنقوم بعرض مؤشرات الصيرفة الإسلامية بعد الترخيص للبنوك العمومية بمزاولة نشاط الصيرفة الإسلامي من خلال وكالات خاصة و النوافذ الإسلامية.

1/ وكالات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الجدول رقم (4-1): تطور عدد وكالات الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)

	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	53	58	69
وكالات الصيرفة الإسلامية بالبنوك العمومية	-	-	1	2	10
وكالات الصيرفة الإسلامية بالبنوك الخاصة	44	49	52	56	59

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (بنك الجزائر، 2022)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تزايد في عدد إجمالي الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى غاية سنة 2022، حيث كان عدد الوكالات سنة 2018 يقدر بـ 44 وكالة، ليصبح 59 وكالة نهاية سنة 2022 مسجلا زيادة قدرها 15 وكالة خلال 4 سنوات لكن تبقى زيادة متواضعة جدا، وفي سنتي 2018 و 2019 كانت الوكالات عائدة فقط للبنوك الخاصة دون البنوك العمومية مسجلة بذلك غياب تام للصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية وهو دلالة على عدم تطبيق وفعالية القانون (18-02)، وتم فتح أول وكالة خاصة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنك الوطني الجزائري سنة

2020 وكانت الوحيدة خلال هذه السنة، ليصبح عدد الوكالات في البنوك العمومية 10 وكالات نهاية سنة 2022، ويبقى عددها متواضع مقابل 59 وكالة لبنوك خاصة خلال نفس السنة.

والشكل الموالي يوضح تطور عدد وكالات الصيرفة الإسلامية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022.

الشكل رقم (4-1): تطور عدد وكالات الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)

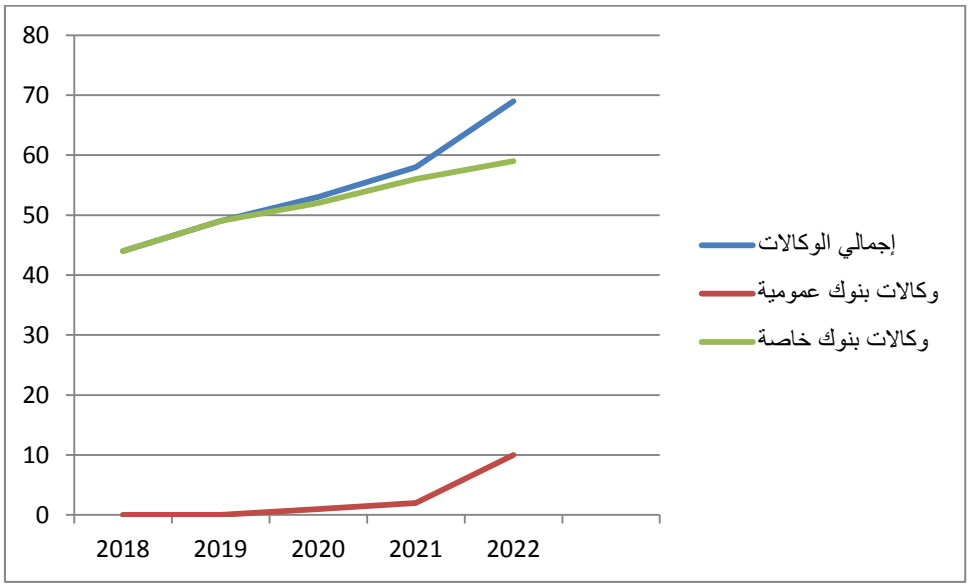

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (4-1)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد وكالات الصيرفة الإسلامية في الجزائر كان مقتصرا على وكالات البنوك الخاصة فقط خلال سنتي 2018 و 2019. بدأت البنوك العمومية بفتح وكالات الصيرفة الإسلامية إنطلاقا من سنة 2021، ولكن بقي عدد الوكالات قليل جدا مقارنة بالبنوك الخاصة التي حققت زيادة مستمرة في عدد الوكالات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر.

2/ حجم التمويلات الإسلامية المقدمة وودائع التمويل الإسلامي في الجزائر (2020-2022)

الجدول رقم (4-2): تطور حجم الودائع والتمويل الإسلامي في الجزائر (2020-2022)الوحدة: مليار دينار جزائري

	2020	2021	2022
حجم التمويلات الإسلامي	302.3	358.3	381.7
حجم ودائع التمويل الإسلامي	340	10922.7	10639.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (بنك الجزائر، 2022)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في حجم التمويلات والودائع الإسلامية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية نهاية سنة 2022، وهذا دلالة على زيادة الاهتمام والإقبال على خدمات ومنتجات التمويل الإسلامي خاصة بعد فتح العديد من البنوك الخاصة والعمومية لشبابيك الصيرفة الإسلامية وبدأ عملية تسويق المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من خلالها. بلغ حجم التمويلات المقدمة 381.7 مليار دينار جزائري نهاية سنة 2022 بعدما قدر سنة 2020 بمبلغ 302.3 مليار دينار جزائري، حيث سجل حجم التمويلات الإسلامية المقدمة بمبلغ 79.4 مليار دينار جزائري خلال سنتين.

في حين سجل حجم ودائع التمويل الإسلامي ارتفاع قياسي بعد أن قدر سنة 2020 بـ 340 مليار دينار جزائري بلغ 10922.7 مليار دينار جزائري سنة 2021 مسجلا زيادة قدرها 10582.7 مليار دينار جزائري، وهذا ما يثبت قدرة ونجاح التمويل الإسلامي على إستقطاب الأموال التي كان أصحابها يعزفون عن وضعها في البنوك التقليدية، وهو أيضا دلالة على ثقة الجزائريين بالبنوك التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية.

والجدول الموالي يوضح حجم التمويل حسب منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال السنوات 2020، 2021، 2022.

الجدول رقم (4-3): توزيع حجم التمويل حسب منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر (2020-2022)

الوحدة: مليار دينار جزائري

منتجات التمويل الإسلامي	2020	2021	2022
المرابحة	132.3	128.4	125.7
المشاركة	1.2	0.9	1.8
المضاربة	4.9	5.8	7.2
الإجارة	82.7	82	83.6
السلم	74.7	130.4	150.1
الإستصناع	6.6	10.7	13.4
المجموع الكلي	302.3	358.3	381.7
حصة المصارف العمومية	٪0.1	٪0.5	٪1.3
حصة المصارف الخاصة	٪99.9	٪99.5	٪98.7

المصدر: (بنك الجزائر، 2022)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه صيغتي المرابحة والسلم هما الأكثر إستعمالا من أجل التمويل في الجزائر خلال السنوات من 2020 إلى 2022، تليهما صيغة الإجارة، في حين تبقى كل من المشاركة والمضاربة والإستصناع الأقل إستعمالا في التمويل، حيث بلغت نسبة المرابحة 43.7٪ من إجمالي التمويل وبلغت نسبة التمويل عن طريق السلم ٪27.3 سنة 2020. واستمر حجم التمويل من خلال السلم في الزيادة خلال السنوات 2021 و 2022، حيث بلغ قيمة 150.1 مليار دينار جزائري سنة 2022 بعد أن كانت قيمته تقدر بـ 74.7 مليار دينار جزائري. وسجل حجم التمويل من خلال المرابحة انخفاض ليبلغ قيمة 125.7 مليار دينار جزائري سنة 2022 بعد أن قدرت قيمته سنة 2020 بـ 132.3. ونلاحظ أيضا أن حصة المصارف العمومية في التمويل الإسلامي تبقى متواضعة جدا وتكاد تكون منعدمة مقابل نظيرتها من البنوك الخاصة خلال هذه الفترة.

والشكل الموالي يوضح نسبة منتجات التمويل الإسلامي من إجمالي التمويل الإسلامي في الجزائر لسنة 2022.

الشكل رقم (4–2): نسبة التمويل من خلال منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر لسنة 2022

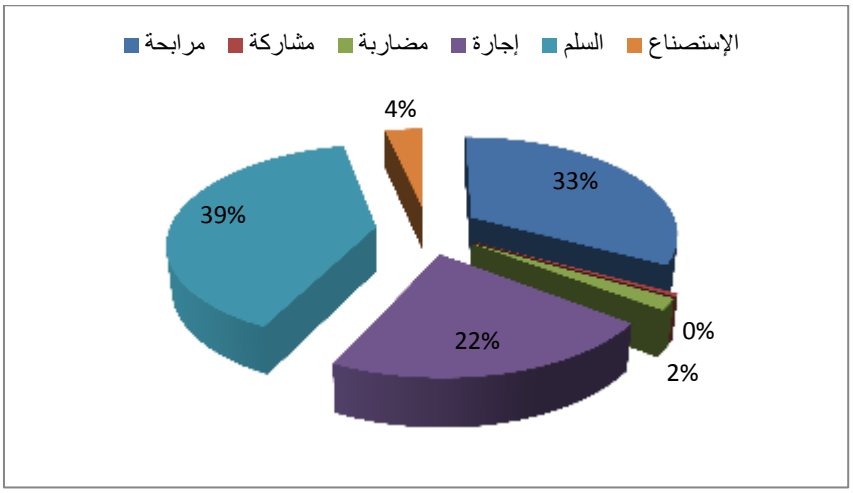

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (4–3)

نلاحظ من خلال الشكل أن أعلى نسبة تمويل لسنة 2022 كانت من نصيب السلم بنسبة 39٪، تليها المرابحة بنسبة 33٪، ثم الإجارة بنسبة 22٪، وهي الصيغ الأكثر إنتشارا وإستعمالا من قبل البنوك في الصيرفة الإسلامية. في حين نسبة التمويل بالمشاركة تكاد تكون منعدمة تماما.

ثانيا: التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر : في ظل حداثة قطاع التمويل الإسلامي في الجزائر وضعف البنى التحتية الداعمة لانتشاره وتطوره تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر عدة تحديات نذكر أهمها فيما يلي:

1/ عدم كفاية الإطار القانوني: والمتمثل أساسا في غياب قوانين خاصة للبنوك الإسلامية تتماشى وطبيعة عملها ومبادئها، فيما يتعلق بعلاقتها بالبنك المركزي (بنك الجزائر)، فلا يزال يتعامل مع معها كما يتعامل مع البنوك التقليدية، من خلال فرض نسبة إحتياطي قانوني على كل ودائعها سواء كانت إستثمارية أو تحت الطلب، ويعتبر تعطيل لأموال المودعين الإستثمارية، باعتبارهم أودعوها لديه على أساس المضاربة والمشاركة وليس على أساس الضمان كما في البنوك التقليدية، وكذلك عدم مراعاة عدم تمكن البنوك الإسلامية من إعادة

تمويل نفسها من البنك المركزي نظرا لتعامله معها في ذلك بمعدل الفائدة، وهذا ما يجعل البنوك الإسلامية تلاقي مشاكل فيما يتعلق بالتنافسية مع البنوك التجارية وكذا مشكل إعادة التمويل.

2/ نقص نشر الوعي المصرفي الإسلامي ونقص إنتشار فروع للبنوك الإسلامية الموجودة: نجد أن الكثير من المتعاملين لديهم مشكل الوصول للبنوك الإسلامية، وعدم فهم طبيعة الخدمات التي تقدمها هذه البنوك، حيث زاد التوجه نحو البنوك الإسلامية مع تزايد حدوث الأزمات المالية في البنوك والإقتصاد ككل، والتي تم إرجاع أهم أسبابها إلى التعامل بالفائدة، وفي الجزائر يعتبر التوجه المصرفي الإسلامي حديث نسبيا ومحدود. (سلماني، 2023، صفحة 338،337)

3/ معوقات القانون الجبائي:من أهم ما يشكل عقبة أمام التمويل ببعض الصيغ الإسلامية القانون الجبائي الجزائري الذي لا يراعي خصوصيات بعض صيغ التمويل الإسلامي، ففي حالة التمويل بصيغة المضاربة مثلا يجد البنك نفسه يدفع ضريبتين على الأرباح (IBS)، ضريبة على أرباح شركة المضاربة وضريبة على أرباح البنك (التي تحتسب فيها أرباح شركة المضاربة) وذلك يعني الإزدواج الضريبي الذي يثقل كاهل البنك الإسلامي. إضافة إلى ذلك فإن القانون الجبائي الحالي ينظر للبنك على أنه مؤسسة خدماتية تخضع لمعدلات الضرائب القصوى، إلا أن الواقع العملي أثبت أن البنوك الإسلامية بإمكانها القيام بمشاريع تنموية وإنتاجية متنوعة في القطاع الزراعي أو حتى الإنتاجي. وبالتالي فإن ذلك مدعاة لتضمين التشريع الجبائي الحالي موادا تنص على معاملة البنك الإسلامي حسب قطاع النشاط الذي يمارسه. واستنادا إلى مبدأ الحياد الضريبي فإنه من واجب المشرع الجزائري توفير معاملة جبائية للمنتجات المالية الإسلامية مكافئة للمعاملة الجبائية للمنتجات المالية التقليدية. (بن عبد الرحمان، 2022، صفحة 181)

4/ ضعف الخبرة والكفاءة لدى العاملين: إن من أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية هو تحدي تكوين الموارد البشرية الكفؤة، حيث معظم العاملين بالمصارف الإسلامية نجدهم غير مطلعين بالمبادئ والأسس التي يبنى عليها النشاط المصرفي الإسلامي وخصوصياته.

5/ العلاقة مع البنك المركزي الذي لا يراعي ولا يستثني الطبيعة الخصوصية للمصارف الإسلامية، ويعاملها معاملة البنوك التجارية التقليدية الأخرى.

6/ غياب سوق مالية ونقدية متطورة في الجزائر يعيق كثيرا من عمل المصارف الإسلامية.

7/ محدودية إنتشار فروع المصارف الإسلامية عبر الوطن. (حملات و عيبود، 2021)

المبحث الثاني: عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

على غرار دول العالم تسعى الجزائر لتحقيق الشمول المالي وخفض نسبة المقصيين ماليا لعدة أسباب، حيث كانت الإنطلاقة بإصدار البنك الجزائري لقانون النقد والقرض (90-10) الذي كان بمثابة قفزة في النظام المالي الجزائري. وبهدف تعزيز الشمول المالي وتنويع المنتجات المصرفية، أطلق بنك الجزائر سنة 2020 منتجات الصيرفة الإسلامية، وشجع الرقمنة وعصرنة الخدمات المصرفية، ولهذا الغرض باشر عملية إزالة الطابع المادي على الكشوف المالية (البيانات/ التقارير) سواءا داخليا بين هياكل بنك الجزائر أو خارجيا مع البنوك. وسعيا منها لتعزيز الشمول المالي أحيت الجزائر يوم 25 أفريل 2024 اليوم العربي للشمول المالي، عن طريق يوم إعلامي حول تعزيز الشمول المالي والإدخار، من تنظيم الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية والإتحاد الجزائري لشركات التامين وإعادة التأمين. تحت شعار "نحو تشجيع الإدخار لتعزيز الشمول المالي"، وقد تم إختيار هذا الموضوع من طرف صندوق النقد العربي. ويتمثل الهدف من إحياء هذا اليوم في تعزيز المبادرات وتسهيل عملية تعميم المعلومات المتعلقة بمجال الشمول المالي وأهدافها، ودراسة القضايا التي تخص القطاع المالي بهدف تقريب المؤسسات المالية من البيئة الاقتصادية والإجتماعية لمراكز التكوين المتخصص، وكذا لإطلاع تلاميذ المدارس على التطورات الجديدة في قطاع البنوك والتأمين في إطار مجال الثقافة المالية.)وكالة الأنباء الجزائرية(2024 , . وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تطور مختلف مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

المطلب الأول: تطور مؤشرات العرض للشمول المالي في الجزائر

نقصد بمؤشرات العرض مؤشرات الوصول للخدمات المالية في الجزائر من خلال مختلف عدد نقاط الوصول، وسنتطرق من خلال هذا المطلب لمؤشرات الوصول للخدمات المالية في الجزائر حسب المؤشر العالمي للشمول المالي ومؤشرات الوصول المعتمدة في الجزائر.

أولا: تطور الشمول المالي في الجزائر حسب المؤشر العالمي للشمول المالي global findex:

تتمثل مؤشرات الشمول المالي وفق المؤشر العالمي للشمول المالي في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ، عدد فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ، بالإضافة إلى المقترضون من البنوك والمودعون فيها

لكل 100000 بالغ، والجدول الموالي يوضح مؤشرات الشمول المالي وفق المؤشر العالمي في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية سنة 2021.

الجدول رقم (4–4): تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر حسب المؤشر العالمي للشمول المالي (2010 – 2021)

	ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ	المقترضون من البنوك في كل 100 ألف بالغ
2010	5.95	5.10	34.60
2011	6.10	5.20	39.10
2012	6.21	5.20	42.60
2013	6.51	5.20	45
2014	7.61	5.20	42.50
2015	8.35	5.30	44.20
2016	8.75	5.30	39.20
2017	9.13	5.20	40.60
2018	9.54	5.20	42.90
2019	9.33	5.30	50.30
2020	9.31	5.30	46.70
2021	9.30	5.30	46.80

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على (world bank, 2022)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر حيث إرتفع عددها من 5.92 جهاز سنة 2010 إلى 9.30 جهاز متاح لكل 100 ألف بالغ في الجزائر سنة 2021، وهذا دلالة قيام البنوك بتعزيز خدماتها المصرفية وتوسيع شبكة الصراف الآلي كجزء من إستراتيجية زيادة قاعدة العملاء، في حين نلاحظ قيم تتصف بالثبات نسبيا في عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال هذه الفترة وهذا قد يكون بسبب التوجه إلى استخدام الدفع الإلكتروني الذي يفسره زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي. كما نلاحظ ارتفاع في عدد المقترضون من البنوك حيث بلغ 46.80 سنة 2021 بعدما كان سنة 2010 يقدر بـ 34.60، وسجل أعلى قيمة سنة 2019 قدرت بـ 50.30 مقترض من كل 100 ألف بالغ في الجزائر، وهو دلالة على زيادة الحاجة للتمويل والتوجه إلى المؤسسات المالية الرسمية بدلا من طرق الإقتراض التقليدية.

ثانيا: مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية في الجزائر

تعتمد الجزائر في قياس بعد الوصول المالي على المؤشرات التالية: مؤشر إنتشار الفروع المصرفية، عدد أجهزة الصراف الآلي، إمتلاك بطاقات الدفع، عدد محطات الدفع الإلكتروني.

1/أجهزة الصراف الآلي العاملة في الجزائر

الجدول رقم (4–5): تطور أجهزة الصراف الآلي البنكي العاملة في الجزائر (2016–مارس 2024)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	مارس2024
العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي	1370	1443	1441	1621	3030	3053	3658	3848	3868

المصدر: (تجمع النقد الآلي، 2024)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع مستمر في عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية مارس 2024، حيث بلغ عددها 3868 جهاز صراف آلي في مارس 2024 بعدما كان يقدر سنة 2016 بـ 1370 جهاز، محققا زيادة بقيمة 2498 جهاز. وهذا دلالة على السعي لتوسعة الخدمات المصرفية وضمان زيادة الوصول للخدمات المالية من طرف المتعاملين.

2/تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني العاملة في الجزائر

الجدول رقم (4–6): تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني العاملة في الجزائر (2016– مارس 2024)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	مارس2024
العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني	5049	11985	15397	23762	33945	37561	46263	53191	53756

المصدر: (تجمع النقد الآلي، 2024)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة كبيرة ومستمرة في عدد محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية شهر مارس من سنة 2024، حيث بلغ عددها في الثلاثي الأول من سنة2024، 53756 محطة دفع إلكتروني بعدما كان يقدر سنة 2016 بـ 5049 محطة، حيث بلغت

الزيادة ما يقارب عشرة أضعاف خلال سبعة سنوات. وهذا يعكس سعي الدولة في تبني التكنولوجيا الحديثة في قطاع الخدمات المالية، وتحسين البنية التحتية المالية، كما قد يبرر هذا الإرتفاع زيادة وعي الأفراد وتحول سلوكهم نحو إستخدام الدفع الإلكتروني.

والشكل الموالي يوضح تطور عدد أجهزة الصراف الآلي ومحطات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية مارس 2024.

الشكل رقم (4-3): تطور أجهزة الصراف الآلي ومحطات الدفع الإلكتروني في الجزائر (2014- مارس 2024)

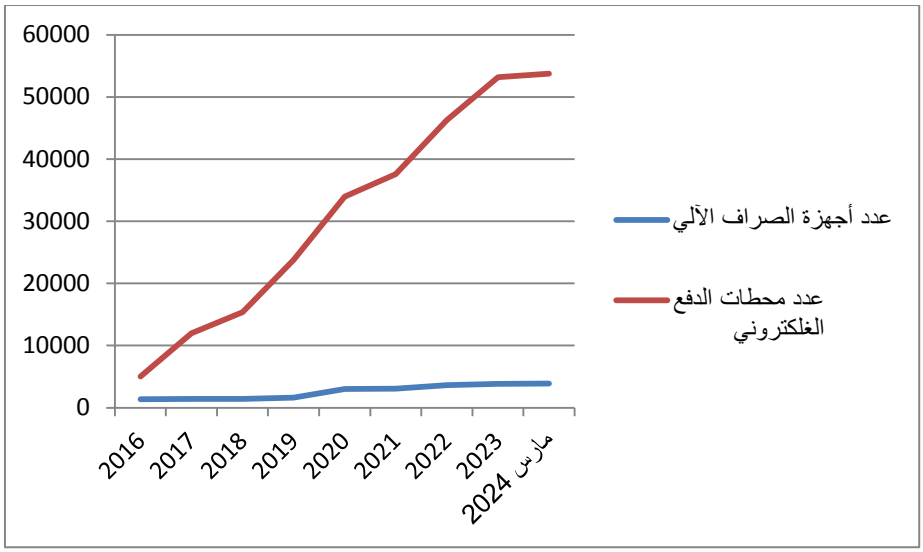

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدولين (4-5) و (4-6)

يتضح من خلال الشكل تطور كل من عدد أجهزة الصراف الآلي ومحطات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية مارس 2024، حيث سجلت محطات الدفع الإلكتروني زيادة مستمرة وسريعة بقيم مرتفعة مقارنة بأجهزة الصراف الآلي، وهذا دلالة على توجه المجتمع الجزائري وإهتمامه بالتكنولوجيا في القيام بالأعمال المصرفية بدل التوجه لنقاط الوصول المالية لتقليص الجهد والوقت والتكلفة، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

3/ الوكالات البنكية في الجزائر

الجدول رقم (4–7): تطور الوكالات البنكية في الجزائر (2014– 2022)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الوكالات البنكية	1437	1469	1490	1501	1542	1568	1578	1605	1627

المصدر: بنك الجزائر

يوضح الجدول أعلاه تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية 2022، حيث حقق عددها زيادة خلال هذه الفترة من 1437 وكالة سنة 2014 إلى 1627 وكالة سنة 2022، وتفسر هذه الزيادة بالسعي المستمر لزيادة الوصول للخدمات المالية.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس بعد الإستخدام المالي في الجزائر

يعكس بعد الإستخدام المالي مدى إستجابة وإقبال أفراد المجتمع على الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مؤشرات قياس بعد الإستخدام المالي في الجزائر، والمتمثلة في: عدد الحسابات النشطة، عدد المودعين في البنوك التجارية، عدد المقترضين من البنوك التجارية، عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي، عدد معاملات الدفع الإلكتروني، عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الإلكتروني عبر الإنترنيت.

الجدول رقم (4–8): تطور عدد الحسابات النشطة في الجزائر (2014 – 2022)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الحسابات النشطة	4281931	4441958	4640918	4335600	4685944	4936912	4105027	4199131	4523160

Source :(bank of algeria)

شهد عدد الحسابات النشطة (مؤشر ملكية حسابات مالية ومصرفية) في الجزائر زيادة مستمرة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى سنة 2019 أين بلغ أعلى قيمة بلغت 4936912 حساب نشط بعد أن قدر عددها سنة 2014 بـ 4281931 حساب، ثم عرف عددها إنخفاض سنتي 2020 و 2021 تزامنا مع

جائحة كورونا وهذا دلالة على تأثيرها السلبي الذي شمل أيضا القطاع المالي، ثم سرعان ما عادت للإرتفاع سنة 2022 حيث بلغ عددها 4523160 حساب نشط في الجزائر.

الجدول رقم (4–9):تطور عدد المودعين والمقترضين من البنوك التجارية في الجزائر (2014 – 2022)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المودعين	11462869	12301579	11921090	11048337	11958617	10887236	10966860	11549361	11966891
عدد المقترضين	953295	1011353	1079570	1183452	1379605	1460216	1450377	1488746	1305679

المصدر: بنك الجزائر

يتضح من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في عدد كل من المودعين والمقترضين من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2022، وما يلاحظ من الجدول أن عدد المودعين أكبر من عدد المقترضين، حيث بلغ عدد المودعين 11462869 مودع سنة 2014، بينما بلغ عدد المقترضين في نفس السنة 953295 مقترض، وبلغ عدد المقترضين 1305679 سنة 2022، محققا زيادة بـ 352384 مقترض، وتدل هذه الزيادة في عدد المودعين والمقترضين على زيادة إستخدام الخدمات المالية من طرف الشعب الجزائري وزيادة ثقته في النظام المصرفي ما شجع الأفراد على وضع أموالهم على شكل ودائع في البنوك بدل إكتنازها في المنزل مما يساهم في زيادة القدرة التمويلية للبنوك لتقديم القروض، وهذا من شأنه تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

والشكل الموالي يوضح تطور حجم المقترضين والمودعين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية سنة 2022.

الشكل رقم (4–4): تطور عدد المقترضين والمودعين في البنوك التجارية في الجزائر (2014–2022)

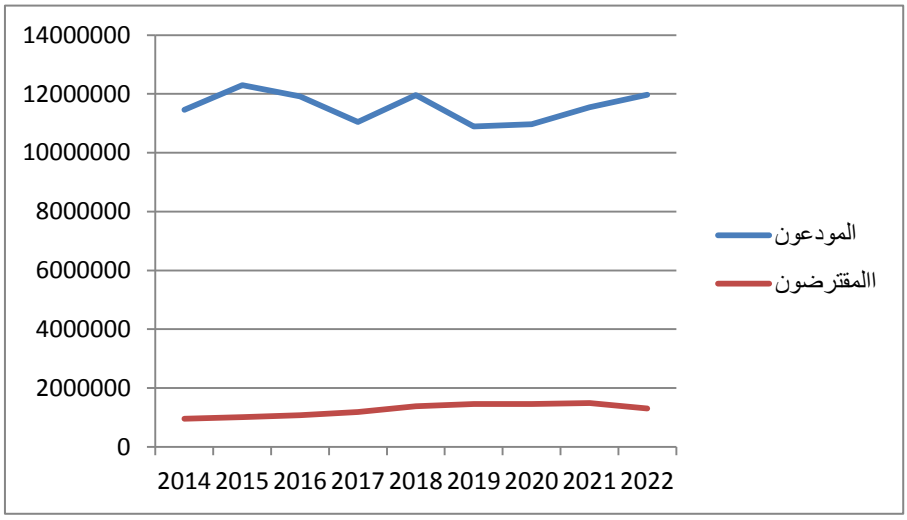

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (4–9)

يظهر من خلال الشكل أعلاه تطور عدد المقترضين والمودعين في البنوك بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية سنة 2022، نلاحظ أن عدد المودعين أكثر بكثير من عدد المقترضين، حيث شهد عدد المودعين إرتفاعا سنتي 2014 و 2015، ثم عاد للإنخفاض خلال سنتي 2016 و2017 وسنتي 2019 و2020 وهذا يعود لأثر جائحة كرونا على البنوك التي شهدت عجز مؤقت في توفير الأموال ما جعل أغلب المودعين يقومون بسحب ودائعهم من البنوك، وكذا حاجتهم للأموال في ظل تعطل اغلب الأنشطة الاقتصادية خلال جائحة كورونا، في حين استمرت الزيادة في عدد المقترضين في هذه الفترة. وتعود زيادة عدد كل من المقترضين والمودعين في الجزائر إلى تحسن الوضعية المالية للبنوك وزيادة وعي الأفراد بإستخدام الخدمات المالية المقدمة من قبلها وثقتهم بها، وهذا من شانه دعم الشمول المالي في الجزائر.

الجدول رقم (4–10): تطور عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي ومعاملات الدفع الإلكتروني في الجزائر (2016 – مارس 2024)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	مارس2024
العدد الإجمالي لعمليات السحب	6868031	8310170	8833913	9929652	58428933	87722789	128035361	174415895	45906610
عدد معاملات الدفع الإلكتروني	65501	122694	190898	274624	711777	2150529	2712848	3997165	1316002

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على (تجمع النقد الآلي، 2024)

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي شهد ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2023، حيث ارتفع عددها من 6868031 عملية سحب سنة 2016 إلى 174415895 عملية سحب عبر جهاز الصراف الآلي سنة 2023، مشكلة زيادة بنسبة 24.39٪. وبلغ عدد عمليات السحب 45906610 عملية في الثلاثي الأول فقط من سنة 2024. وهذا دلالة على توجه الأفراد إلى أجهزة الصراف الآلي بدلا من المؤسسات المالية نفسها، وهذا يعكس نجاح سياسة الدولة في تعزيز الوصول من خلال أجهزة الصراف الآلي.كما نلاحظ تطور في عدد معاملات الدفع الإلكتروني خلال هذه الفترة حيث اسمر عدد معاملات الدفع الإلكتروني ليشهد قفزة كبيرة سنة 2021 حيث بلغ عددها 2150529معاملة بعد أن كان سنة 2020 يقدر بـ 711777 مسجلا زيادة قدرها 1438752 معاملة خلال سنة واحدة وهذا لتبني عدة قطاعات لتقنية الدفع الإلكتروني سنة 2021 بعدما كانت تقتصر على قطاع الاتصالات وعدد قليل من المجالات، واستمر في الزيادة ليبلغ عدد معاملات الدفع الالكتروني في الثلاثي الأول فقط من سنة 2024 ما قيمته 1316002 معاملة. وهذا دليل على زيادة الوعي المالي لدى الأفراد واستخدامهم لتقنيات التكنولوجيا المالية في المعاملات المالية بدل التوجه إلى المؤسسات المالية أو أجهزة الصراف الآلي نظرا لما يوفره من سرعة وراحة في إجراء المعاملات المالية، ويعتبر أكثر أمانا وفعالية من حيث التكلفة بالمقارنة مع النقد التقليدي، كما يسهل الوصول ويدعم التجارة الالكترونية والتعاملات الدولية، وهذا من شأنه تحقيق وتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر.

الشكل رقم (4–5):تطور عدد معاملات السحب الآلي ومعاملات الدفع الإلكتروني في الجزائر (2016– مارس 2024)

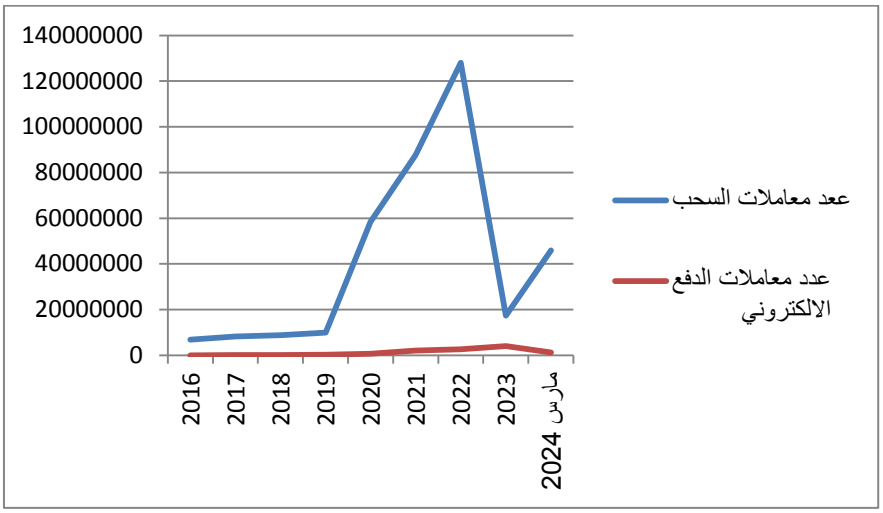

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (4–10)

الجدول رقم (4–11):تطور عدد حركات الدفع عبر الإنترنيت حسب القطاع في الجزائر (2016– مارس 2024)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	مارس2024
إتصالات	6536	87286	138495	141552	4210284	6993135	7490626	8400869	2343533
نقل	388	5677	871	6292	11350	72164	195490	371317	147830
تأمين	51	2467	6439	8342	4845	8372	23571	36996	11920
مصدر فاتورات	391	12414	29722	38806	85676	120841	302273	640485	287343
خدمة إدارية	0	0	1455	2432	68395	155640	153957	4086659	4165
خدمات	0	0	0	5056	213175	457726	705114	1055672	257469
بيع السلع	0	0	0	0	235	13468	24169	51154	18744
رياضة وترفيه	0	0	0	0	0	0	152925	708212	185312
إجمالي المعاملات	7366	107844	176982	202480	4593960	7821346	9048125	15351354	3256316

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:)تجمع النقد الآلي(2024 ,

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع مستمر لعدد حركات الدفع عبر الإنترنيت في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية مارس 2024، حيث شهد أعلى عدد سنة 2023 بـ 15351354 عملية بعدما كانت الإنطلاقة سنة 2016 بـ 7866 عملية فقط، وكان أكبر عدد من نصيب قطاع

الاتصالات بـ 8400869 عملية سنة 2023، كما نلاحظ أن بداية إستخدام الدفع عبر الإنترنيت في مجال بيع السلع كانت سنة 2020 بـ 235 عملية لتصل سنة 2023 إلى 51154 عملية دفع، وهذا يعكس نجاح الجزائر في تعزيز التكنولوجيا المالية والرقمنة في قطاع الخدمات المالية لدعم الشمول المالي، حيث أن هذه الزيادة في إستخدام تقنيات الدفع الإلكتروني ترجع إلى تطور البنية التحتية للإتصالات وتوسع استخدام الإنترنيت على نطاق واسع في الجزائر، وهذا ما يسمح للمزيد من الأشخاص بالوصول إلى الانترنيت بسرعة وبأسعار معقولة ما يمكنهم من ممارسة التجارة الالكترونية، وأيضا زيادة استخدام الهواتف الذكية وانتشارها في الجزائر يتيح للأفراد الوصول إلى الانترنيت وإجراء عمليات الدفع عبر التطبيقات المصرفية المتاحة، كل هذا يساهم بصفة مباشرة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال دمج مختلف الفئات في النظام المالي الرسمي.

المطلب الثالث: سياسات وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر

على الرغم من أن إهتمام الجزائر بالشمول المالي كان متأخرا مقارنة بباقي الدول، إلا أنها تسعى لبذل جهود من أجل تحقيق وتعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال سياسات انتهجها بنك الجزائر في هذا الخصوص، وعليه سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى جهود وسياسات بنك الجزائر لتحقيق الشمول المالي، بالإضافة إلى بعض السبل التي يمكن أن تساعد الجزائر في بلوغ مستوى جيد للشمول المالي.

أولا: سياسات بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي

من أجل تعزيز الشمول المالي في الجزائر يعمل بنك الجزائر على إرساء قواعد صلبة تهدف إلى تحقيق الشمول المالي، وذلك بالإستفادة من تجارب بعض الدول التي حققت تقدما ملحوظا في هذا المجال، وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر بإصدار عدة لوائح تنظيمية تسعى لتعزيز الشمول المالي ليشمل جميع فئات العملاء والمتعاملين، ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك التي أقرت في 15 مارس2020، حيث أكدت المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني وبفتح نافذة التمويل الإسلامي وما تمثله من خدمات بنكية ثرية ومتعددة وذلك إستجابة لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين، وبهدف التأكيد على عمق تأطير المعاملات البنكية الإسلامية قام بنك الجزائر بإصدار نظام لتغطية وضمان الودائع التي تدخل ضمن أسلوب التمويل الإسلامي.

وفي إطار دعم الشمول المالي الرقمي وتشجيع إستخدام المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظاما آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المالية (مثل البطاقة البنكية، كشف الحساب السنوي، استعمال الصراف الآلي، تزويد التجار بأجهزة الكترونية ...) وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية من جهة، ودفع البنوك على الإبتكار وتقديم منتجات جديدة تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة من جهة أخرى.

وفي سنة 2023 أظهر بنك الجزائر التزاما مستمرا بتعزيز الشمول المالي من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتمويل الاقتصاد الأخضر وكذا في دعم البرنامج الحكومي في إيجاد حلول مستدامة للحد أو التقليل من تغيرات المناخ،ومن هذا المنطلق تمت المصادقة على مشروع القانون النقدي والبنكي الجديد الذي بدأ تنفيذه من خلال إصدار النصوص التطبيقية اللازمة، حيث يتضمن هذا القانون اهتماما فائقا بالتمويل الأخضر، وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية، بهدف المساهمة في دعم جهود تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتعزيز الاستقرار المالي في البلاد. (كردوسي، 2024، صفحة 228)

وسعيا منها لتعزيز الشمول المالي أحيت الجزائر يوم 25 أفريل 2024 اليوم العربي للشمول المالي، عن طريق يوم إعلامي حول تعزيز الشمول المالي والإدخار، من تنظيم الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية والإتحاد الجزائري لشركات التامين وإعادة التأمين. تحت شعار "نحو تشجيع الإدخار لتعزيز الشمول المالي"، وقد تم إختيار هذا الموضوع من طرف صندوق النقد العربي. ويتمثل الهدف من إحياء هذا اليوم في تعزيز المبادرات وتسهيل عملية تعميم المعلومات المتعلقة بمجال الشمول المالي وأهدافها، ودراسة القضايا التي تخص القطاع المالي بهدف تقريب المؤسسات المالية من البيئة الاقتصادية والإجتماعية لمراكز التكوين المتخصص، وكذا لإطلاع تلاميذ المدارس على التطورات الجديدة في قطاع البنوك والتأمين في إطار مجال الثقافة المالية.)وكالة الأنباء الجزائرية(2024 ,

ثانيا: سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر

من أجل أن تبلغ الجزائر درجة متقدمة من الشمول المالي يجب أن تضع إستراتيجية وطنية قوية كغيرها من الدول، يتولاها البنك المركزي كونه المسؤول الأول على تتبع كل تطورات القطاع المالي، ومن بين السبل التي تؤدي إلى تعزيز الشمول المالي ما يلي: (طالبي و سعد الله، 2021، الصفحات 10-11)

-وضع جملة من الأهداف المستقبلية والعمل على دراستها قصد تعزيز الشمول المالي، وتشمل هذه الأهداف زيادة قنوات الوصول للخدمات المالية، العمل على نشر الوعي والثقافة المالية في المجتمع من أجل ضمان زيادة إستخدام الخدمات الملية، وأيضا ضمان جودة الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية.

- تحديد نقاط القوة من أجل العمل عليها والتركيز على نقاط الضعف من أجل مجابهة كل المعوقات التي تواجه عملية التطبيق.

- يجب على الحكومة أن تعمل جاهدة على تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال وضع قوانين وسن تشريعات مواتية، إضافة إلى تطبيق وإرساء مفهوم الشمول المالي وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات الداعمة له مثل مبادرة حساب لكل عميل، مبادرة التمويل العقاري وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تكثيف خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

- يجب وضع خطط فعالة لنشر الوعي المجتمعي بالشمول المالي تتناسب مع كل الفئات العمرية.

- تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية وفعاليات ومؤتمرات لها علاقة بالشمول المالي من أجل تعزيزه، وإستقطاب أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع.

المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تمحورت إستراتيجية البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي في الجزائر أساسا على تنويع الخدمات المالية إنطلاقا من الصيرفة الإسلامية وتسويق منتجاتها في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بالإضافة إلى البنوك الخاصة والعامة المصرح لها بتقديم هذه الخدمات من خلال النوافذ الإسلامية، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مساهمة كل من بنك البركة ومصرف السلام الجزائر في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

المطلب الأول: التعريف ببنك البركة ومصرف السلام الجزائر

أولا: بنك البركة الجزائري

لمحة عن البنك: بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500.000.000دج، وبدأ مزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، وهو نتيجة شراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)، ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في سبتمبر 2003، وللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات وإستثمارات متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

المراحل التي مر بها بنك البركة: مر بنك البركة بمجموعة من المراحل أهمها ما يلي:

-1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.

-1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك.

-2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.

-2002 إعادة الإنتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.

-2006 زيادة رأس مال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري.

-2009 زيادة ثانية لرأس مال البنك إلى 10 مليار جزائري.

-2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

-2016 الريادة في مجال التمويل الإستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

2017 زيادة ثالثة لرأس مال البنك إلى 15 مليار جزائري.

-2018: أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي حسب تصنيف مجلة GLOBAL FINANCE، من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية، من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية. (albaraka bank، 2022)

والجدول الموالي يوضح تطور إجمالي أصول البنك خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023.

الجدول رقم (4-12): تطور إجمالي الأصول في بنك البركة الجزائر الوحدة: مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الأصول	162772	193573	210344	248633	270996	261568	268759	287661	277002	309449

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (بنك البركة الجزائري، 2023)

خدمات بنك البركة الجزائر: يقدم بنك البركة الجزائر عدة خدمات مالية للأفراد والمؤسسات والمهنيين وفق صيغ التمويل الإجارة، المرابحة، السلم، الإستصناع والمشاركة، وتشمل كل من الحسابات البنكية، الإستثمارات والتمويلات بالإضافة إلى الخدمات عبر الهاتف المحمول والانترنيت وبطاقات الدفع، والجدول الموالي يضم مختلف الخدمات المقدمة من طرف البنك.

الجدول رقم (4-13): الخدمات المقدمة من طرف بنك البركة الجزائر للأفراد والمؤسسات والمهنيين

الأفراد	المؤسسات والمهنيين
-الحسابات: حساب شيك، حساب بالعملة الصعبة، حساب جاري الرائد. - الإستثمارات: إدخار البركة، حساب الودائع غير المقيدة. - التمويلات: تقسيط البركة، سيارة البركة، دار البركة، البركة لإعادة تهيئة المنزل. - الخدمات: cibالبركة، البركة نت للأفراد، البركة سمارت، البركة sms، البركة E-pay، خزائن البركة، البركة فيزا الكلاسيكية، البركة فيزا الذهبية، البركة فيزا بلاتينيوم.	-الحسابات: الحساب الجاري البركة، حساب بالعملة الصعبة. - التمويلات: تمويل الإستثمار، تمويل المواد الأولية أو النصف مصنعة، تمويل المنتجات النهائية، تمويل التجهيزات المهنية، تمويل معدات النقل. - الإستثمارات: حساب الودائع الغير مقيدة، قسائم نقدية تشاركية. - الخدمات: البركة نت، البركة سمارت، البركة sms، البركة E-pay، خزائن البركة، البركة فيزا الكلاسيكية، البركة فيزا الذهبية، البركة فيزا بلاتينيوم.

المصدر: (albaraka bank، 2022)

ثانيا: التعريف بمصرف السلام الجزائر

مصرف السلام الجزائر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام بتاريخ 08 جوان 2006، تم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال إجمالي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري.

إن مصرف السلام الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والإقتصاد.

مهمة المصرف: إعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع الحرص على تحقيق أعلى نسبة من العوائد للعملاء والمساهمين على حد سواء.

رؤية المصرف: الريادة في مجال الصيرفة الشاملة من خلال تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ومعتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.

قيم المصرف:

التميز: يتم تبني التميز في مصرف السلام الجزائر كثقافة جماعية وفردية، يسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل الأعمال التي يقوم بها، ويعد هذا دافع لتحقيق أهداف المصرف.

الإلتزام: وهو الشعور بالمسؤولية، والعمل على الإستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمنتظرة من قبل متعاملين المصرف والعاملين فيه.

التواصل: جعل المصرف من التواصل الداخلي والخارجي أهم أولوياته، ذلك إدراكا من أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة للعملاء.

1/ تطور مؤشرات النشاط لمصرف السلام الجزائر

الجدول رقم (4–14): تطور إجمالي أصول مصرف السلام (2014– 2022) الوحدة: مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الأصول	36309	40575	53104	85775	110109	131019	162626	237804	261693

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (مصرف السلام الجزائر، 2018)، (مصرف السلام الجزائر، 2020)، (مصرف السلام الجزائر، 2022)

يتضح من خلال الجدول التطور الإيجابي المستمر لإجمالي أصول مصرف السلام حيث قدرت سنة 2014 بـ 36309 مليون دينار جزائري، لتبلغ قيمة 261693 مليون جزائري نهاية سنة 2022.

الجدول رقم (4–15): تطور مؤشرات النشاط لمصرف السلام (2014–2022) مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حقوق المساهمين	14000	14301	15381	16563	17305	19012	18900	27263	27312
المداخيل الصافية	2859	2214	2769	3990	7016	9331	7705	9268	11136
النتيجة الصافية	1383	301	1080	1181	2418	4007	3069	3389	4393

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:.(مصرف السلام الجزائر، 2018)، (مصرف السلام الجزائر، 2020)، (مصرف السلام الجزائر، 2022)

2/ خدمات مصرف السلام الجزائر: يقدم مصرف السلام باقة متنوعة من الخدمات فمنها ما هو موجه للأفراد وأخرى موجهة للمؤسسات بالإضافة إلى الخدمات الرقمية، وتوفير البطاقات البنكية (بطاقات الدفع والسحب، بطاقة الإدخار وبطاقات فيزا)، وتقدم هذه الخدمات وفق الصيغ التالية: المرابحة للواعد بالشراء، الإجارة، الإستصناع، البيع بالتقسيط، السلم، المشاركة، المضاربة والبيع الآجل، والجدول الموالي يعرض مختلف هذه الخدمات.

الجدول رقم (4-16): الخدمات المالية المقدمة من طرف مصرف السلام الجزائر

خدمات مصرف السلام للأفراد	خدمات مصرف السلام للمؤسسات	الخدمات الرقمية	البطاقات البنكية
-حساب الشيك - التمويل الإستهلاكي: تمويل السيارات من خلال صيغة البيع بالتقسيط، تمويل التجهيزات والأثاث. - التمويل العقاري: من خلال الإجارة المنتهية بالتمليك، أو الإجارة الموصوفة في الذمة. - حسابات الإستثمار: دفتر أمنيتي، دفتر هديتي، دفتر عمرتي، دفتر سياحتي، سندات الإستثمار، حسابات الإستثمار، دفتر حرفتي، دفتر دراستي. الخزانات الحديدية: يوفر المصرف خدمة إستئجار خزانات الأمانات الحديدية من أجل الإحتفاظ بالأغراض الثمينة والوثائق المهمة في مكان آمن.	-الحساب الجاري. - التمويلات: (معدات مهنية، معدات النقل، العقارات، الصفقات، الإستغلال) من خلال المرابحة للواعد بالشراء، المرابحة المصرفية، الإجارة المنتهية بالتمليك. - الإعتماد الإيجاري (معدات الأشغال العمومية والبناء، معدات النقل، معدات طبية) - التجارة الخارجية: الإعتماد المستندي، التسليم المستندي، شبكة البنوك المراسلة. - الخزانات الحديدية.	-خدمة المصرف عن بعد. - التطبيق الهاتفي البنكي. - منصات التجارة الخارجية. - الدفع عبر المسح وبمباي.	- بطاقة الدفع والسحب للأفراد والشركات. - بطاقة الإدخار. - بطاقات فيزا (مسبقة الدفع، الكلاسيكية، الذهبية، البلاتينيوم، تصدير)

المصدر: (مصرف السلام الجزائر، 2023)

المطلب الثاني: مساهمة بنك البركة ومصرف السلام في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يعتبر التمويل الإسلامي أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي لقدرته على إستقطاب مختلف فئات المجتمع خاصة تلك الفئة التي تتجنب التعامل مع النظام المالي التقليدي لأسباب دينية أهمها التعامل بالربا في مختلف المعاملات المالية. وفي ظل تبني الجزائر إستراتيجية تعتمد أساسا على الصيرفة الإسلامية من أجل تحقيق الشمول المالي سنتطرق في هذا المطلب لمساهمة كل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر في دعم الشمول المالي في الجزائر وذلك من خلال تحليل مؤشر الوصول للخدمات المالية الإسلامية ممثلا بتطور عدد فروع البنكين، ومؤشر الإستخدام ممثلا بالتمويلات المقدمة والودائع في البنكين.

أولا: تطور عدد وكالات البنكين الإسلاميين في الجزائر

الجدول رقم (4–17): تطور عدد وكالات مصرف السلام الجزائر (2010–2024)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2024
عدد الوكالات	1	2	3	4	5	6	7	7	13	17	18	23	25

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (مصرف السلام الجزائر، 2018)، (مصرف السلام الجزائر، 2020)، (مصرف السلام الجزائر، 2022)

يوضح الجدول أعلاه تطور عدد وكالات مصرف السلام الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية سنة 2022، حيث منذ إفتتاحه سنة إلى غاية سنة 2010 كان ممثلا بوكالة واحدة، وافتتح فرعه الثاني سنة 2011، واستمرت عملية إفتتاح فروع له عبر كافة أنحاء الوطن بمعدل فرع جديد كل سنة في الفترة الممتدة من 2011 إلى سنة 2016 ، في حين تم إفتتاح ستة فروع جديدة خلال سنة 2018، واستمر عدد الفروع في التزايد ليبلغ 25 فرع سنة 2024. وهذا سعيا من المصرف لتعزيز نقاط الوصول والتوسع في تقديم خدماته في مختلف ولايات الجزائر.

الجدول رقم (4–18): تطور عدد وكالات بنك البركة الجزائري (1991–2023)

1991	1994	1995	1997	1999	2003	2004	2006	2007	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2018	2023
1	3	5	6	7	9	10	16	17	20	21	24	25	26	27	29	31	34

المصدر:)بنك البركة الجزائري(2024 ,

يوضح الجدول تطور عدد وكالات بنك البركة الجزائري خلال الفترة من سنة1991 إلى غاية سنة 2023، حيث نلاحظ تطور مستمر في عدد الوكالات خلال هذه الفترة حيث في نهاية سنة 2023 تم إفتتاح الوكالة رقم 34 للبنك منتشرة عبر أغلب ولايات الوطن، وكونه أول بنك إسلامي في الجزائر كانت الخدمات المالية الإسلامية المقدمة للشعب الجزائري تقتصر على خدماته التي يقدمه من خلال 20 وكالة له حتى سنة 2008، واستمر البنك في توسيع شبكة فروعه إلى غاية سنة2023 لتعزيز الوصول لخدماته المالية الإسلامية.

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن كل من بنك البركة ومصرف السلام الجزائر إعتمدا سياسة التوسع من خلال إنشاء وكالات جديدة خلال هذه الفترة ليساهموا في تعزيز وصول أكبر شريحة ممكنة من المجتمع الجزائري إلى خدمات التمويل الإسلامي وإستخدامها، وحتى سنة 2018 كانت الوكالات التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية البالغ عددها 44 وكالة في الجزائر ممثلة بفروع بنك البركة (31فرع)، وفروع مصرف السلام (13 فرع) فقط دون غيرها من البنوك كونهما البنكين الإسلاميين الوحيدين في الجزائر. إن تطور عدد وكالات البنكين يحسن عملية الوصول وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

ثانيا:مساهمة بنك البركة ومصرف السلام في دعم الشمول المالي في الجزائر من خلال التمويلات المقدمة

الجدول رقم (4–19):تطور حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائر (2014–2023) الوحدة: مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي التمويل	80627	96453	110711	139677	156460	154600	148386	140909	131506	137661

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (بنك البركة الجزائري، 2023)

شهد حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائر زيادة مستمرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018 أين بلغ حجم التمويل أعلى قيمة له بقيمة قدرها 156460 مليون دينار جزائري بعدما كانت قيمته 80627 مليون دينار جزائري سنة 2014. بداية من سنة 2019 شهد حجم التمويل إنخفاضا مستمرا إلى غاية سنة 2022، يعود هذا الإنخفاض إلى تداعيات جائحة كورونا التي أثرت على مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع التمويل بالإضافة إلى إصدار القانون (20–02) الذي سمح للبنوك

العمومية بفتح نوافذ لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية مما عزز المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في تقديم التمويل خاصة وأن الشعب الجزائري يميل للتعامل مع البنوك العمومية ظنا منه أنها أكثر أمانا. وعاد حجم التمويل للإرتفاع بداية من سنة 2023.

الجدول رقم (4–20): تطور إجمالي تمويلات مصرف السلام الجزائر(2014–2022)الوحدة: مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حجم التمويل	22548	21268	29377	45454	75340	93510	99252	150267	170759

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (مصرف السلام الجزائر، 2018)، (مصرف السلام الجزائر، 2020)، (مصرف السلام الجزائر، 2022)

يوضح الجدول تطور إجمالي التمويلات المقدمة من طرف مصرف السلام الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2022، حيث شهد حجم التمويل ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة ليبلغ 170759 مليون دينار جزائري سنة 2022 بعدما كانت قيمته 22548 مليون دينار جزائري سنة 2014، محققا زيادة بقيمة 148211 مليون دينار جزائري خلال هذه الفترة، وما نلاحظه أن التمويلات المقدمة من قبل مصرف السلام لم تتأثر سلبيا بجائحة كورونا بل إرتفعت خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (4–21): توزيع التمويل حسب المتعامل الاقتصادي لمصرف السلام (2017–2022) الوحدة: آلاف دج

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تمويل المؤسسات الخاصة	40443183	61544054	75826463	85380506	139190581	156061825
تمويل المؤسسات العمومية	_	9368	14352	8696	2549	_
تمويل الأفراد	5011298	13786184	19741765	16382796	14422780	18472772
إجمالي التمويل	45454481	75339606	95582580	101771998	153615910	174534597

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: : (مصرف السلام الجزائر، 2018)، (مصرف السلام الجزائر، 2020)، (مصرف السلام الجزائر، 2022)

نلاحظ من خلال الجدول زيادة مستمرة في إجمالي التمويلات المقدمة من طرف مصرف السلام الجزائر حيث إرتفعت قيمتها من 45454481 ألف دج سنة 2017 إلى 174534597 ألف دج سنة 2022، محققة نسبة تطور تفوق 100٪. كانت أغلب التمويلات المقدمة من طرف المصرف موجهة لتمويل المؤسسات الخاصة حيث بلغ حجم التمويل المقدم لها 156061825 ألف دج سنة 2022 ما نسبته 89.41٪ من إجمالي التمويلات المقدمة لهذه السنة. ثم في المرتبة الثانية تأتي التمويلات المقدمة للأفراد التي حققت زيادة قدرها 13461474 ألف دج خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية 2022، في حين تعتبر التمويلات المقدمة للمؤسسات العمومية متواضعة جدا ولم تستفد من أي تمويل سنتي 2017 و 2022 ذلك أن أغلب المؤسسات العمومية تفضل التعامل مع البنوك العمومية. ومن خلال هذه النتائج نستنتج أن أغلب التمويلات المقدمة لمصرف السلام تستهدف المؤسسات الخاصة خاصة الصغيرة منها وهذا من شأنه تحسين مستوى الشمول المالي في الجزائر ودمج الفئة المستبعدة في القطاع الاقتصادي ومساعدتهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة بعد أن كانت حبيسة أفكارهم لضعف قدرتهم الإئتمانية وعدم إمتلاكهم لضمانات من أجل الحصول على التمويل من البنوك التقليدية.

من خلال الجدول الموالي سنستعرض تطور نسبة مساهمة بنك البركة ومصرف السلام الجزائر في إجمالي التمويلات المقدمة من البنوك، وإجمالي التمويلات المقدمة من قبل البنوك الخاصة في الجزائر.

الجدول رقم (4-22):تطور نسبة التمويلات المقدمة من البنكين الإسلاميين من إجمالي التمويلات وتمويلات البنوك الخاصة في الجزائر (2014-2022) الوحدة: مليون دج

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي التمويلات	6502900	7275600	7907800	8877900	9974100	10855700	11179200	9836600	10112300
تمويلات البنوك الخاصة	793353.8	909450	982148.76	1173658.38	1337513.4	1310270.92	1308083.4	1416916.87	1458193.66
تمويلات البركة والسلام	103175	117721	140088	185131	231800	307010	247638	291176	302265
نسبة التغير في تمويلات البركة والسلام	_	٪14.09	٪19.00	٪32.15	٪25.20	٪32.44	- ٪19.33	٪17.58	٪3.80
نسبة تمويلات البركة والسلام من إجمالي تمويلات البنوك الخاصة	٪13	٪12.94	٪14.26	٪15.77	٪17.33	٪23.43	٪18.93	٪20.54	٪20.72
نسبة تمويلات البنكين الإسلاميين من إجمالي التمويلات	٪1.58	٪1.61	٪1.77	٪2.08	٪2.32	٪2.88	٪2.21	٪2.96	٪2.98

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، بنك البركة الجزائري، مصرف السلام الجزائر.

يتبين من خلال الجدول أعلاه زيادة مستمرة في التمويلات المقدمة من البنوك الخاصة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية سنة 2018 أين بلغت قيمتها 1337513.4 مليون دينار جزائري بعدما كانت تقدر سنة 2014 بـ 793353.8 مليون دينار جزائري، ثم شهدت هذه التمويلات إنخفاضا في قيمته سنتي 2019 و 2020، لتعود لإرتفاع من جديد سنة 2021 لتبلغ أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة قدرت بـ

1458193.66 مليون دينار جزائري سنة 2022. وشهد إجمالي التمويلات المقدمة أيضا زيادة مستمرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020، لينخفض سنة 2021 وعاد للإرتفاع من جديد سنة 2022. كما شهد إجمالي التمويلات المقدمة من طرف بنك البركة ومصرف السلام زيادة مستمرة في الفترة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 أين بلغت أعلى قيمة لها بـ 307010 مليون دينار جزائري، في حين شهدت إنخفاضا سنة 2020 بنسبة تغير سالبة قدرت بـ (- 19.33٪)، يعود هذا إلى إنخفاض حجم تمويلات بنك البركة ذلك أن مصرف السلام شهد زيادة مستمرة في تمويلاته المقدمة من سنة 2014 إلى سنة 2022. ثم عاد إجمالي تمويلات بنك البركة ومصرف السلام للإرتفاع سنة 2021 واستمر سنة 2022.

والشكل الموالي يوضح تطور نسبة تمويلات بنك البركة ومصرف السلام الجزائر إلى إجمالي التمويلات المقدمة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)

الشكل رقم (4-6):تطور نسبة التمويلات المقدمة من البنكيين الإسلاميين من إجمالي التمويلات وتمويلات البنوك الخاصة في الجزائر (2014-2022)

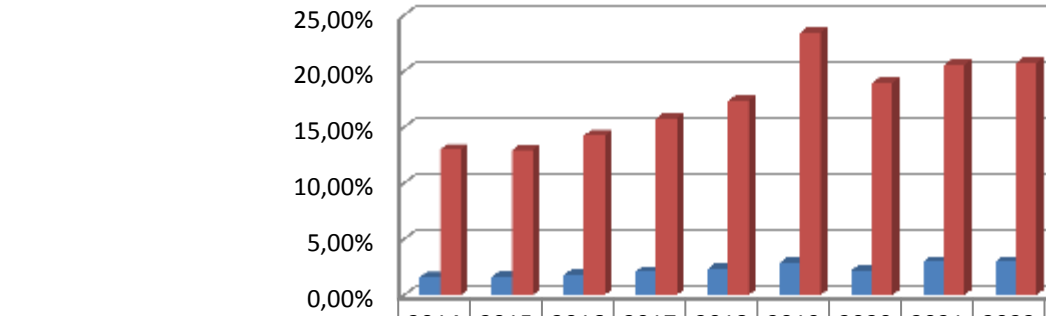

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة تمويلات بنك البركة وصرف السلام من إجمالي التمويلات	1,58%	1,61%	1,77%	2,08%	2,32%	2,88%	2,21%	2,96%	2,98%
نسبة تمويلات بنك البركة ومصرف السلام من تمويلات البنوك الخاصة	13%	12,94%	14,26%	15,77%	17,33%	23,43%	18,93%	20,54%	20,72%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (4-22)

يتضح من خلال الشكل أن نسبة تمويلات بنك البركة ومصرف السلام من إجمالي التمويلات المقدمة ضعيفة جدا، إذ لا تتعدى 2.98٪، إلا أنها شهدت تطور إيجابي حتى ولو كان جد متواضع خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022 ، كما نلاحظ أن نسبة تمويلات بنك البركة ومصرف السلام شكلت 13٪

من إجمالي التمويل المقدم من طرف البنوك الخاصة العاملة في الجزائر سنة 2014، واستمرت هذه النسبة في الإرتفاع إلى أن بلغت أعلى نسبة قدرت بـ 23.43٪ سنة 2019، في حين شهدت نسبة تمويل البنكين الإسلاميين إنخفاضا سنة 2020 لتبلغ 18.93٪ من إجمالي التمويل، يعود هذا الإنخفاض إلى زيادة المنافسة بين البنوك الخاصة بعدما سمحت لها الدولة بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية بموجب قانون (20-02) الصادر سنة 2022، وبعدما كان التمويل الإسلامي حكرا على البنكيين الإسلاميين أصبح متاح لجميع البنوك. ثم عادت نسبة التمويلات المقدمة من طرف البنكين إلى إجمالي البنوك الخاصة للإرتفاع سنة 2021 واستمرت لتصل إلى 20.72٪ سنة 2022.

على الرغم من أن نسبة التمويلات المقدمة من طرف بنك البركة ومصرف السلام من إجمالي التمويلات وتمويلات البنوك الخاصة تعد متواضعة إلى حد ما، إلا أنها تمثل مساهمة هاذين البنكين في دعم القطاع المالي في الجزائر من خلال توفير بدائل تمويل تخدم فئات تعزف عن التعامل مع البنوك التقليدية، واستقطاب هذه الفئة يعتبر مساهمة في دعم الشمول المالي في الجزائر، كما يعود ضعف التعامل بالخدمات المالية الإسلامية إلى إنعدام ونقص الثقافة المالية لدى عدد كبير من أفراد المجتمع الجزائري حيث أثبتت الدراسة(سليمان، حريري، و بن داودية، 2023) أن للثقافة المالية دور في الإقبال على التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية ولو كان ضعيفا، حيث أن 15.28٪ فقط من التغيرات التي تطرق على الإقبال على التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية ترجع للثقافة المالية، في حين ما نسبته 84.72٪ من التغيرات ترجع لعوامل أخرى.

ثالثا: مساهمة بنك البركة ومصرف السلام في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال ودائع التمويل الإسلامي

الجدول رقم (4-23):تطور حجم ودائع بنك البركة الجزائر (2014-2023) الوحدة: مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الودائع	131175	154562	170137	207891	223995	213500	226344	246464	180922	208838

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (بنك البركة الجزائر، 2017)، (بنك البركة الجزائري، 2015)، (بنك البركة الجزائري، 2019)، (بنك البركة الجزائري، 2021)، (بنك البركة الجزائري، 2021)، (بنك البركة الجزائري، 2023)

يوضح الجدول أعلاه تطور حجم ودائع بنك البركة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى سنة 2023، حيث شهد إجمالي الأصول زيادة مستمرة بداية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018 حيث بلغت قيمة 223995 مليون دينار جزائري بعد أن كانت قيمتها تقدر بـ 131175 مليون دينار جزائري سنة 2014. في حين شهدت إنخفاضا سنة 2019 لتبلغ قيمة الودائع 213500 مليون دينار جزائري، ثم عادت للإرتفاع من جديد خلال سنتي 2020 و 2021 لتشهد إنخفاضا آخر سنة 2022. وسجلت أعلى قيمة لحجم الودائع في بنك البركة سنة 2021 بقيمة 246454 مليون دينار جزائري. والشكل الموالي يوضح تطور حجم ودائع بنك البركة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023.

الشكل رقم (4–7): تطور حجم الودائع في بنك البركة الجزائر (2014–2023)

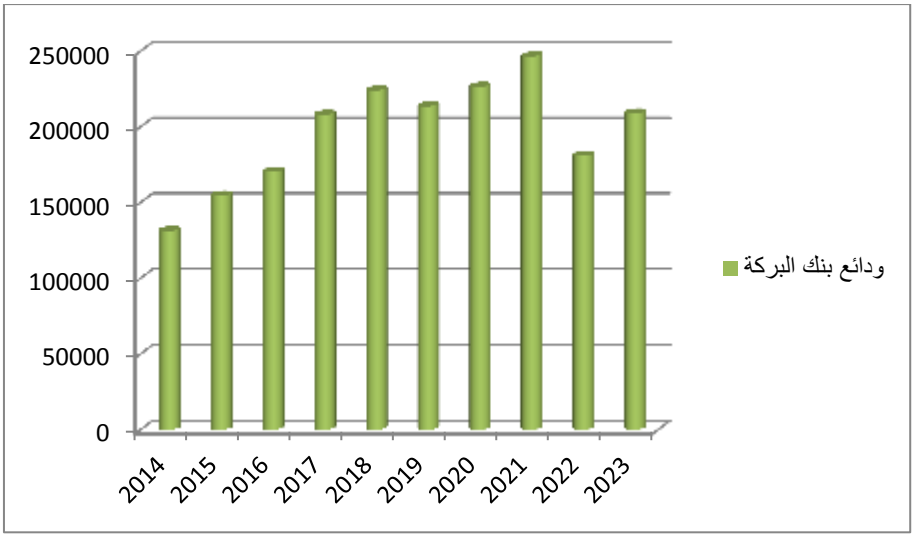

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (4–24)

يوضح الشكل تطور حجم الودائع في بنك البركة الجزائر من سنة 2014 إلى سنة 2023، وبالرغم من الإنخفاض الذي شهدته خلال سنتي 2019 و 2022 إلا أن قيمتها كانت جيدة، وهذا ما يفسر إنخفاض حجم التمويلات المقدمة من طرف بنك البركة خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية 2022، وبالتالي نستنتج أن التغيرات التي تطرق على الودائع تؤثر بشكل مباشر على حجم التمويل المقدم من طرف البنك.

الجدول رقم (4-24): تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام (2014-2022) الوحدة: مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حجم الودائع	32500	23685	34512	64642	85432	102405	129320	195031	215076

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (مصرف السلام الجزائر، 2018)، (مصرف السلام الجزائر، 2020)، (مصرف السلام الجزائر، 2022).

يوضح الجدول أعلاه تطور حجم الودائع في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022، حيث سجلت زيادة مستمرة خلال هذه الفترة، فبعدما كانت تقدر قيمتها بـ 32500 مليون دينار جزائري سنة 2014 بلغت سنة 2022 قيمة قدرها 215076 مليون دينار جزائري. وتفسر هذه الزيادة في حجم الودائع توسع المصرف في تقديم التمويلات خلال هذه الفترة، وهذا ما يعكس ثقة المتعاملين بالمصرف حيث لم تتأثر بتداعيات جائحة كورونا، والمنافسة من طرف البنوك العمومية التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية، أين حافظ المصرف على مكانته. والشكل الموالي يوضح تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022.

الشكل رقم (4-8): تطور إجمالي الودائع في مصرف السلام الجزائر (2014-2022)

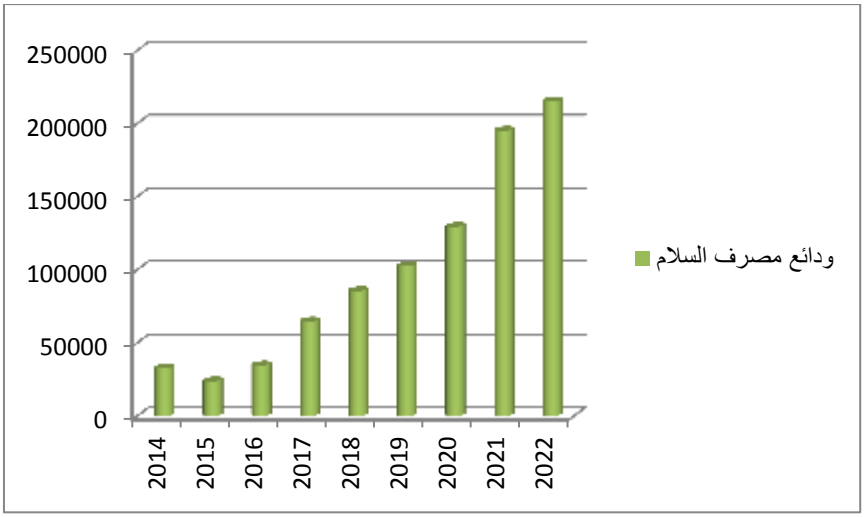

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (4-24)

الجدول رقم (4–25): توزيع الودائع في مصرف السلام حسب المتعامل الاقتصادي(2017–2022)

الوحدة: ألف دج

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ودائع المؤسسات الخاصة	44154661	59307519	67332704	82784036	105519964	94864039
ودائع المؤسسات العمومية	_	32	7	_	101641	11259
ودائع الأفراد	9562521	11307743	17339193	27704319	45140562	59242124
إجمالي الودائع	53717182	70615294	84671904	110488355	150762167	154117422

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: (مصرف السلام الجزائر، 2018)، (مصرف السلام الجزائر، 2020)، (مصرف السلام الجزائر، 2022).

يوضح الجدول التطور الإيجابي المستمر في إجمالي ودائع مصرف السلام الجزائر بداية من سنة 2017 إلى غاية سنة 2022، حيث كانت النسبة الأكبر من الودائع عائدة للمؤسسات الخاصة التي سجلت إرتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة حيث بلغت أعلى قمة لها قدرت بـ 105519954 ألف دينار جزائري سنة 2021 بعدما كانت قيمتها تقدر بـ 44154661 ألف دينار جزائري سنة 2017، في حين احتلت ودائع الأفراد المرتبة الثانية في المصرف من حيث القيمة حيث ارتفعت من 9562521 ألف دينار جزائري سنة 2014 إلى 59242124 ألف دينار جزائري سنة 2022، في حين كانت أقل قيمة من الودائع عائدة إلى المؤسسات العمومية حيث لم يسجل المصرف أي ودائع خاصة بها سنتي 2017 و 2020، في حين سجلت أعلى قيمة لها قدرت بـ 101641 ألف دينار جزائري سنة 2021. وعليه نستنتج أن أغلب ودائع مصرف السلام تعود للمؤسسات الخاصة مثلها مثل التمويلات. حيث كانت نسبة ودائع البنوك الخاصة تمثل 61.55٪ من إجمالي ودائع مصرف السلام سنة 2022.

الجدول رقم (4–26): تطور نسبة ودائع البنكين الإسلاميين من إجمالي الودائع وودائع البنوك الخاصة في الجزائر (2014–2022) الوحدة: مليون دج

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الودائع	9117500	9200700	9079900	10232200	10922700	10639500	10754800	12492000	14530400
ودائع البنوك الخاصة	1121452.5	1076493.6	1174939.06	1451949.18	1502963.52	1561878.6	1644592.4	1921426.11	1960150.96
ودائع البركة والسلام	163675	178247	204649	272533	309427	315905	355664	441495	395998
نسبة التغير في ودائع البركة والسلام	–	٪8.90	٪14.81	٪33.17	٪13.80	٪2.09	٪12.58	٪24.13	٪10.30–
نسبة ودائع البركة والسلام من إجمالي ودائع البنوك الخاصة	٪14.59	٪16.55	٪17.41	٪18.77	٪20.58	٪20.22	٪21.62	٪22.97	٪20.20
نسبة ودائع البركة والسلام من إجمالي الودائع	٪1.79	٪1.93	٪2.25	٪2.66	٪2.83	٪2.96	٪3.30	٪3.53	٪2.72

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، بنك البركة الجزائري، مصرف السلام الجزائر.

يتضح من خلال الجدول ارتفاع مستمر في قيمة إجمالي الودائع في الجزائر حيث بلغت قيمة 14530400 مليون دينار جزائري سنة 2022 بعدما كانت تقدر بـ 9117500 مليون دينار جزائري سنة 2014، كما نلاحظ تطور في قيمة ودائع البنوك الخاصة في الجزائر، حيث شهدت إرتفاعا مستمرا بداية من سنة 2016 إلى غاية 2022، قابله أيضا إرتفاعا مستمرا في إجمالي ودائع بنك البركة ومصرف السلام الجزائر في الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2021، ثم إنخفضت قيمتها لتبلغ 395998 مليون دينار جزائري سنة 2022 بعدما كانت تبلغ أقصى قيمة لها سنة 2021 بـ 441495 مليون دينار جزائري مسجلة نسبة تغير قدرت بـ (–10.30٪) ويعود هذا التغير إلى إنخفاض قيمة ودائع بنك البركة الجزائري خلال هذه السنة.

الشكل رقم (4-9): تطور نسبة ودائع البنكين الإسلاميين من إجمالي الودائع وودائع البنوك الخاصة في الجزائر (2014-2022)

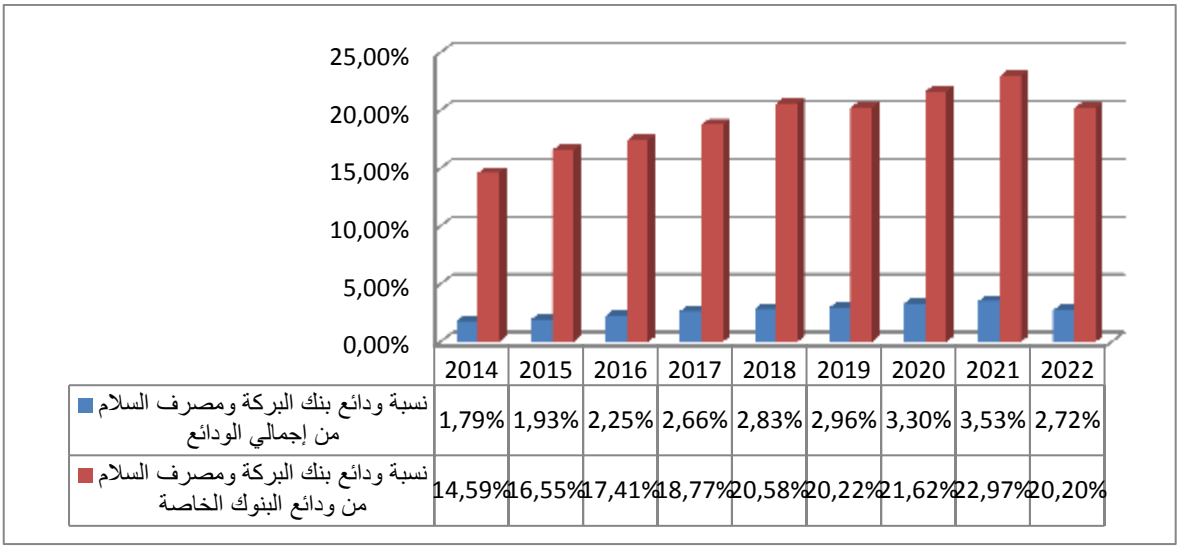

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة ودائع بنك البركة ومصرف السلام من إجمالي الودائع	1,79%	1,93%	2,25%	2,66%	2,83%	2,96%	3,30%	3,53%	2,72%
نسبة ودائع بنك البركة ومصرف السلام من ودائع البنوك الخاصة	14,59%	16,55%	17,41%	18,77%	20,58%	20,22%	21,62%	22,97%	20,20%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (4-26).

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة ودائع بنك البركة ومصرف السلام من إجمالي ودائع البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022 شهدت هذه زيادة مستمرة بداية من 2014 إلى غاية 2018، حيث ارتفعت من 14.59٪ إلى 20.58٪، لتسجل أول إنخفاض لها سنة 2019 بنسبة ضعيفة جدا تقدر بـ 0.36٪، ثم عادت للإرتفاع لتبلغ أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة سنة 2021 بنسبة 22.97٪ من إجمالي ودائع البنوك الخاصة في الجزائر. في حين تمثل نسبة ودائع مصرف السلام وبنك البركة من إجمالي الودائع نسبة ضعيفة لا تتعدى 3.53٪ سجلتها سنة 2021، ثم شهدت إنخفاضا سنة 2022، ويرجع ذلك لزيادة عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وخاصة العمومية منها، إذ أن المواطن الجزائري لديه ثقة أكبر في البنوك العمومية.

على الرغم من أن نسبة إجمالي ودائع بنك البركة ومصرف السلام من إجمالي الودائع في الجزائر تعتبر متواضعة إلا أنها تعكس ثقة فئة من المجتمع في خدمات البنكين الإسلاميين العاملين في الجزائر، ونجاح البنكين في جذب المدخرات بعدما كان أصحابها يفضلون الإحتفاظ بها معطلة في بيوتهم، واستخدامها من طرف البنك لتقديم التمويلات للمؤسسات والأفراد ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية ودمج فئات مختلفة في القطاع المالي الرسمي بدل اللجوء للطرق التقليدية. وهذا ما ينعكس على مستوى الشمول المالي في الجزائر.

المطلب الثالث: إقتراح بناء إستراتيجية وطنية لدعم الشمول المالي في الجزائر من خلال الثقافة المالية.

تعتبر الثقافة المالية من السياسات الأكثر فاعلية لتعزيز الشمول المالي، حيث تساهم في زيادة الوصول وإستخدام الأفراد (الطلب) على الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية. حيث قامت مجموعة العشرين عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي، منها مبدأ " التمكين"، الذي يبدأ بتبني برامج توعوية وتثقيفية موجهة لفئات محددة. في السياق نفسه، نشر الموقع الإلكتروني للبنك الدولي في عام 2013 تقريرا حول التنمية المالية في العالم فيما يخص سياسة تعزيز الشمول المالي، حيث قام فريق تقرير التنمية المالية العالمية بإجراء دراسة استقصائية عالمية. اعتمد المسح الذي تضمنته الدراسة استطلاعا للرأي حول تنمية القطاع المالي من ذوي الإختصاص في مؤسسات مالية مثل: البنوك المركزية، ووزارات المالية، وممثلي المؤسسات غير الحكومية من 75 دولة في العالم، حيث تم سؤال المعنيين "ما السياسة الأكثر فاعلية لتحسين فرص الحصول على التمويل؟ جاءت نتيجة الإستطلاع أن التثقيف المالي هو حجر الأساس للتمكين المالي. (العشي، 2020، صفحة 06)

الشكل (4–10): السياسات الأكثر فاعلية لتعزيز الشمول المالي

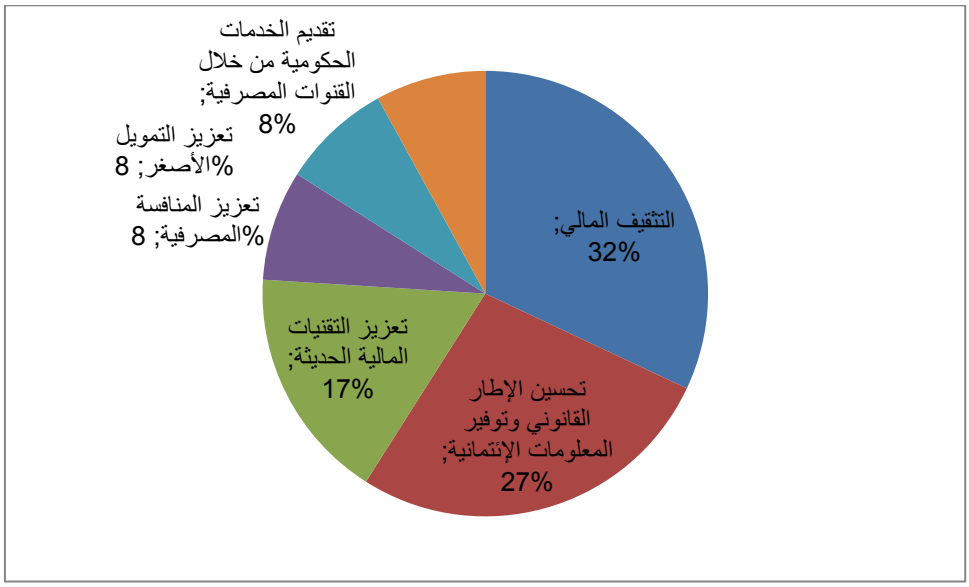

المصدر: (العشي، 2020، صفحة 07)

في هذا الإطار، تؤكد النتائج أعلاه أن التثقيف المالي يعد من الأركان الرئيسية التي تعمل على تعزيز الشمول المالي بنسبة قدرت بـ 32٪ ، بالتالي حماية المستهلك المالي، إذ أن إيجاد عميل/مواطن مثقف ماليا، يعمل على زيادة الثقة بالنظام المالي، ويقلل إحتمالية خداع العميل واستغلاله. وبالتالي هناك عدد من الدول أصبحت تتبنى استراتيجيات وبرامج للتثقيف المالي جبنا إلى جنب مع استراتيجيات وبرامج الشمول المالي، بل أن هناك حوالي 50 دولة قامت بإعداد استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي والثقافة المالية.

وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب إقتراح إستراتيجية لدعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال الثقافة المالية.

أولا: واقع الثقافة المالية في الجزائر

لا توجد في الجزائر إستراتيجية وطنية للتعليم المالي. وعلى الرغم من إصلاح نظام التعليم في عام 2008، إلا أن المدارس والجامعات لا تزال لا تقدم أي برامج للتدريب على المهارات الاجتماعية أو المالية. منذ عام 2012، منحت لائحة مكتب المعلومات الإئتمانية العامة (centrale des risques) للمقترضين الحق في الوصول إلى بياناتهم. وتظهر بيانات صندوق النقد الدولي حول الوصول للخدمات المالية أن أداء الجزائر جيد مقارنة بمتوسط البلدان النامية. وتظهر البيانات العامة الإضافية معدل إنتشار حساب القروض الرسمي بنسبة 53 لكل 1000 شخص بالغ، وإستخدام رسمي للقرض بنسبة 1.5٪، وإستخدام رسمي للمدخرات بنسبة 4.33٪. وقد ظلت جميع هذه الأرقام ثابتة إلى حد ما خلال السنوات الأخيرة. وقد حدثت زيادة، وهو ما يعني حدوث تحسن دائم في الوصول إلى الخدمات المالية.

التثقيف المالي في قطاع التمويل الأصغر: لا تمتلك الجزائر قطاعا تقليديا للقروض الصغيرة يمكن مقارنته بنظيراتها الإقليمية. ولديها ثلاثة برامج حكومية رئيسية – الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC)، والوكالة الوطنية للتصرف. وتحظى جميعها بدعم كبير وتتعاون بشكل وثيق مع البنوك، وهذا لا يترك مجالا كبيرا لمقدمي التمويل الأصغر التقليديين أو البنوك الخاصة. وقد تم توسيع نطاق برامج الإقراض والتدريب على الأعمال التجارية لهذه البرامج الثلاثة منذ عام 2011. ولم يتضمن نظام التعليم الرسمي بعد مبادرات لتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: المبادرات الوطنية في مجال التعليم المالي في الجزائر:

AFLATOUN : تقدم أفلاطون التعليم الاجتماعي والمالي للأطفال والشباب، وتمكينهم من إحداث تغيير إيجابي من أجل عالم أكثر إنصافا. وقد تم تأسيسها من قبل المنظمة غير الحكومية " الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل" ندى، والتي يوجد مقرها في الجزائر العاصمة. وتضم عضوية ندى أكثر من 100 جمعية محلية ووطنية تمثل 40 مقاطعة، وهذه الشبكة الواسعة تمكن ندى من التدخل على المستويين المحلي والإقليمي. يركز عملها على ثلاثة مجالات رئيسية: الحماية، الترويج والمناصرة.

أطلقت ندى أفلاطون في عام 2012 مع 120 شاب تتراوح أعمارهم بين 10 و 19 عاما. وتشارك وزارة الشباب الجزائرية في هذه المبادرة باعتبارها صاحبة مصلحة. كما تم تعميم المشروع في 100 نادي في الجزائر العاصمة ليستفيد منه حوالي 2000 شاب. استفادت هذه الأندية من منهج أفلاطون الذي يدرس التمكين الاجتماعي والمالي بطريقة تفاعلية. وتعلم الشباب كيفية تطبيق المهارات بطريقة عملية في حياتهم. وتشمل إنجازات المشروع أن يبدأ المشاركون في الإدخار من أجل مستقبلهم وكذلك تصميم مشاريع اجتماعية صغيرة وتنفيذها في مجتمعاتهم المحلية.

البوابة الإلكترونية للتعليم المالي: تم إنشاء البوابة الإلكترونية للتعليم المالي من قبل هيئة تنظيم السوق المالية الجزائرية، وهي لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة. ويوفر إمكانية الوصول إلى 10 أدلة تشرح كيفية عمل سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى اختبار ومقاطع فيديو وألعاب وقاموس مصطلحات. ولا يغطي المهارات المالية على المستوى الأساسي.

التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة: قامت GIZ، بالشراكة مع وزارة الصناعة والشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الإستثمار الجزائرية وبنك البركة، بتجربة منتج تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية في مدينة غرداية الجزائرية. ويعمل المنتج المسمى المشاركة، كخطة لتقاسم الأرباح والخسائر ويؤكد على تقاسم المخاطر بين الممول والمقترض. وقام بنك البركة بتطوير المنتج وتقديم خدمات بناء القدرات ذات الصلة. كما تم توفير الأدوات اللازمة لهيكلة المنتج وتسويقه بفعالية وتحليل أدائه. وفي عام 2013، بعد مرور أربع سنوات على بدايته، أظهرت نتائج المشروع التجريبي أن المشاركة أتاحت فرصا جديدة ل 167 من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ولقد دفع نجاح المنتج بنك البركة إلى طرح نظام المشاركة في جميع فروعه على مستوى الدولة. (Attia, 2016, pp. 22-23)

ثالثا: متطلبات ومعالم بناء إستراتيجية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

يقوم مقترح بناء إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على العمل على زيادة مستوى الثقافة المالية في المجتمع الجزائري ومختلف الفئات العمرية، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية المقدمة من طرف مختلف البنوك الجزائرية. ومن أجل تعزيز الثقافة المالية بصفة عامة والثقافة المالية الإسلامية على وجه الخصوص في الجزائر نقترح ما يلي:

- ✓ قيام الدولة الجزائرية ممثلة بمختلف الهيئات المالية وأولها البنك المركزي والبنوك العمومية والخاصة بإعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز الثقافة المالية في المجتمع تشمل كل الفئات بما في ذلك الشباب، الأطفال، النساء، المسنين، القاطنين بالمناطق النائية، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إعتماد مادة التثقيف والتعليم المالي كمادة أساسية في مناهج التعليم الرسمي التي تعتمدها وزارة التربية والتعليم في مختلف الأطوار والمراحل التعليمية (الإبتدائية، المتوسط، الثانوية، الجامعة) مع التدرج في المحتوى حسب المرحلة التعليمية.
- ✓ المساهمة في تعزيز الثقافة المالية من خلال عقد الندوات والملتقيات والأيام الدراسية التوعية والتثقيفية حول القضايا المالية والإقتصادية، مع دمج فئة النساء.
- ✓ زيادة الاهتمام بالثقافة المالية الإسلامية وتصحيح المعتقدات الخاطئة والأحكام المسبقة حول التمويل الإسلامي، والعمل على زيادة ثقة الأفراد بالمنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها البنوك الجزائرية، وذلك بمساهمة البنوك ذاتها في التعريف بهذه المنتجات و شرعيتها وحكمها الإسلامي، حيث أن أغلب الجزائيين يشككون في مصداقيتها ويظنون أنها وجه لنفس العملة مع التمويل الربوي فقط مجرد تغيير تسمية.
- ✓ الإستفادة من توسع إستخدام الأفراد للتكنولوجيا من أجل المساهمة في زيادة ثقافتهم المالية من خلال التعريف بالصيرفة الإسلامية من خلال شبكات التواصل الإجتماعي.

1/ أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي: تكمن أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما أنها تعمل على توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الإزدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا

يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تطوير وبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، وتعتبر عملية بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى أي دولة. وتبرز الأهمية في وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط ومحاور أهمها:

- ✓ تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي.
- ✓ تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي.
- ✓ تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق.
- ✓ تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات.
- ✓ توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة.
- ✓ تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الإستراتيجية بشكل يسهل عملية إنجاز بناء الإستراتيجية.
- ✓ تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء الإستراتيجية.

2/ الأهداف المرجوة من بناء إستراتيجية للشمول المالي: هناك العديد من الأهداف الواجب تحقيقها من وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي وتتمثل بالعناصر الأساسية التالية:

- ✓ تسهيل وتيسير آليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الأطراف المشاركة في الإستراتيجية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والإستفادة منها لتحسين ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية.
- ✓ تشجيع المواطنين على الإدخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الإدخار والإستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات إدخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة على سبيل المثال برنامج الحساب الأساسي لكل مواطن.
- ✓ تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية ويكون ذلك من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد ومواضيع توعية مالية، أو

من خلال تعزيز برامج ثقافية توعوية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية، حيث يجب أن تضمن برامج التوعية المالية شمول جيل المستقبل من الأطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف.

- ✓ تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم، والمتمثلة في حقهم بالحصول على نسخة من تقاريرهم المالية والإئتمانية التي تتعلق بهم ومنحهم الحق بالاعتراض على بياناتها، وتعريفهم بآليات وطرق تقديم الشكاوى ضد المؤسسات المالية وإجراءات متابعتها ومعالجتها.
- ✓ الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وإمكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية.

3/ الخطوات العملية لبناء وتطوير إستراتيجية وطنية للشمول المالي. (صندوق النقد العربي، 2015، الصفحات 09-19)

3-1-دراسة البيئة القانونية والتشريعية لعملية بناء الإستراتيجية: وذلك من خلال دراسة مدى تغطية القوانين والتشريعات النافذة لإنشاء إستراتيجية وطنية للشمول المالي في الدولة، وكذلك دراسة البيئة التشريعية ومدى توافقها مع إنشاء الإستراتيجية.

3-2-تحديد الجهة التي ستتولى قيادة عملية بناء الإستراتيجية: وفي الغالب يتم تكليف البنك المركزي أو أي هيئة مالية رقابية لقيادة الإستراتيجية وذلك لوفرة الإمكانيات المادية والفنية. لدى البنوك المركزية والهيئات الرقابية في بذل أقصى الجهود لتحقيق الأهداف ومواجهة التحديات المختلفة، كما يمكن إنشاء هيئة مستقلة أو إشراك هيئتين رقابيتين لتولي مسؤولية إنشاء إستراتيجية وطنية للشمول المالي.

3-3- تحديد الأطراف المشاركة في بناء الإستراتيجية: وعادة ما تتكون من القطاعات التالية: السلطات الرقابية وعلى رأسها البنك المركزي، مؤسسات القطاع العام ذات العلاقة بالقطاع المالي والتعليمي والثقافي. القطاع الخاص المتمثل بمزودي الخدمات والمنتجات المالية. مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، الهيئات المستقلة والشركاء الدوليين.

3-4-تحديد التحديات التي تواجه بناء الإستراتيجية الوطنية وإقتراح آليات وطرق لتجاوز هذه المعوقات.

3-5- تعيين اللجان المتعلقة ببناء الإستراتيجية وتحديد مهامها: وذلك من أجل توزيع المهام والأدوار على الأطراف المشاركة في عملية البناء، من خلال تشكيل اللجان المتعلقة بمرحلة بناء الإستراتيجية، وتتكون بالحد الأدنى من:

اللجنة التوجيهية: تتكون من ممثلين عن كافة أعضاء الإستراتيجية الرئيسيين وتكون برئاسة الجهة التي تقود الإستراتيجية.

اللجنة الفنية: تنبثق هذه اللجنة عن اللجنة التوجيهية، ويتمثل دورها الرئيسي في تنفيذ متطلبات بناء الإستراتيجية بالتنسيق مع كافة الأطراف المشاركة والمستشارين المكلفين بعملية البناء.

3-6- تعيين منسق / مدير لمشروع بناء الإستراتيجية: يتمثل دوره في التنسيق والتواصل بين الأطراف ذات العلاقة بالإستراتيجية، وإعداد كافة التقارير ذات العلاقة (تقارير الإنجاز والأداء والتقارير المالية)

3-7- تحديد دور الشركاء الرئيسيين في بناء الإستراتيجية: حيث يجب أن تكون الأدوار والمهام للشركاء الرئيسيين معدة بشكل واضح ومكتمل وبالتنسيق المسبق فيما بينهم.

3-8- تحديد الإطار الزمني لعملية بناء الإستراتيجية: حيث يجب أن يكون بناء الإستراتيجية مقرون بجدول زمني.

3-9- تعزيز خبرات أعضاء اللجنة الفنية لبناء الإستراتيجية: إذ يتوجب تأهيل أعضاء اللجنة فنيا وإداريا وتعزيز قدراتهم وإمكانياتهم، وذلك من خلال تقديم التدريب المناسب لأعضاء اللجنة من قبل ذوي الخبرة والإختصاص.

3-10- التعاقد مع خبراء في مجال بناء الاستراتيجيات الوطنية وجمع البيانات وتحليلها.

3-11- دراسة الوضع القائم للشمول المالي وتحديد إحتياجات المواطنين والفجوة في جانبي العرض والطلب، بحيث يتم دراسة وتحليل الوضع القائم لعينة الدراسة المختارة لتحديد الفجوة ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية بما يشمل ذلك مستويات الوعي والثقافة المالية، وذلك لتحديد أهداف الإستراتيجية قصيرة وطويلة الأجل وأولوياتها وتوفير الأساس اللازم لقياس الإنجاز في تحقيق الأهداف.

3-12- تحديد وتقييم الجهود والمبادرات المبذولة في مجال تعزيز الشمول المالي في الدولة.

3-13- تحديد المخرجات والنتائج المتوقعة لتطبيق الإستراتيجية وبما يشمل مؤشرات وطرق التحقق من الوصول إليها.

3-14- إعداد مسودة وثيقة الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخطة تطبيقها.

خاتمة الفصل:

نستخلص من خلال هذا الفصل أن إهتمام الجزائر بالتمويل الإسلامي وتعزيز الشمول المالي بدأ حديثا جدا، أي قبل بضع سنوات فقط، إلا أنه من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تظهر جهود الدولة من خلال توسيع نقاط الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام التقنيات التكنولوجيا الحديثة لتعزيز ذلك مثلا من خلال تطبيق الدفع الإلكتروني، وظهرت النتائج الإيجابية لسياسة الدولة من خلال إستجابة المجتمع الجزائري التي تظهر من خلال التطور الإيجابي لمؤشرات إستخدام الخدمات المالية في الجزائر.

تبقى تجربة الجزائر في التمويل الإسلامي متواضعة وتعاني من عدة نقائص خاصة فيما يتعلق بالأطر التنظيمية والقانونية خاصة وأن البنوك الإسلامية تخضع لنفس القواعد المنظمة للبنوك التقليدية ولا تحظى بأي خصوصية.

يساهم كل من بنك البركة ومصرف السلام الجزائر في تعزيز الشمول المالي من خلال التوسع في تقديم الخدمات والتطور المستمر في تقديم منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية التي تتيح بدائل متنوعة للمتعاملين وهذا ما يصب في تحقيق إستراتيجية بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي، إلا أن مساهمة البنكين الإسلاميين تبقى متواضعة جدا مقارنة بإجمالي التمويلات المقدمة وإجمالي الودائع في الجزائر، خاصة وأن أغلب البنوك يغلب عليها الطابع العمومي.

ومن أجل تعزيز دور التمويل الإسلامي في دعم وتحقيق الشمول المالي في الجزائر يجب العمل على نشر الوعي المالي وفكرة الإدخار لدى المواطنين وتعزيز الثقة بينهم وبين البنوك سواء كانت إسلامية أو تقليدية، وتقديم التوعية والتعليم المالي اللازم فيما يتعلق بخدمات التمويل الإسلامي والإستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال. وذلك من خلال بناء إستراتيجية وطنية لتعزيز التمويل الإسلامي والشمول المالي من خلال دعم الثقافة المالية من خلال مختلف القنوات الممكنة سواءا مناهج تعليمية أو توعوية عبر مختلف الوسائل الإلكترونية أو من خلال المؤسسات المالية ذاتها.

الخاتمة

الخاتمة

تعود حقيقة النمو السريع لإجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية إلى زيادة إهتمام دول العالم سواء كانت إسلامية أو غربية بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية، والتنافس من أجل التوسع في تقديم هذه الخدمات ودمجها ضمن القطاع المالي كنوع جديد من البدائل المالية. ويرجع هذا الاهتمام لصمود التمويل الإسلامي أمام مختلف الصدمات، ذلك لأنه يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تضمن الحقوق والعدالة في التعاملات المالية.

وفي ظل السعي لتحقيق الشمول المالي وضمان وصول وإستخدام أغلب فئات المجتمع للخدمات المالية يعتبر التمويل الإسلامي أفضل مدخل لتعزيز الشمول المالي لقدرته على دمج الفئات التي استبعدوا أنفسهم من النظام المالي الرسمي لأسباب عقائدية دينية تحول دون التعامل بالفوائد الربوية، وأيضا من يعانون من ضعف الإئتمان بسبب فقرهم أو محدودية دخلهم، وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتمحورت الدراسة حول موضوع إنعكاسات التمويل الإسلامي على الشمول المالي عرض تجارب دولية، وذلك من خلال عرض وتحليل تجربة كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية وبريطانيا في التمويل الإسلامي كمدخل لتحقيق الشمول المالي في هذه الدول، بالإضافة إلى دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر ومساهمة كل من بنك البركة ومصرف السلام الجزائر في تعزيزه من خلال التوسع في فتح فروع وأيضا من خلال التمويلات الإسلامية المقدمة، كما تم إقتراح بناء إستراتيجية وطنية لتفعيل التمويل الإسلامي والشمول المالي في الجزائر من خلال دعم الثقافة المالية.

أولا: إختبار فرضيات الدراسة

- ✓ من خلال الدراسة تم نفي الفرضية الأولى التي مفادها: يقتصر التمويل الإسلامي على صيغ التمويل المقدمة من طرف البنوك الإسلامية، حيث أن التمويل الإسلامي جاء بتشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية تتمثل في صيغ التمويل القائمة على المشاركة (المشاركة، المضاربة، صيغ التمويل الزراعي)، وصيغ التمويل القائمة على البيوع، بالإضافة على الإجارة بأنواعها والتي تساهم في دعم المشاريع الإستثمارية، وأيضا الصكوك الإسلامية و منتجات التمويل التكافلي (الزكاة، القرض الحسن).

- ✓ من خلال الدراسة نثبت صحة الفرضية الثانية التي مفادها: الشمول المالي هو قدرة كافة أفراد المجتمع حتى ذوي الدخل المنخفض على الوصول للخدمات المالية وإستخدامها، وللشمول المالي ثلاثة أبعاد أساسية هي الوصول، الإستخدام والجودة، وتقاس من خلال مؤشرات خاصة بكل بعد. حيث أن لكل دولة مؤشرات تعتمد عليها لقياس هذه الأبعاد الثلاثة، كعدد أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية لكل 100000بالغ، بالإضافة إلى مؤشر الإقراض وملكية حسابات في مؤسسات مالية رسمية.
- ✓ من خلال الدراسة نثبت صحة الفرضية الثالثة التي مفادها: نجحت الدول في تحقيق الشمول المالي من خلال تبني إستراتيجيات وطنية تقوم على تبني التمويل الإسلامي كوسيلة لدمج الفئات المستبعدة ماليا لأسباب دينية أو بسبب الفقر المدقع. حيث نجحت كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية في بناء إستراتيجيات وطنية لتحقيق كل من التمويل الإسلامي والشمول المالي من خلال تعزيز الثقافة المالية لدى أفراد المجتمع، كما نجحت بريطانيا في دمج فئات مستبعدة ماليا لأسباب دينية من خلال التمويل الإسلامي.
- ✓ من خلال الدراسة ننفي الفرضية الرابعة التي مفادها: مستويات الشمول المالي متوسطة وأقل من المستوى العالمي. حيث أن الجزائر رغم سياستها وجهودها لا تزال تحقق مستويات شمول مالي ضعيفة على المستوى العالمي خاصة عند مقارنتها بدول رائدة في هذا المجال، بينما سجلت مستويات متوسطة للشمول المالي مقارنة بدول شمال إفريقيا.
- ✓ من خلال الدراسة نثبت صحة الفرضية الخامسة التي مفادها: يساهم التمويل الإسلامي المقدم من طرف البنوك في الجزائر في دعم الشمول المالي من خلال التوسع في فتح وكالات ونوافذ إسلامية لتعزيز الوصول لخدمات الصيرفة الإسلامية. لكن تبقى هذه المساهمة ضعيفة وهذا راجع إلى ضعف الثقافة المالية لدى أفراد المجتمع الجزائري وعدم ثقتهم في مؤسسات القطاع المالي.

ثانيا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها ما يلي:

- يوفر التمويل الإسلامي بدائل تمويلية متعددة تتوافق مع متطلبات العديد من الفئات، فمنها ما هو قائم على المشاركة و البيوع، بالإضافة إلى الإجارة والصكوك الإسلامية، كما أن للفئات ذوي الدخل المحدود نصيب من خلال الزكاة والقرض الحسن.

- الشمول المالي هو تمكن مختلف الفئات المستبعدة ماليا من الوصول إلى الخدمات المالية وإستخدامها بما يلبي حاجاتهم المالية.

- تعود أغلب أسباب الإستبعاد المالي في العالم إلى العقيدة الدينية، وعدم توفر منتجات مالية مناسبة لذوي الدخل الضعيف.

- للشمول المالي أهمية كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز إستقرار النظام المالي، ومساعدة الأفراد على الإندماج في المجتمع والمساهمة في بنائه.

- تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز وصول الأفراد للخدمات المالية ما ينعكس إيجابيا على مستويات الشمول المالي.

- تحقق ماليزيا والسعودية نسب مرتفعة من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية في العالم.

- تبنت كل من ماليزيا والسعودية استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي وزيادة الثقافة المالية في المجتمع.

- تمكنت بريطانيا من تحقيق مؤشرات جيدة للتمويل الإسلامي بفضل الجهود المستمرة للدولة لتصبح بوابة عالمية للتمويل الإسلامي.

- تحقق الجزائر مستويات ضعيفة للشمول المالي مقارنة بالمستوى العالمي رغم سياسات الدولة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية.

– يساهم كل من بنك البركة ومصرف السلام في دعم الشمول المالي في الجزائر من خلال التوسع في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، ولكن تبقى هذه المساهمة متواضعة في ظل نقص الوعي والثقافة المالية لدى أفراد المجتمع وإنعدام الثقة خاصة في البنوك الخاصة.

– يعتبر بناء إستراتيجية وطنية ضرورة حتمية لتعزيز التمويل الإسلامي والشمول المالي في الجزائر من خلال زيادة الثقافة المالية في المجتمع.

ثالثا: الإقتراحات

–التوسع في فتح فروع ونوافذ إسلامية في الجزائر وخاصة المناطق المعزولة من شأنه تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية.

– تحسين البنية التحتية المالية، وإصلاح المنظومة البنكية الجزائرية

– ضرورة التثقيف المالي للأفراد حول خدمات ومنتجات التمويل الإسلامي، ومبادئ التمويل الإسلامي لتعزيز الثقة في البنوك الإسلامية.

– ضرورة وضع قوانين وأطر تنظيمية تخص الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتضبط نشاطها.

– ضرورة وضع إستراتيجية وطنية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر على ضوء تجارب الدول السباقة في هذا المجال.

رابعا: آفاق الدراسة: حاولنا من خلال الدراسة معالجة الإشكالية المطروحة، وتم ذلك في حدود المعطيات والبيانات المتاحة للوصول إلى أهداف البحث، وقد ظهرت لنا عدة مسارات لهذا الموضوع، وبذلك يمكن إقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون عبارة عن دراسات مستقبلية.

–الإستثمار الإجتماعي من خلال التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق الشمول المالي.

– دور إبتكارات التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في العالم العربي.

– أثر تبني إستراتيجية وطنية للثقافة المالية على الشمول المالي في الجزائر.

قائمة المراجع

باللغة العربية

القرآن الكريم

الكتب:

1. إبراهيم بن الغالي .(2016) .تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية -دراسة علمية .الطبعة الأولى، عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع.

2. أبو زيد ,م .ع .(2000) .نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية.القاهرة ,مصر :المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

3. أبو شويمة ,حسن محمد عبد الله .(2016) .الأمن الإقتصادي في الشريعة الإسلامية دراسة تأصيلية. الطبعة الأولى. عمان :دار النفائس للنشر والتوزيع.

4. أبو مخ حنان عبد الرحمن .(2007) .زكاة الشركات في الفقه الإسلامي .الطبعة الأولى .عمان :دار المامون للنشر والتوزيع.

5. الأجنف ,أيمن محمد الفيتوري .(2018) .أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية . الطبعة الأولى .عمان :دار النفائس للنشر والتوزيع.

6. أحمد عرفة ,أحمد يوسف .(2019) .التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية مقارنة.مصر: دار التعليم الجامعي.

7. البدري ,محمدين جلاء وفاء .(2008) .البنوك الإسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى.الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر.

8. برنيه ,ي .,عبيد ,ر& .,أعطيه ,ح .(2019) .*الشمول المالي في الدول العربية :الجهود والسياسات والتجارب*.أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة :صندوق النقد العربي.

9. بلعجوزحسين .(2009) .مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة *مقارنة*.الاسكندرية :مؤسسة الثقافة الجامعية.

10. بن رجب ,ج .ا .(2018) .إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج الإجمالي في الدول العربية .أبوظبي ,صندوق النقد العربي ,الإمارات العربية المتحدة.

11. بورقبة ,شوقي .(2013) .التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة .الطبعة الأول. الأردن. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الأردن.

12. التميمي ,يونس إبراهيم .(2021) .الإدارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي)كفاءة استخدام الموارد بين المنهج والممارسة .الطبعة الأولى. شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

13. حسين ,الشمري صادر راشد .(2008) . أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها، التطلعات المستقبلية.عمان :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

14. حسين ,بلعجوز .(2009) .مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة.الاسكندرية :مؤسسة الثقافة الجامعية.

15. خريس ,ابراهيم محمد .(2013) .الضرائب في النظام المالي الإسلامي دراسة مقارنة.الأردن : دار الأيام للنشر والتوزيع.

16. خلف ,فليح .حسن .(2006) .البنوك الاسلامية.الاردن :عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

17. الشمري، صادق صلاح الدين,. صادق راشد ,إحسان .(2022) .الشمول المالي والميزة التنافسية تجارب محلية ودولية .الطبعة.الأولى الاردن :دار اليازوري للنشر والتوزيع.

18. زعتري ,علاء .الدين .(2010) .فقه المعاملات المالية المقارن صياغة جديدة وأمثلة معاصرة .الطبعة.الأولى. سوريا :دار العصماء.

19. سليمان ,خصاونة أحمد .(2008) .المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل -تحديات العولمة -استراتيجية مواجهتها .الطبعة الأولى. عمان :جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.

20. محمد، أيوب، (2009)، النظام المالي في الإسلام، لبنان، أكاديميا أنترناشيونال.

21. العشي، رشا،(2020)، تعزيز الثقافة المالية للمرأة وتمكينها إقتصاديا وماليا، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي.

22. السيد ,طايل مصطفى كمال .(2012) .*البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي* .الطبعة الأولى. الأردن :دار أسامة للنشر والتوزيع.

23. الطاهر, العمودي محمد .(2021) .التمويل الإسلامي للتنمية في إشارة إلى تجارب البنك الاسلامي للتنمية.الأردن :ألفا للوثائق.

24. طايل ,مصطفى كمال السيد .(2006) . القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية.المكتب الجامعي الحديث.

25. الطيب ,ح .(2020) .الشمول المالي.أبو ظبي :صندوق النقد العربي.

26. عبد العال محمود (2013) .المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي .الطبعة الأولى . الإمارات العربية المتحدة :دار القلم للنشر والتوزيع.

27. عبد الله ,خالد أمين& .,سعيفان حسين سعيد .(2011) .العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبيةالحديثة .الطبعة الثانية .عمان :دار وائل للنشر والتوزيع.

28. عبدالقادر حمدي عبد الحميد .(2015) .الوساطة المالية في المصارف الإسلامية دراسة فقهية تطبيقية.الاسكندرية ,مصر :دار التعليم الجامعي.

29. عبيد ,ر .ي .(2019) .أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية.أبو ظبي :صندوق النقد العربي.

30. العجلان محمد عبد الله عبد الرحمن .(2015) .حساب المضاربة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية .الطبعة الأولى .الرياض :مكتبة القانون والاقتصاد.

31. العجلان ,حامد الحمود .(2010) .الربا والاقتصاد والتمويل الاسلامي -رؤية مختلفة . الطبعة الأولى .لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية.

32. العلاونة ,رانية زيدان شحادة .(2015) .إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.عمان :عماد الدين للنشر والتوزيع.

33. العلجوني ,محمد .محمود .(2008) .البنوك الإسلامية أحكامها -مبادئها -تطبيقاتها المصرفية.الطبعة الأولى. عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

34. العوضي رفعت السيد .(2010) .موسوعة الإقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية .الطبعة الأولى .دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

35. القحطاني سعيد بن علي بن وهف .(2010) .الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة مفهوم، ومنزلة، وحكم، وفوائد وأحكام، وشروط، ومسائل.القصب :مكتبة الملك فهد الوطنية.

36. قعنونة ,شيرين محمد أبو سالم .(2016) .الهندسة المالية الإسلامية ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية .الطبعة الأولى .عمان :دار النفائس للنشر والتوزيع.

37. قندوز ,عبد الكريم .(2008) .الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق .الطبعة الأولى. دمشق :مؤسسة الرسالة ناشرون.

38. قندوز ,عبد الكريم .(2016) .التحوط وإدارة المخاطر في التمويل الإسلامي.الأردن : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

39. قندوز ,عبد الكريم .(2019) .امالية الإسلامية.ابو ظبي :صندوق النقد العربي.

40. قندوز ,عبد الكريم .(2022) .الصكوك :الإطار النظري والتطبيقي.أبو ظبي :صندوق النقد العربي.

41. قندوز ,عبد الكريم .(2022) .مؤسسات التمويل الإسلامي.الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي.

42. الكفراوي ,عوف .محمود .النظام المالي الاسلامي دراسة مقارنة. الطبعة الثانية. الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية.

43. لقمان ,محمد .مرزوق .(2001) .البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي .الطبعة الثانية .المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

44. محمد عبد الله شاهين (2021) .البنك الإسلامية بين الواقع والمأمول.شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

45. محمدين ,جلال وفاء البدري .(2008) .البنوك الإسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى.الاسكندرية ,مصر :دار الجامعة الجديدة للنشر.

46. محمود الكفراوي عوف، النظام المالي الإسلامي دراسة مقارنة الطبعة الثانية .مصر :مؤسسة الثقافة الجامعية.

47. محمود عماد حمدي محمد.(2014) .الزكاة والضريبة)الأساس العلمي والتطبيق العملي- (دراسة فقهية إقتصادية.-الاسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية.

48. محمودالمكاوي محمد .(2009) .أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة .الطبعة الأولى .المنصورة ,مصر :المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

49. المغربي ,عبد الحميد عبد الفتاح .(2004) .الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية . الطبعة الأولى .جدة :المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

50. المغربي ,محمد الفاتح محمود بشير .(2020) .إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.السودان :الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

51. مندور عصام عمر أحمد .(2013) .البنوك الوضعية والشرعية)النظام المصرفي -نظرية التمويل الإسلامي -البنوك الاسلامية.(الاسكندرية ,مصر :دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

52. منذر قحف .(2013) .اساسيات التمويل الإسلامي.الدوحة ,قطر :المنهل.

53. نعمة ,الجبوري علي عبودي .(2016) .إدارة المصارف الإسلامية -نظام مالي عادل .- الطبعة الأولى .عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع.

54. الوادي ,محمود .حسين ,.سمحان ,حسين .محمد .(2008) .المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية.الأردن :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير

1. إبتسام ,ساعد .(2016-2017) .دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي -التجربة الماليزية نموذجا ."أطروحة دكتوراه .بسكرة ,جامعة محمد خيضر ,الجزائر.

2. أردنية ,محمد نور الدين .(,2010) .القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي .أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع .نابلس ,جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا ,فلسطين.

3. أسمع ,س .(2022) .التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر -الواقع والآفاق .-أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية .الجزائر ,جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

4. بن بعيبش ,س .(2023-2024) .تحليل هيكل رأس المال، الربح والمخاطرة في البنوك ذات الشبابيك الإسلامية بالجزائر .أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه .الجزائر ,جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

5. بن دريس ,سهيلة ,(2022) .متطلبات رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية -دراسة تجارب دولية مع الإشارة لحالة الجزائر .-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ,الشلف ,جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

6. بن عبد الرحمان ,ا .(2022) .المقاربات الممكنة للتحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي بالجزائر .أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية . الجزائر ,جامعة الجزائر 3كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

7. بوحديدة ,محمد .(2007/2008) .النظام المالي الاسلامي :نظام مركب التجارب، التحديات والآفاق دراسة استقرائية، تحليلية ونظامية للعلاقات المالية الاسلامية في تفاعلاتها مع الغير .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .جامعة يوسف بن خدة ,الجزائر.

8. بولمرج، وحيدة، (2022-2023)، المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر.

9. جدي ,ساسية .(2014/2015) .دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان .مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية . بسكرة ,جامعة محمد خيضر -بسكرة ,-الجزائر.

10. حاكمي ,نجيب الله .(2019) .إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية -دراسة حالة مصرفين اسلاميين .-أطروحة دكتوراه ,وهران ,جامعة وهران 2كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

11. حامد العالم آدم إسحاق .(2002-2003) .أرباح المصارف الإسلامية ووسائل تحقيقها وكيفية توزيعها .رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى ,المملكة العربية السعودية.

12. حوري ,نادية .(2022) .دور الصيرفة الإسلامية في تفعيل أسواق الأوراق المالية .أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ,جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

13. خلج ,آمنة(2022)، دور الصناعةالمصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول امالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص مالية وتأمينات . الشلف ,جامعة حسيبة بن بو علي الشلف كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

14. دلال ,برابح .(2017/2018) .قياس إستقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الإسلامية لبعض الدول العربية . أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية .المسيلة ,جامعة محمد بوضياف المسيلة ,الجزائر.

15. زيتون رجب ,منذر عبد الهادي .(2010) .تقييم جودة أداء وسائل الإستثمار)المرابحة،المضاربة، المشاركة، الإجارة المنتهية بالتمليك (في البنوك الإسلامية الأردنية)دراسة تطبيقية .(رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.الاردن.

16. سارة ,عراب .(2011/2012) .الإفصاح كآلية لتحليل مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية .مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ,الشلف ,جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

17. سعيدي ,صبيرة.(2023) .تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه .الشلف ,جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

18. سفيان ,قمومية (2019)، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية -عرض تجارب دولية .-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم شعبة علوم إقتصادية، الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3,الجزائر.

19. سلماني ,هناء(2023) .إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل - 03 دراسة مقارنة .-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية .الجزائر ,جامعة الجزائر 3كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

20. سميرة ,رزيق .(2010/2011) .إدارة مخاطر التمويل في البنوك دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية .مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ,الشلف ,جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

21. غانم ,محمد مصطفى .(2010) .واقع التمويل أأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين)دراسة تطبيقية على قطاع غزة .(رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل .غزة ,الجامعة الإسلامية كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل ,فلسطين.

22. قدوري ,عبد القادر .(2020/2021) .متطلبات إدماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية -دراسة تجارب دولية .-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه .الشلف ,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ,الجزائر.

23. قوجيل ,محمد .(,2023) .دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة حالة دول إسلامية .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية وبنوك .,الشلف ,جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر.

24. كتاف ,شافية .(2014) .دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية .أطروحة دكتوراه .سطيف , جامعة سطيف 1، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

25. كردوسي ,م .(2024) .دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية .-اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث .قالمة ,جامعة 8 ماي 1945قالمة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

26. لمسلف ,عبلة .(2006) .الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية -دراسة مقارنة .-مذكرة ماجيستير .قسنطينة ,جامعة منتوري قسنطينة ,الجزائر.

27. محمد بدر عجوز ,ح.(2017) مذكرة ماجستير .دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية تجاه العملاء)دراسة حالة-البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة . (غزة ,الجامعة الاسلامية -غزة ,فلسطين.

28. محمد ,انس ساتساني .(2015) .تقويم أداء صيغ الإستثمار في المصارف الإسلامية . أطروحة دكتوراه فلسفة الدراسات المصرفية .94 ,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,السودان.

29. مختار البدري جبريل ,نجوى .(2016) .التمويل المصرفي بالمشاركة وأثره في الإستثمار بالمصارف الإسلامية)دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي .(2014-2008بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل .جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,السودان.

30. مصباحي ,محمد الأمين .(2021/2022) .أثر الأدوات المالية الإسلامية في أداء الأسواق المالية الإسلامية -دراسة تجارب بعض الأسواق المالية في الدول العربية والإسلامية .-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص نقود ومالية .الوادي ,جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ,الجزائر.

31. نظام الدين حسين الطائي ,إ .(2022) .دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الإقتصادية تجارب دول مختارة مع الإشارة إلى العراق .اطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الإقتصادية .جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد قسم الإقتصاد ,العراق.

32. نعيمة ,خضراوي .(2009) .إدارة المخاطر البنكية -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية -حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري .مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية .بسكرة ,جامعة محمد خيضر ,الجزائر.

33. نعيمي ,رشيد .(09 03 ,2023) .التمويل الاصغر الإسلامي آلية لتعزيز الشمول المالي دراسة وصفية استكشافية على عينة من فئات ذوي الدخل المحدود في الجزائر .أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية .جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر.

34. هيثم إدريس إسماعيل .(2015) .نموذج مقترح لقياس وتقويم مخاطر السلم في البنك الزراعي السوداني دراسة تحليلية وميدانية، بحث لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة ,جامعة الرباط الوطني كلية الدراسات العليا.

المقالات

1. أبو مؤنس رائد نصري جميل ,.حريز عبد المعز عبد العزيز. علي غيث مجدي .(2019) .التمويل الإسلامي الماهية والخصائص المعيارية دراسة تحليلية .مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات ,(01) 326.

2. بابكر ,علي عبد الله .(2021) .البعد التنموي للتمويل الاصغر الإسلامي :تجربة إنارة قرى محلية شرق سنار السودان نموذجا .المجلة الدولية للمالية الريادية.26 ,(1) 4 ,

3. بعزيز ,سعيد ,.مخلوفي ,طارق .(2018) .تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر . مجلة التنمية الاقتصادية102 ,،.103

4. بن زكة ,سليمة,. شرون ,عز .الدين .(2022) .واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية .-مجلة الباحث الإقتصادي.294 ,(2) 10 ,

5. بن عبد العزيز المعجل ,ع .ا .(2015) .لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية .مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية.32 ,(35)

6. بن قيدة ,مروان ,.بوعافية ,رشيد .(2018) .واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية .مجلة الإقتصاد والتنمية.103-102 ,(01) 09 ,

7. حطاب ,كمال .توفيق,. الجراح ,مفلح .فيصل .(2019) .صناديق القرض الحسن في البنوك الإسلامية .المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية.40 ,

8. حملات ,بن .عاشور ,.عيبود ,قادة .(2021) .الصيرفة الإسلامية في الجزائر :الفرص والتحديات . مجلة التنظيم والعمل ,المجلد) 10العدد .143 ,(03

9. خطوي ,منير ,.عياد هاجر .(2021) .العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا :مقومات النجاح والتحديات .مجلة أبحاث كمية نوعية في العلوم الإقتصادية والإدارية.73 ,(01) 03 ,

10. دحماني.,رشيدة ,بلطرش ,زهور .(2023) .واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية .2030مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت 04 , (01), 636.

11. درويش ,عمار& ,.صالح ,شهرزاد .سميرة .(2022) .التمويل الإسلامي الأصغر كمصدر لتمويل المشاريع المصغرة دراسة حالة بنك الخليج الجزائر)وكالة عين تموشنت .(مجلة العلوم الإقتصادية.268 ,(1) 17 ,

12. سايح ,حمزة ,.نشاد ,حكيم .(2021) .الهندسة المالية الاسلامية المعاصرة وادارة مخاطرها "صيغة السلم أنموذجا ."مجلة المنهل الاقتصادي.254 ,

13. سبع ,فاطمة الزهراء ,.قويدري ,محمد(2016) .أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الإقتصاد الإسلامي .مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية226 , العدد2 .

14. سعدوني ,محمد .محروس .(2021) .الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لواقع الدول العربية ."مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ، المنوفية.22 ,

15. سلامة عبد اللطيف نوفل ,م .ف .(2023) .سياسات الشمول المالي المساهمة في تمكين الوصول للفقراء في البلدان النامية .مجلة البحوث القانونية والإقتصادية.(1) 57 ,

16. سليمان ,أسماء ,.حريري ,عبد الغني. بن داودية ,وهيبة .(2023) .دور الثقافة المالية في الإقبال على التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية .*مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*.العدد 1.

17. شنبي ,صورية ,.بن لخضر ,السعيد .(2018) .أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية)تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية .(مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية)العدد-109 ,(3 110.

18. شيخ ,كريمة .(2014) .إبتكار المنتجات التأمينية ودوره في ترقية شركات التأمين بالمغرب العربي -حالة سوق التأمين الجزائر -تونس والمغرب .مجلة الإبتكار والتسويق.299 ,(1)

19. طرشي ,محمد ,.انساعد ,رضوان ,.عبو ,عمر .(2019) .متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر .مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال.123 ,

20. عباد ,محمد .جمعة,. الخصاونة ,إياد صدقي .(2019) .أثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والإسلامية في الأردن .المجلة العربية للإدارة6 ,،.7

21. عبد الرحمان ,عبدالقادر، لحساني ,بن .عودة .(2020) .التمويل الإسلامي بين الإلتزام بالضوابط وتحقيق الإيرادات .مجلة الإحياء.478 ,(25)

22. عبد ,أحمد ياسين,. محمد ,عزيز اسماعيل.(2013) .التمويل الإستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الإقتصادية .مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية , 470-471.

23. العرابي ,مصطفى,. حمو ,سعدية .(2017) .دور الصكوك الإسلامية في تمويل الإقتصاد - ماليزيا أنموذجا .-مجلة البشائر الاقتصادية.70-69 ,(11)

24. غربي ,عبد .الحليم .(2018) .دور الصيرفة الاسلامية في الشمول المالي والمصرفي - الإقتصاديات العربية نموذجا .-مجلة بيت المشورة)العدد .96-95 ,(8

25. فراح أسامة ,عبد العزيز ,رحمة .(2021) .الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك .مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية)العدد.651-650 ,(2

26. حمة باقي عبد القادر دانا .(2016) .عقد التأجير التمويلي مفهومه وطبيعته القانونية - دراسة مقارنة .-مجلة الرافدين للحقوق70 ,، .73

27. قاسي ,يسمينة ,.مزيان ,توفيق .(2022) .دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة -دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية .-مجلة المنهل الاقتصادي.600 ,

28. قطاف ,عبد الحكيم .ا .والي ,عبد .اللطيف .(2022) .خصوصية ممارسة نشاط الصيرفة الاسلامية في الجزائر .مجلة العلوم القانونية والسياسية.327 ,

29. لنصاري ,عبد القادر ,.محيريق ,عدنان ,.فودو ,محمد .(2021) .تأثير التمويل بصيغة السلم على ربحية البنوك الإسلامية-دراسة قياسية للبنوك الإسلامية الناشطة في السودان خلال الفترة (2013-2019).مجلة ايليزا للبحوث والدراسات.324 ,

30. محمود غنيم ,آ ,.المرسي شوشة ,أ .ع& ,.مصباح محمد شبانه ,م .(2023) .مقدمات ونواتج الاستبعاد المالي دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة دمياط .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية)العدد الثاني.564 ,(

31. معايزية ,سعاد ,.بوحيضر ,رقية .(2022) .تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المملكة العربية السعودية .مجلة الحدث للدراسات المالية والإقتصادية.82 ,(8)

32. معراج ,هواري ,.حديدي ,آدم .(2015) .تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية -بالإشارة إلى التجربة البريطانية والفرنسية .-مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية , 115-116.

33. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب .(2008) .تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات .الورقة الثانية من حوار السياسات .جدة ,المملكة العربية السعودية.

34. الملا ,علي .عدنان .(2017) .القرض الحسن وتطبيقاته لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .مجلة كلية القانون الكويتية العالمية.229-225 ,

35. ملحق ,عبد الغني ،بلبلاغ ,سامية .(2021) .مزايا التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة في المصارف الاسلامية ودورهما التنموي .مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية.185 -184 ,

36. موليونو ,جمال,. محمد ,تقي. الدين- .(2019) تطبيق عقد القرض الحسن في التمويل في الفقه الإسلامي)دراسة حالة في مؤسسة حسنة لبيت المال والتمويل بفونوروكو-al .(Muamalat journal of islamic Economic Law , 209.

37. نصيب ,أميرة,. سحنون ,محمد .(2017) .أثر تغيرات معدل عائد المشاركة على الاستقرار المالي في المصارف الاسلامية -دراسة قياسية لعينة من المصارف الاسلامية السعودية والبحرينية .مجلة الشريعة والاقتصاد .481-480 ,قسنطينة ,جامعة قسنطينة ,2الجزائر.

38. هلال ,ا .هـ .(2015) .دور الصكوك الإسلامية في التنمية الإقتصادية)دراسة حالة .(مجلة دراسات العلوم الإدارية.276 ,

التقارير

1. بنك البركة الجزائر .(2017) .التقرير السنوي.الجزائر :بنك البركة.
2. بنك البركة الجزائري .(2015) .التقرير السنوي.الجزائر :بنك البركة.
3. بنك البركة الجزائري .(2019) .التقرير السنوي.الجزائر :بنك البركة.
4. بنك البركة الجزائري .(2021) .التقرير السنوي.الجزائر :بنك البركة.
5. بنك البركة الجزائري .(2023) .التقرير السنوي.الجزائر :بنك البركة.
6. بنك الجزائر .(2022) .التقرير السنوي لبنك الجزائر .2022الجزائر :بنك الجزائر.
7. البنك المركزي السعودي .(2024) .التقرير الإحصائي .المملكة العربية السعودية :البنك المركزي السعودي .
8. مصرف السلام الجزائر .(2018) .التقرير السنوي .2018الجزائر :مصرف السلام.
9. مصرف السلام الجزائر .(2020) .التقرير السنوي .2020الجزائر :مصرف السلام.
10. مصرف السلام الجزائر .(2022) .التقرير السنوي .2022الجزائر :مصرف السلام.

منشورات الهيئات والمنظمات الدولية

1. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية .(2017) .نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي .أبوظبي ,صندوق النقد العربي ,الإمارات المتحدة العربية.

2. منظمة العمل الدولية .(2020) .استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق 2020-2023مدخل إلى وظائف لائقة .هولندا.

الملتقيات والمؤتمرات

1. بوخاري ,خ,. طهراوي دومة ,ع .(2021) .ابتكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالي في العالم العربي، الإمارات العربية المتحدة نموذجا خلال الفترة .(2015-2021)المؤتمر الدولي الإفتراضي الثامن :التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام الواقع، الفرص، والتحديات- بشار الجزائر :جامعة طاهري محمد بشار، كلية العلوم الإقتصادية واتجارية وعلوم التسيير.

2. حاجي ,ع .,جبوري ,م .(2021) .آليات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات والمعوقات .المؤتمر الدولي الإفتراضي الثامن :التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام الواقع، الفرص والتحديات بشار -الجزائر :جامعة طاهري محمد .بشار .

3. حاكم ,أ .,دولي ,ل .(202,) .تعزيز مفهوم الشمول المالي وآليات تحقيقه .مداخلة في المؤتمر الدولي الإفتراضي الثامن :التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام الواقع، الفرص، التحديات .بشار ,جامعة طاهري محمد بشار ,الجزائر.

4. حواسي ,ع .,بن زكة ,س .(2021) .دور التمويل الرقمي ي تعزيز الشمول المالي في الجزائر .المؤتمر الدولي الإفتراضي الثامن :التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام الواقع، الفرص، والتحديات بشار الجزائر :جامعة طاهري محمد بشار.

5. طالبي ,س& .,سعد الله ,أ .(2021) .سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر .الملتقى الدولي الثامن : التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام الواقع، التحديات، الفرص بشار، الجزائر :جامعة طاهري محمد بشار.

6. قريني ,و .,بورديمة ,س .(2021) .التمويل الرقمي كآلية لتحقيق الشمول المالي والحد من تداعيات جائحة :cofid-19تجارب عربية ودولية .المؤتمر الدولي الإفتراضي الثامن :التمويل الرقمي وددوره

في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام الواقع، الفرص، التحديات .بشار -الجزائر :جامعة طاهري محمد بشار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

7. معمر ,فطوم, غربي ,ياسين .سي لخضر .(2019) .معالم النظام المالي الإسلامي والأطر المؤسسية له .ملتقى :النظام المالي وإشكالية تمويل الإقتصاديات النامية .المسيلة :جامعة محمد بوضياف المسيلة.

المراجع باللغة الأجنبية

books

1. Ali, A. E., Ali, K. M., & Khaleequzzaman, M. (2020). Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance (Vol. 1). springer international publishing.
2. Attia, H. (2016). financial Education Initiatves in the Arab Region.Arab Monetary Fund.
3. Cull, R., Demirgic-kunt, A., & Morduch, J. (2021). Banking The world Empirical foundations of financial inclusion. london, cambridge, england: MIT pres.
4. Dr.S.V.SHINDE. (2014). FINANCIAL INCLUSION IN INDIA (éd. FIRST EDITION). SOLAPUR, maharashtra, india: LAXMI BOOK PUBLICATION.
5. Feyen, E., Natarajan, H., & Saal, M. (2022). Fintach and the Future of Finance Market and Policy Implications. world bank group.
6. Goyal, D. (2023). Global Fintech 2023 Reimaginig the Future of Finance. BCG, QED INVESTORS.
7. lensink, r., hamilton, c., & adjasi, c. (2022). advenced introdution of financial inclusion. UK, uk: edward elgar publishing united.
8. MARIZ, F. D. (2022). FINANCE WITH A PURPOSE fintech,Development and financial inclusion in the Global Economy (Vol. 3). london: world scientific publishing europe.

9. Nicoletti, B. (2017). The Future Of Fintech interating finance and technology in financial services. Rome, Italy: Springer international publishing.

10. shinde, d. (2014). financial inclusion in india (éd. 1er édition). india, india: laxmi book publication

11. The national forum for financial inclusion. (2014). in brief: FINANCIAL EXCLUSION. RESOLUTION FOUNDATION.

12. world bank group. (2020). Malaysia Islamic Finance & Financial Inclusion. The World Bank.

Thèses

1. polet, g. (2016). la finance islamique: principes de fonctionnement et comparaison entre murabaha immobilier et pret hypothécaire conventionnel. mémoire-recherche , 3. louvain school of management, belgique.

2. loisel, o. (2021). Economie bancaire et financiére. paris: ensae/ école nationale de la statistique et de l'administration économique.

3. korbi, f. (2016). la finance islamique: une nouvelle éthique?: comparaison avec la finance conventionnelle. 59, 60. université sorbonne paris, paris: HAL open science.

4. Fondeville, n., ozdemir, e., & ward, t. (2010, novembre). research note. financial exclusion in the EU new evidene from the EU-SILC special module , 3. european centre for social welfare policy and research-university of essex and tarki: european commission.

5. Abdesslam, s. (2017). les banques islamiques en algerie parts du marche et perspectives de développement. thèse élaborée en vue de lobtention d'un diplome de doctorat sciences , 12/14. alger, école nationale supérieure de statistique et d'économie appliquée, algérie.

Articles

1. Agalliu, a. (2014). financial culture among albanian young people and its impact on the economy. mediterranean journal of social sciences , 690.

2. Amidzic, G., Massara, A., & Mialou, A. (2014, february). Assessing Countries' Financial Inclusion Standing- A New Composite Index. IMF Working Paper . international monetary fund.

3. karpowicz, i. (2014). financial inclusion, Growth and inequality: A Model Application to Colombia. IMF Working Paper . international monetary fund.

4. Loukoianova, E., & yang, y. (2018). financial inclusion in Asia-Pacific. research paper . international monetary fund.

5. Makdissi, r., nehme, a., & rachelle, c. (2020). the influence of financial culture on SME's financial performance. journal of financial risk management .

6. Nabi, M. G., Aminul, I., Rosni, B., & Nabi, R. (2017). Islamic Microfinance As Tool of Financial Inclusion in Bangladesh. journal of Islamic Economics, Banking and Finance, vol 13 (N 1).

7. Obaidullah, M., & Tariqullah, K. (2008). ISLAMIC MICROFINANCE DEVELOPMENT challenges and initiatives. policy Dialogue No.2 . jeddah, Islamic Development Bank.

8. S&P Global Market Intelligence. (2016). An introduction to fintech: Key sectors and trends. S&P Global Market Intelligence.

9. S, A., & SINCH, D. (2021). Financial Inclusion in Emerging Markerts A Road Map for Sustainable Growth. singapore: palgrave macmillan.

10. UK Trade & Investment. (2014). UK Excellence in Islamic Finance. UK: UK Trade & Investment.

11. Van, d. t., & linh, n. h. (2019). the impacts of financial inclusion on economic development: cases in asian- pacific countries. comparative economic research.central and eastarn europe, 22 (1), 10.

12. wang tok, y., & heng, d. (2022, may). working paper. fintech: financial inclusion or exclusion , 09. international monetary fund.

Rapports

1. BANK NEGARA MALAYSIA. (2022). *BNM Annual Raport 2022*. malaysia: bank negara malaysia.

2. Bank of England. (2017). Islamic banks and central banking. *Quarterly Buhhetin 2017 Q3* . Bank OF England.

3. boston consulting group. (2023). *global fintech report Reimagining the Future of Finance.* boston: boston consulting group.

4. GUPA, P., & THAM, T. (2019). *FINTECH THE NEW DNA of financial servuces.* boston/ berlin: walter de gruyter Inc.

5. HM Treasury. (2021). *Financial Inclusion Report 2020-2021*. UK.

6. HM Treasury. (2022). *Financial Inclusion Report 2021-2022*. UK.

7. IFDI. (2022). *ICD- REFINITIV ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2022 EMBRACING CHANGE.*

8. international classification of diseases. (2022). *ICD-Refinitiv Islamic Finance Development Report 2022 EMBRANCING CHANGE.*

9. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD. (2021). *Excellence And Leadership Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021*. SAUDI ARABIA: saudi central bank.

10. Islamic Financial Services Board. (2022). *Excellence And LEADERSHIP Saudi Arabia Finance Report 2021*. Saudi Central Bank.

11. Islamic Financial Services Board. (2023). *Islamic Financial Services Industry stabiliyu report 2023.* Malaysia: islamic financial servises board.

Conférences

1. Hauser, A. (2020, 12 2). whay islamic finance has an imortant role to play in supporting the recovery from covid- and how the bank of England's new Alternative Liquidity Facility can help. speech in UK Islamic Finance Week 2020 , 4. BANK OF ENGLAND.

2. Lajis, S. M., Ismath Bacha, O., & Mirakhor, A. (2015, october 5-6). REGULATORY FRAMWORK FOR ISLAMIC FINANCE:MALAYSIA'S INITIATIVE. workshop on macroprudential regulation and policy for islamic financial industry . faculty of businass administration, university college of Bahrain, bahrain.

المواقع الإلكترونية

1. . (2024). albaraka bank.dz. Consulté le mars 15, 2024, sur www.albaraka-bank.dz

2. بنك الجزائر .افريلwww.bank-of-algeria.dz Récupéré sur). (2016,

3. البنك المركزي الأردني .(2019) .البنك المركزي الاردني .أوت Consulté le 08, 2023, sur ملخص الإستراتيجية الوطنية للإشتمال الماليwww.cbj.gov.jo :

4. بوابة الشمول المالي .(s.d.) .بوابة Consulté le 11 10, 2023, sur FinDeV.الشمول المالي : findevgateway.org/ar/financial-inclusion-arabic

5. بوابة الشمول المالي للتنمية .(s.d.) .بوابة الشمول المالي للتنمية Consulté le 08 24, 2023, sur . findevgateway.org/ar/financial-inclusion-arabic

6. تجمع النقد الآلي ,2024) .أفريل .(تجمع النقد الآلي .أفريل Consulté le 29, 2024, sur أفريل giemonetique.dz/ar/

7. مصرف السلام الجزائر .(2023). alsalam algeria. Consulté le 11, 2024, sur جانفي www.alsalamalgeria.com

8. وكالة الأنباء الجزائرية ,2024) .أفريل .(24أفريل Consulté le 29, 2024, sur أفريل aps.dz/ar/economie

9. albaraka bank. (2022). albaraka-bank.dz. Consulté le janvier 12, 2024, sur www.albaraka-bank.dz

10. bank of algeria. (s.d.). bank of algeria.dz. Consulté le 03 13, 2024, sur www.bank-of-algeria.dz

11. bank of algeria. (2018). bank of algeria.dz. Consulté le mars 10, 2024, sur www.bank-of-algeria.dz

12. banque nationale d'algérie. (2024, janvier). bna.dz. Consulté le janvier 25, 2024, sur www.bna.dz

13. crédit populaire d'algérie. (2024). cpa-bank.dz. Consulté le 02 16, 2024, sur www.cpa-bank.dz

14. world bank. (2022). world bank open data. Consulté le 12 15, 2023, sur data.worldbank.org

15. ank of algeria. (2020). bank of algeria.dz. Consulté le mars 10, 2024, sur www.bank-of-algeria.dz

16. Banque extérieure d'algérie. (2023). bea.dz. Consulté le janvier 15, 2024, sur www.bea.dz

17. Alpert, D. (2019, sebtemper). The investopedia team, financial system. Récupéré sur investopedia : investopedia.com/terms/financial-system.asp

18. Bank Negara Malaysia. (2023). key indicators of financial incluction in malaysia. Consulté le 12 05, 2023, sur www.bnm.gov.my

19. BANK NEGARA MALAYSIA. (2024). Consulté le 03 10, 2024, sur bnm.gov.my/financial-inclusion -data-for-malaysia

20. Bank of England. (2022, november 16). It's a way to manage money and do businass that fits with the moral principles of Islam. Consulté le janvier 03, 2024, sur bankof england.co.uk/explainers/what-is-islamic-finance

21. Finca. (2020, 08 05). FINCA.WHAT IS FINANCIAL EXCLUSION? Consulté le 08 20, 2023, sur FINCA: WWW.FINCA.ORG

22. Islamic Financial Services Board. (2024). ifsb.org. Consulté le 02 10, 2024, sur ifsb.org/dadametadata

23. LFRIM, O. (2022, 07 15). THE PAYPERS --the many faces of financial exclusion in the developed markets & who is risk. Consulté le 05 13, 2023, sur the paypers: thepaypers.com

24. saudi central bank. (2024). sama.gov.sa. Consulté le 02 15, 2024, sur sama.gov.sa/economic reports

25. world bank. (2022). Consulté le 12 15, 2023, sur world bank data: world bank data.org/indicator

26. world bank. (2022, march 29). the world bank. Récupéré sur financial inclusion(financial inclusion isa key enabler to reducing poverty and boosting prosperity: world bank.org/ar/topic/financial inclusion/

الملاحق